جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

دور العامل الإقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية بعد مرحلة الإصلاح و الإنفتاح

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالب (ة) :
* خديجة روابح

إشراف الأستاذ (ة) :
* لبنى جصاص

لجنة المناقشة :

أ / خالد بوزوالغ	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ / لبنى جصاص	مشرفا و مقررا	جامعة عنابة
أ/ مراد شحماط	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية 2016/2015

شكـر وعرفــان

أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة " لبنى جصاص "على تقبلها مسؤولية الإشراف على هذا البحث، و على نصائحها ، و توجيهاتها و تشجيعاتها.

إلى كافة أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية على المجهودات المبذولة لتكويننا، دون أن أنسى الطاقم الإداري خاصة الموظفون المكلفون بالبيداغوجيا.

إلى كل زملاء الدراسة على التشجيع والتمنيات بالتوفيق.

الاهداء

إلى من علمني أنه لا حياة من دون علم

" أبي العزيز"

إلى رمز العطاء والصبر في حياتي

" أمي الحبيبة"

أعزائي وهيبة، نجيب وبلال

إليهم أرفع هذا العمل

والى جميع زملائي و صديقاتي وأخص بالذكر: بسمة و ريم

مقدمة:

شكلت نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن العشرين منعطفا حاسما من حيث جملة التغيرات التي أفرزتها على جميع الأصعدة، حيث ساد اعتقاد بنهاية الصراع الإيديولوجي ووضع حد لاعتماد السياسة الخارجية على الأداة العسكرية لتحقيق أهدافها، حيث يجمع المهتمون بالشأن الدولي على أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت تزايدا لدور العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية، إذ انتقلت المسائل الاقتصادية لتحتل مركز الاهتمام في النظام الدولي وهو ما يفسر الميول المتزايدة لتوظيف العوامل الاقتصادية وأبعادها النفعية في السياسات الخارجية للدول، أين أصبح العامل الاقتصادي هو الرهان الأساسي على مستوى العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية على وجه الخصوص، فأصبح يحتل الأولوية في الأجندة الرئيسية لأي نظام سياسي في العالم المعاصر.

وقد شغلت الصين حيزا من هذا الاهتمام بالعامل الاقتصادي في سياستها الخارجية، خاصة بعد تجربتها التنموية الاقتصادية الرائدة والتي اجتذبت أنظار العديد من المحللين في محاولة لاستجلاء مقومات وتداعيات هذا النجاح، عبر انتهاج الصين لسياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح سنة 1978م، إذ تغيرت المنطلقات التي شكلت الإطار الذي اتبعته الصين في رسم سياستها الخارجية، فبعد سنوات من شبه القطيعة مع العالم الخارجي سعت الصين إلى التطوير النشيط لعلاقاتها مع دول المحيط الإقليمي والدولي، وشكل هذا التقارب والانفتاح جزءا مهما من السياسة الخارجية الصينية، حيث قامت الصين بمراجعة سياستها الخارجية وإعادة توظيفها بما يتماشى والنمو الاقتصادي السريع وسياسة الانفتاح على العالم، وهذا من منطلق رغبتها الدائمة في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية التي توفر لها أسواقا ومواردا جديدة والانخراط في المنظمات الإقليمية والدولية في ظل اقتصاد عالمي يتجه أكثر نحو التشابك، والتي برزت الصين فيه كقوة اقتصادية تمثل نقطة ارتكاز وتركز لمختلف التشابكات القائمة سواء الإقليمية أو الدولية.

الإشكالية:

إن النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الصين خلال العقود الأخيرة، والذي أدى إلى الارتفاع بها إلى المكانة التي وصلت إليها، من حيث الناتج القومي، والتجارة العالمية، والاستقطاب العالمي للصناعة الصينية، وقوة جذب الاقتصاد الصيني للاستثمارات الخارجية، أثر في إعادة بلورة تصورات وتوجهات السياسة الخارجية الصينية بعد مرحلة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، حيث أصبحت تبحث عن مجال تأثير لها، سواء كان على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية أو على مستوى الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للصين، إذ أصبح العامل الاقتصادي يشكل أداة محورية لفهم السياسة الخارجية الصينية وأهدافها.

وانطلاقا من ذلك نطرح إشكالية الدراسة، والتي يمكن التعبير عنها كما يلي:

- **ما مدى تأثير العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الانفتاح ؟**

وتترتب عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل، وهي كالآتي:

- ما هي المقتربات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية؟
- ما هي ركائز السياسة الخارجية الصينية بعد مرحلة الإصلاح والانفتاح؟
- ما هي المحددات المحورية المحركة للسياسة الخارجية الصينية؟
- كيف ساهم التطور الاقتصادي في إعادة بلورة أهداف السياسة الخارجية الصينية؟

فرضيات الدراسة:

للقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- إن توظيف الصين لإستراتيجية القوة الناعمة ساهم في توسيع حدود المفهوم من الثقافة والإيديولوجية إلى جاذبية الدعم الاقتصادي والتجاري.
- إذا كان استمرار النمو الاقتصادي الصيني يشكل حتمية بالنسبة لها فانه مرتبط بمدى نجاحها في توظيف الجهود الدبلوماسية لخدمة اقتصادها.
- كلما حققت الصين نموا اقتصاديا متزايدا كلما ساهم ذلك في توسيع دائرة نفوذها الإقليمي والدولي.

منهج الدراسة:

ولأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، وإحدى الوسائل التي يقوم عليها البحث العلمي، و في محاولة للاقتراب من نتائج علمية وموضوعية للدراسة، فان موضوع دراستنا استدعى الاعتماد على منهجين:

المنهج الوصفي: ولمحاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية للموضوع محل الدراسة، استخدمنا هذا المنهج لوصف و تحليل محددات وركائز السياسة الخارجية الصينية، وكيف ساهمت هذه المحددات في نجاح التنمية الاقتصادية في الصين خاصة بعد إتباعها لسياسة الإصلاح والانفتاح.

منهج دراسة الحالة: وتجسد توظيفنا لهذا المنهج من خلال عملية إسقاط تأثيرات العامل الاقتصادي على توجهات السياسة الخارجية الصينية، عبر إقامة علاقات تعاونية مع دول ومنظمات داخل المجال الآسيوي وخارجه القارة في المجالات الاقتصادية والتجارية لضمان مصالحها الاقتصادية في هذه الأقاليم.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والتي تخص كل باحث، وأخرى موضوعية يفرضها البحث، وهي كما يلي:

الأسباب الذاتية:

لعل أهم ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع هو رغبتنا في تناول موضوع مختص بالشؤون الآسيوية عموما والشؤون الصينية على وجه الخصوص ذات الصلة بمجال السياسة الخارجية والدراسات الاستراتيجية، وينبع كذلك من اهتمامنا بالدراسة حول المتغير الاقتصادي كأداة مهمة في السياسة الخارجية للدول، اذ يعتبر دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية من المواضيع العلمية الحديثة التي جذبت اهتمام المحللين والدارسين في ميدان السياسة الخارجية، خاصة في ظل تحقيق الصين لمعدلات نمو اقتصادية عالية، جعلت منها تحتل ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.

الأسباب الموضوعية:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في ضرورة الاهتمام بالدراسات الآسيوية، نظرا لوجود مؤشرات تدل على تحول مركز القوة العالمية مستقبلا نحو آسيا، والذي تشكل الصين إحدى القوى البارزة فيه، اذ يعد العامل الاقتصادي محور توجيه سياستها الخارجية نحو تحقيق أهدافها انطلاقا من رغبتها في استخدام مختلف الأساليب اللينة لتحقيق استمرارية في نموها الاقتصادي عبر البحث عن أسواق جديدة لغزوها، وبالتالي تأتي المبررات الموضوعية للدراسة من منطلق معرفة دور العامل الاقتصادي في تفعيل السياسة الخارجية الصينية وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها البراغماتية والنفعية.

الدراسات السابقة:

في إطار البحث عن المادة العلمية لموضوع دراستنا، اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة كإطار مرجعي، والتي تم إلقاء الضوء عليها وعلى ما جاء فيها من محاور ونتائج وتوصيات، وأيضا كيفية توظيفنا لهذه الدراسات لإثراء موضوع بحثنا، ومن بين هذه الدراسات:

– تاب **جوزيف ناي** في مؤلفه، " **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**"، والذي تم فيه توضيح أكثر لمفهوم القوة الناعمة ومصادرها عند أمريكا، وقد استنبطنا من هذا المرجع حدود مفهوم القوة الناعمة ومصادرها والذي اقتصر على جعل الآخرين يريدون ما تريد عن طريق أساليب الجذب والإقناع، وهو ما اتبعته السياسة الخارجية الصينية كآلية للتغلغل في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للصين، وهو ما جعل حدود هذا المفهوم تتسع عن الإطار الذي وضعه جوزيف ناي في مؤلفه ليشمل المساعدات الاقتصادية والمبادلات التجارية بما فيها جذب الاستثمارات الأجنبية.

– كما اعتمدنا على كتاب **سيد النقر** في مؤلفه، " **السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية**"، والذي تناول خصائص وأبعاد الرؤية الصينية للنظام الدولي والتغيرات التي شهدها منذ مطلع التسعينات، وعرض تصور للدور الذي تلعبه الصين داخل هذا النظام، كما يتناول الكتاب دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين، إضافة لعلاقاتها مع باقي القوى في النظام الدولي كروسيا والاتحاد الأوروبي، وقد استندنا على هذا المرجع لاستبيان طبيعة وحجم العلاقات الصينية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي.

– كما اعتبر كتاب **فوزي درويش** بعنوان " **العملاق الصيني بين الماضي والحاضر**"، كأحد المراجع الهامة والتي أفادتنا في معرفة مقومات الصعود الصيني، والأسلوب الصيني المعاصر في الانفتاح على الخارج، إضافة إلى استبيان العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط وإيران.

– فضلا عن كتاب **كريس ألدن** بعنوان " **الصين في إفريقيا شريك أم منافس**" ، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، والذي تناول دراسة مختلف جوانب العلاقات الصينية الإفريقية بكل تفاصيلها الدقيقة، حيث تمحور الكتاب حول فكرة رئيسية مفادها، هل تواجد الصين في إفريقيا شريك للتنمية أو منافس اقتصادي أم أنها مستعمر، خاصة

في ظل غموض السياسة الصينية المتبعة في إفريقيا والتي تقوم على تقديم المساعدات الاقتصادية وإقامة علاقات تعاونية ذات منفعة متبادلة.

خطة الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة، تم الاعتماد في خطة الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية تضمنت الآتي:

يمثل الفصل الأول تأصيلا نظريا يحيط بالأبعاد النظرية للدراسة، بدءا بالتطرق لمفهوم السياسة الخارجية من حيث التعريف والأدوات، وإبراز عملية صنع السياسة الخارجية، كما تضمن الإطار النظري للدراسة مقترب القوة الناعمة، ومقترب الاعتماد المتبادل لتفسير السياسة الخارجية الصينية.

وبالنسبة للفصل الثاني والذي يخصص لدراسة مضامين السياسة الخارجية الصينية، والتي تشمل عرض لمحة تاريخية عن تطور السياسة الخارجية الصينية، وإبراز لدبلوماسية الصين الجديدة بعد مرحلة الإصلاح والانفتاح، كما شمل الفصل محددات السياسة الخارجية الصينية، والداخلية منها والتي تشمل المحدد الجغرافي والبشري، والمحدد السياسي والعسكري، والمحدد الاقتصادي، فضلا عن المحددات الخارجية والتي نعرض من خلالها لدور الصين في النظام الدولي وطبيعة علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية المتواجدة داخله ودراسة مختلف تفاعلاتها.

فيما يركز الفصل الثالث على دراسة تأثير العامل الاقتصادي في توجهات السياسة الخارجية الصينية، والذي تضمن عرضا لمختلف توجهات هذه السياسة سواء تجاه المنظمات الإقليمية بما فيها رابطة دول جنوب شرق آسيا و منظمة شنغهاي للتعاون أوالمنظمات الدولية وتمثلت في منظمة التجارة العالمية و تكتل دول مجموعة البريكس، أو تجاه القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، في إطار دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة بين كل منها.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية :

تعتبر السياسة الخارجية احد المرتكزات المعبرة عن سيادة الدولة و رؤيتها للواقع الخارجي و تحدد من خلالها سلوكها في النظام الدولي و ذلك عبر آليات و أدوات، وعليه قبل التطرق إلى السياسة الخارجية الصينية و تبيان أثر البعد الاقتصادي عليها وجب أولا المرور على السياسة الخارجية كمعطى مفاهيمي و نظري.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

إن وضع مفهوم دقيق وشامل للسياسة الخارجية شكل صعوبة لدى الباحثين في هذا المجال، حيث تعددت وتناقضت الآراء والتصورات حول هذا المفهوم ما ترتب عليه تعدد في التعاريف.

وينصرف هذا التعدد في التعاريف إزاء السياسة الخارجية إلى غياب نظرية أكاديمية شاملة لتفسير السياسة الخارجية، وهذا راجع للطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية وظهور فواعل وقوى جديدة مؤثرة في السياسة الدولية، مع اختلاف السياسات الخارجية لهذه القوى، بالإضافة إلى اتساع حدود موضوع السياسة الخارجية وشموله للسياستين الداخلية والخارجية.[1]

لكن بالرغم من هذه العقبات نجد أن هناك محاولات جادة للباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، فالبعض منهم يميل إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاءها كالأهداف أو السلوكيات وآخرون إلى التخطيط أو المصلحة الوطنية للدول .[2]

فمن ناحية أهداف الدولة في المحيط الخارجي، يعرفها **سيبوري** (Sibore) على أنها: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، ط. 1، (الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2012)، ص 26.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط. 3، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 2013)، ص 7.

السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف في بعض الأحيان"[1]

أما من ناحية سلوكيات الدولة في المحيط الخارجي، فيعرفها كل من **تشارلز هيرمان (Charles F. Herman)** و **باتريك مورجان (Patrick Morgan)**، على أنها بمثابة تصرفات وسلوكيات يقوم بها صانعي القرار الرسميون، بهدف التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى. [2]

وبهذا المعنى يفهم بان السياسة الخارجية تنصرف إلى تبيان ورصد لسلوك الدولة في المحيط الخارجي من غير الأخذ بعين الاعتبار للأهداف ولمصالح والاستراتيجيات والبرامج المتبعة للدولة في سياستها الخارجية إزاء الوحدات الدولية الأخرى.

كما ويذهب بعض الباحثين إلى التركيز على عنصري المصلحة الوطنية والتخطيط في تحديد السياسة الخارجية، وهو ما ذهب إليه **فلدمير سوجاك (Cojak.Vladimir)** في أن السياسة الخارجية للدولة هي: "نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في البيئة الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى"[3]

أما **بلانو (Plano)** و **اولتون (Olton)** فعرفا السياسة الخارجية على أنها " منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية "[4]

---

[1] المرجع السابق، ص 8.

[2] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 20.

[3] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2010)، ص 22.

[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 10.

ويركز هذا التعريف على عنصر التخطيط والمصلحة الوطنية لصناع القرار في الدولة تجاه الدول، لكن عملية التخطيط عادة ما تتأثر بإيديولوجية والتوجهات الفكرية لصانع القرار وادراكاته، وكذا حجم موارد الدولة ومؤسساتها.

ولتقديم تعريف أكثر شمولا للسياسة الخارجية، نذهب إلى ما قدماه **جيمس روزناو (James) (Rosenau** و **محمد السيد سليم** في تعريفهما للسياسة الخارجية، حيث يحصرانها في إطار السلوكيات التي تقوم بها الممثلون الرسميون بطريقة منظمة ومبرمجة قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي.[1]

فروزنو يعتبر السياسة الخارجية على أنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا" [2]

أما **محمد السيد سليم** فيعرف السياسة الخارجية "ببرنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" [3]

لكن رغم شمولية هذان التعريفان إلا أنهما لا يخلوان من الانتقادات ذلك أن مسألة البرمجة والتخطيط فيهما من الالتباس والغموض ما يجعلهما اقل دقة ومصداقية، نتيجة لسرعة التطورات في البيئة الدولية بمتغيراتها الغير متوقعة، ما يجعل عملية البرمجة في السياسة الخارجية أمرا صعبا. [4]، كما أنهما لم يوضحا في تعريفهما ما المقصود بالممثلون الرسميون ما هي خصائصهم مميزاتهم...الخ.

---

[1] حسين بوقارة، السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2012)، ص 17.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 10.

[3] المرجع السابق، ص 11.

[4] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 18.

بالاعتماد عما سبق يمكن صياغة تعريف إجرائي للسياسة الخارجية : "بأنها خطة عمل يقوم بها الممثلون الرسميون سواء علنيا أو ضمنيا اتجاه فواعل الحكومية وغير الحكومية في النظام الدولي، لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها وفقا للموارد المتاحة للدولة والتصورات الفكرية لصانع القرار وبيئته الداخلية.

أدوات السياسة الخارجية:

تتجه السياسة الخارجية لأي دولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف اعتمادا على أدوات يمكن أن تحقق لها الحد الأدنى من أهداف هذه السياسة، خاصة وان الدول اليوم تعيش في إطار بيئة دولية فوضوية وغير مهيكلة، تطبعها الاختلافات والصراعات بين الوحدات السياسية[1]، لذا تلجأ الدول إلى استخدام هذه الأدوات، والتي ترى أن لها القدرة على تنفيذ قرارات سياستها، وتساهم في ترجمة هذه القرارات إلى واقع ملموس.[2]

لذا عادة ما نجد الدول تركز على استخدام أداة دون أخرى، مما يجعل سياستها الخارجية متميزة بخاصية معينة، والجدير بالذكر أن أهمية هذه الأدوات لا يقتصر فقط على تحقيق الهدف، بل يمثل عاملا مؤثرا في مسار تلك السياسة ومحددا لمعالمها.[3]

كما أن استخدام هذه الأدوات لتحقيق الأهداف مرتبط بمجموعة من المتغيرات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة، منها الوضع الجغرافي للدولة، وطبيعة بيئتها الداخلية والتي عادة ما يكون لها انعكاس على البيئة الخارجية، إضافة إلى وضعها الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي والعسكري، إقليميا ودوليا، وهذه العوامل

---

[1] المرجع السابق، ص. 96.

[2] محمد سالم صالح، " القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية "، مجلة الكوفة، (العراق: جامعة الكوفة، ع. 6)، ص 162.

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 83.

هي التي تحدد نوع الأداة التي يفترض على الدولة الاعتماد عليها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.[1]

ويمكن القول أن أدوات السياسة الخارجية تشمل تعبئة الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية [2]، واهم الوسائل المستخدمة في تحقيق وتنفيذ أهداف وقرارات السياسة الخارجية هي:

1/ الأدوات الدبلوماسية: Diplomacy Instruments

تعد من بين أهم أدوات السياسة الخارجية المستخدمة منذ القدم، والتي شهدت تطورا في أشكالها وفعاليتها حتى وصلت إلى شكلها الحالي الذي يمتاز بالسرعة والشمولية والعلنية، نتيجة للتطورات المجتمعية والحضارية والسياسية والتكنولوجية، لكن رغم هذا التغير الجوهري والمستمر في شكل وفاعليه الدبلوماسية، إلا أن غايتها والغرض الأساسي منها لا يزال كما هو، [3] عبر ارتباطها بتحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة في السياسة الخارجية، حيث يمكن تحديد معالم نجاحها بشكل كمي قابل للقياس الإحصائي،[4] حيث أصبحت الدبلوماسية اليوم تشكل جزء كبير من نشاط السياسة الخارجية في العالم المعاصر.

فهي تشمل مجموعة المهارات والموارد، والأداة التي تمثل بها الدولة ذاتها تجاه وحدات النظام الدولي، اعتمادا على التفاوض [5]، والذي يمثل الوضع النموذجي الذي يمكن أن تطبق فيه الدبلوماسية، ويشمل عناصر النزاع والمصالح المشتركة[6].

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 96.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 83.

[3] محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص، ص. 162، 163.

[4] عامر مصباح، مرجع سابق، ص، ص. 319، 320.

[5] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 83.

[6] عامر مصباح، مرجغ سابق، ص 320.

ونظرا لأهمية وحيوية هذه الأداة والتي ينظر إليها البعض ليس فقط كإحدى أدوات السياسة الخارجية، بل كمؤسسة قائمة بذاتها، إذ تشمل مجموعة من المؤسسات والآليات التي توظفها الدول لتحقيق أهداف السياسة الخارجية سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثلين دبلوماسيين.[1]

فالدبلوماسية اليوم هي العملة المفضلة في النظام الدولي، حيث تسيطر على معظم النشاطات بين الدول، وتتكون من المفاوضات الرسمية وغير الرسمية لحل القضايا ذات الاهتمام المشترك، وهذه المفاوضات قد تتم على مستوى ثنائي(بين دولتان) أو متعدد الأطراف(تشمل عدة دول).[2]

وعلى هذا الأساس تمثل الدبلوماسية ابرز تقنية لإدارة المفاوضات من اجل حل الأزمات بالطرق السلمية، بحيث أن الدبلوماسية لعبت دورا بارزا في التخفيف أو الحد من بعض الصراعات المسلحة وإنهاء البعض منها.[3]

2/ الأدوات الاقتصادية: Economic Instruments

كان للوسائل الاقتصادية وجود منذ القدم، حيث تعد من ابرز آليات وأدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث تشمل هذه الأدوات مجموعة من الموارد والإمكانيات التي تملكها الدولة للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية سواء داخليا أو خارجيا إزاء وحدات دولية،[4] ويتم استخدام هذه الأداة عندما تكون الممارسات الدبلوماسية غير كافية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتشمل العقوبات الاقتصادية مثل: فرض القيود التجارية ضد دولة معينة، والجدير بالذكر أن العقوبات الاقتصادية لا تكون فعالة حقا إذا لم يتم تطبيقها من قبل مجموعة من الدول

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 98.

[2] Chris alden , foreign policy analysis,(united kingdom : the london school of economics and political science , 2011), p. 20.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص، ص. 99، 100.

[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 84.

وبصرامة من قبل الجميع، لهذا السبب كثيرا ما يقال أن أهمية العقوبات الاقتصادية تكمن في أكثر من قيمة رمزية باعتبارها علامة على عدم الرضا عن الدولة المستهدفة ومحاولة التأثير الفعلي عليها من خلال فرض هذه العقوبات.[1]

وقد ازداد الاهتمام بأهمية الأدوات الاقتصادية خاصة مع انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل والعولمة، وتزامن ذلك مع انتهاء الحرب الباردة وحلال الاهتمام بالقضايا الاقتصادية محل القضايا العسكرية والإيديولوجية، وهو ما ساهم في بروز المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كفاعل أساسي في التفاعلات الدولية،[2] وبالتالي سيادة قيم العصر الجيو اقتصادي (العولمة الاقتصادية) حتى صارت العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية خاصة في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية، فأصبحت هذه الأداة توجه سلوك صناع القرار في ميدان السياسة الخارجية، وابرز مثال على ذلك فعالية العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية وهو ما سنتناوله بالدراسة في الفصول المقبلة.

لذا، تعتبر الآليات الاقتصادية احد أهم المقومات الأساسية لقوة الدولة، فهي تشكل أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

إذ أن هذه الأخيرة قد تكون بالأساس موجهة نحو تحقيق مصالح اقتصادية من خلال ضمان الموارد الإستراتيجية، كفتح الاستثمارات في الأسواق الخارجية ومن ثم الحصول على أسواق جديدة.[3]

3/ الأدوات الدعائية: Propaganda Instruments

تعني الدعاية محاولة التأثير على معنويات الخصم وتحطيم دفاعاته، من خلال التأثير في المعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لواقع المجتمع

---

[1] Chris alden, Op.Cit, p, p. 20, 21.

[2] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 105.

[3] المرجع نفسه.

المستهدف وتستخدم في ذلك مختلف الأساليب الشرعية والأخلاقية وغير الأخلاقية، [1] حيث يتم تشويه صورة الخصم ووصفه واتهامه بأوصاف منافية للأخلاق والشرعية والعقلانية، ومحاولة كسب الرأي العام المساند لهذه السياسة، وهو ما يوفر الشرعية لكل السلوكيات التي يمكن أن تتخذ ضده، إذ تعتبر "صبري مقلد" هذه الأداة أكثر الأدوات خبثا في فرض السيطرة وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول خاصة منها المتقدمة والتي تمتلك وسائل الاتصال والتكنولوجيا التي تساهم في نقل المعلومات، وبذلك تساهم في دعم فعالية الأداة الدعائية في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

وتعد الدعاية هي الوسيلة الثانية بعد الدبلوماسية والتي تسعى الدول من خلالها تحقيق أهدافها، وتشترك معها في أنها نشاط كلامي غير انه موجه للشعوب وليس للحكومات.[2]

وما ساعد على أهمية هذه الوسيلة السيكولوجية زيادة التفاعل بين الدول نتيجة للثروة التكنولوجية والمعلوماتية، وبالتالي تطور تقنيات الدعاية المعاصرة، كما أن أهمية الدعاية كأداة للسياسة الخارجية يجب أن تكون معقولة، أي أن المادة الدعائية يجب أن لا تخلو من الصحة فتكون لها القدرة على جذب انتباه واهتمام الرأي العام، إضافة إلى اتسامها بالبساطة وموافقتها للمضمون.[3]

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 350.

[2] المرجع السابق، ص 353.

[3] محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص. 164.

4/ الأدوات العسكرية: Military Instruments

تعد الأدوات العسكرية كآخر الخيارات لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، لان خسائرها تكون اكبر على نطاق واسع، حيث يتم استخدامها كوسيلة لترجمة السلوك السياسي الخارجي إلى واقع ملموس،[1] وهذا الاستخدام يتخذ مظهرين :

- الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة العسكرية في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية.

- التهديد باستخدام القوة العسكرية لإجبار الدول على القبول بأهداف هذه السياسة.[2]

لهذا أصبحت الأداة العسكرية كوسيلة للتعامل مع المواقف الدولية خاصة المتعلقة بقضايا الأمن القومي، وقد برز الاهتمام أكثر بهذه القضايا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت التدخلات العسكرية تتستر خلف ذريعة حماية الأمن القومي، ومن ثم صبغ هذه التدخلات بصبغة أخلاقية وشرعية لتبرير السلوك الخارجي والذي يعوز به تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.

فالقوة العسكرية تلجأ إليها الدول في حالة استحالة تحقيق أهداف السياسة الخارجية بطرق دبلوماسية وسلمية، فتصبح الخيار الأخير من بين الخيارات التي أتيحت للدولة، وقد يتم طبع استعمال هذه الأداة في السياسة الخارجية بطابع الأخلاقية والشرعية، من خلال ربطها بذرائع إنسانية وتحت غطاء الديمقراطية من اجل إخفاء الصورة البشعة للتدخلات العسكرية وحقيقتها.[3]

ويظهر الجانب العملي للقوة المسلحة كأداة في السياسة الخارجية من خلال مظاهر الاستخدام لهذه القوة، حيث تشمل تنوعا وتكاملا علو النحو التالي:

---

[1] المرجع السابق، ص 165.

[2] المرجع السابق، ص 167.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص، ص. 101، 102.

القوة كأداة هجومية: Offensive War Capability

حيث يتم استخدام القوة المسلحة عن طريق التدخل العسكري وانتهاك السيادة الإقليمية لدولة ما لأغراض تهم المصالح القومية للدولة (سياسية، اقتصادية)، وابرز مثال على هذا التدخل العسكري في كل من العراق وأفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

القوة كأداة دفاعية : Defensive Capability

ويتم استخدام القوة الدفاعية في حالة إحساس الدولة بالخطر أو التهديد ضدها ولمصالحها خاصة.

القوة كأداة للردع : Deterrent Capability

وهو استعمال القوة المسلحة كأداة للتلويح باستخدامها خاصة مع وجود الأسلحة النووية، ويعتبر أسلوب الردع أفضل من الدفاع، ذلك أن الردع الفعال يؤدي إلى إحباط أهداف الهجوم وتكبد الدولة لخسائر جراء المواجهة العسكرية.[1]

لكن استخدام القوة العسكرية عادة ما يكون محكوم بمعادلة الكسب والخسارة أكثر من أي أداة أخرى في السياسة الخارجية، لان أي خطأ أو تسرع في تنفيذ أساليب هذه الأداة يمكن أن تكون مكاسبه صفرية (خسائر غير متناهية)، وهو ما أكده بعض الباحثين في أن استخدام القوة كأداة في السياسة الخارجية لا يعبر عن سلوك عقلاني دائما، خاصة مع التطور الحاصل في الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ومخاطرها على العالم ككل، [2] لكن عادة ما تكون الخاصية المميزة في استعمال هذه الأسلحة يكون لغرض الردع أو التهديد بالاستخدام للمحافظة على توازن القوى، وإبقاء حالة اللاحرب في العلاقات الدولية، على الرغم من أن المواثيق

[1] محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص 168.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص، ص. 333، 334.

الدولية تحظر اللجوء لاستعمال القوة المسلحة، إضافة إلى أن الكثير من دول العالم هي أطراف في هذه المواثيق والتعهدات الدولية، إلا أن ظاهرة الاعتماد على هذه الأداة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ما يزال مستمرا ويأخذ أشكالا وأساليب متعددة.

ويمكن القول أن أفضل صياغة لفهم السياسة الخارجية ليست بعيدة عن فهم المعنى الواضح للأدوات المتاحة للسياسيين، فقد لجأت الدول لاستخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية والعسكرية لتحقيق أهدافهم، وفي الآونة الأخيرة بدأ العمل بتطبيق هذه الأدوات (القوة الصلبة) وأضيفت إليها الإقرار بأهمية إدماج القوة الناعمة في مرجعية الدولة، والترويج للقيم من خلال الفواعل الحكومية وغير الحكومية التي هي إحدى أدوات القوة الناعمة والتي تساعد الدول في رسم أهداف سياستهم الخارجية، فكل واحدة منها لها نقاط قوة وضعف بالنسبة لمشكلة السياسة الخارجية المطروحة، وهو قدرة الدولة على الاستفادة من مختلف الوسائل التي تحدد إذا كانت سياستها الخارجية ناجحة أم لا.[1]

المطلب الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية:

تنصب عملية صنع القرار في السياسة الخارجية على نمط من التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة أو المختصة في ميدان السياسة الخارجية، بغية تحقيق الأهداف الرئيسية للدولة في البيئة الخارجية اعتمادا على أدوات تحقق ذلك الهدف،[2]والذي يتم تحديده من بين مجموعة البدائل المطروحة واختيار البديل الأكثر عقلانية، فالهدف الذي يعمل صانع القرار على تحقيقه عادة ما يعكس تصوراته للظروف والأوضاع الدولية في المستقبل، ومحاولة التأثير على معطيات المحيط الخارجي.

[1] Chris alden, Op .Cit, p. 20.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 405.

ويقسم الباحثين في السياسة الخارجية هذه الأهداف حسب المعايير التالية:

- **فئة الأهداف المحورية:** هي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام في حد ذاته، كالسيادة الوطنية، والأمن القومي، لذا تجند كافة الإمكانات والوسائل للحفاظ عليها.

- **فئة الأهداف المتوسطة:** وتشمل إحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة بما يخدم مصالحها، مثال ذلك: بناء نفوذ سياسي في البيئة الخارجية ومحاولة لعب دور مؤثر في النظام الدولي.

- **فئة الأهداف بعيدة المدى:** وتشمل الأهداف التي لا تحتل أهمية في جدول أهداف الدولة، حيث لا تقوم الدولة حيالها بتعبئة قدراتها وكل إمكاناتها لاستثمارها، مثل وجهة نظر الدولة إزاء بنية النظام الدولي أو النظام الاقتصادي الدولي.[1]

فعملية صناعة القرار في السياسة الخارجية تتشكل لبلورة القرار الأنسب لتحقيق الهدف المحدد في البيئة الخارجية.

ولتحليل العلاقة بين نمط الدولة وسلوكها الخارجي، **يفترض جيمس روزنو (James Rosenau)** في مقاله تحت عنوان " النظرية القبلية" **"Pre-theory"** ثلاث مؤشرات وطنية تترافق مع عمليات صنع السياسة الخارجية للدول وسلوكياتها، وهي:

- الحجم والحدود الجغرافية للدولة مع الدول المجاورة لها وطبيعة العلاقة بينهم.

_ مستوى التنمية الاقتصادية وهذا قياسا بحجم الرفاه والدخل الفردي والقومي للدولة.

- طبيعة النظام السياسي القائم .[2]

---

[1] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص، ص. 151، 152.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 216.

ولابد أن تصنع هذه السياسة في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره عليها، إضافة إلى أن العقائد الوطنية والأوضاع الاجتماعية تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية، وعلى بلورة نظرة النخبة العاملة في هيكل السياسة الخارجية الكلية إلى العالم الخارجي.[1]

فصناعة السياسة الخارجية تتم في إطار هيكل من الأجهزة والمؤسسات التي تختلف في وزنها النسبي بالنسبة لصياغة السياسة الخارجية، حيث تعتبر السلطة التنفيذية الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، لكنها في الوقت نفسه تعمل في إطار رقابة من السلطات الأخرى التشريعية والتي يتفاوت دورها من نظام سياسي إلى آخر تبعا لماهية النظام، ففي النظم الرئاسية دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية محدود مقارنة بدورها في النظم البرلمانية، إما السلطة القضائية فتلعب دورا غير مباشر، يقتصر على إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية والتي تكون مخالفة للدستور، إضافة إلى الجهاز البيروقراطي والذي يلعب دورا حاسما في صنع السياسة الخارجية عبر تقديم المشورة لصانعي القرار في السياسة الخارجية حول كيفية صياغة وتنفيذ السياسات وتقديم المعلومات لصانعي القرار، فهي بذلك تساهم في تحديد مسار السياسة الخارجية.[2]

وتمر عملية صنع السياسة الخارجية بمراحل متعددة تبدأ بالمرحلة التحضيرية والتي كلما كانت موضوعية وعقلانية وشاملة، ساهم ذلك في في زيادة نسبة نجاح عملية تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وهذا تبعا لمدى قدرة إدراك صناع القرار للمواقف التي تفرزها البيئة الخارجية، ومن ثم المبادرة باتخاذ موقف بشأن موضوع الحدث الدولي، والذي يتم تشخيصه من خلال فحص وتقييم الأسباب التي أدت إلى بروز الموقف وتطوره وانعكاساته المحتملة، وبالتالي محاولة جمع المعلومات حول

---

[1] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة)، محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، ط. 1، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص 125.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص، ص – 405، 413.

هذا الموقف والمفاضلة بينها عن طريق المناقشة والمداولة، والتي تفضي إلى وضع مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها والتي تتبلور في إطار مجموعة من الاعتبارات والقيود الداخلية والخارجية التي ترسم بدقة مساحة حرية التصرف لدى الوحدات السياسية، ثم تأتي مرحلة اختيار القرار المناسب، والذي يرتبط بضوابط عقلانية يمكن الاستناد عليها عند القيام بعملية المفاضلة بين مختلف البدائل واختيار البديل الأنسب بعد التأكد من إمكانية تحقيقه للأهداف والقيم المرتبطة به، ثم ينتهي مسار اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بمرحلة نهائية تحدد خلالها الأبعاد والغايات الحقيقية لحل القرارات، عبر التنفيذ الفعلي للقرار مع إعطاء التبريرات من وراء اتخاذ هذا القرار، بهدف إضفاء نوع من الشرعية والأخلاقية على قرارات السياسة الخارجية.[1]

المبحث الثاني: المقتربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الصينية

المطلب الأول: مقترب القوة الناعمة

تعتبر قوة الدولة من أهم العوامل المحددة لدورها الإقليمي والدولي في إطار تفاعلات دولية تحدد طبيعة هذه العلاقات خاصة مع الدول والقوى الكبرى والتي تقوم بتكييفها وفقا لتصورها.[2]

لذا يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم ذات الأهمية في العلاقات الدولية والجيوبوليتكية، وهذا من منطلق تأثيرها الواضح في سلوكيات الدول، حيث أن حيازة الدولة سواء للقوة العسكرية أو القوة الاقتصادية يحقق لها مكانة في النظام الدولي ويعزز قدرتها من فرض سيطرتها عليه، وبالتالي تعتبر القوة وسيلة نحو تحقيق أهداف المصلحة القومية للدولة.

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص، ص – 38، 57.

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، ط.4 ،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 163.

فقبل البدء بالحديث عن مقاربة القوة الناعمة **لجوزيف ناي** ، من الضروري الإجابة عن السؤال الأساسي والذي يطرح في الكثير من الدراسات التي تدور حول تحليل القوة، وهو: ما هي القوة؟. عادة ما تعرف القوة على أنها القدرة على تحقيق الرغبات و الأهداف والتأثير لتحقيق النتائج المرجوة. ففي نظرية **برتراند راسل (Bertrand Russell)** يعرف القوة بأنها: "تحقيق النتائج المرجوة"، كما ويعرف **ماكس فيبر (Max Weber)** القوة: "إمكانية أن أحد الفواعل في إطار العلاقات الاجتماعية ستكون في وضع يمكنها من تنفيذ إرادتها على الرغم من المقاومة، وبغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال"، ووفقا لتعريف **روبرت دال (Robert Dahl)** للقوة والتي تقتصر على امتلاك الطرف(أ) للقوة على الطرف (ب) في حدود أن (أ) له القدرة على ذلك. [1]

فالقوة حسبه تتطلب وجود طرفين أو أكثر بينهم علاقة إلزامية لصالح الطرف الذي يمتلك قوة تؤهله لإلزام الآخرين لانتهاج سلوكه، وتتجسد القوة بوجود ثلاثة عوامل، هي:

- أن يكون هناك نزاع على أهداف معينة.
- أن يوافق احد الطرفين على مطالب الطرف الآخر ولو على كره منه.
- قدرة احد الطرفين إنزال عقوبات يعتبرها الطرف الآخر كفيلة بإلحاق أضرار به، ويكون ثمن عدم خضوعه لهذه العقوبات اكبر مما سيستفيد منه في حالة إذعانه. [2]

---

[1] Sheng ding, "soft power and the rise of china : an assessment of china s soft power in its modernization process" , (a dissertation of doctor of philosophy, the state university of new Jersey, 2006), P, P . 23, 24 .

[2] مسفر بن ظافر عائض القحطاني، " إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية "، (أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 66.

ويعرفها الأستاذ الهندي **ماهندرا كومار (Mahendra Kumar)** بأنها: "القدرة أو القابلية للسيطرة على الآخرين وجعلهم يعملون ما يريد طرف ما من عمل، وكذلك جعلهم يمتنعون من عمل لم يرغب به هذا الطرف أن يقومون به"[1]

وهو بذلك أعطى مفهوما للقوة مرادفا للتأثير من خلال القدرة على السيطرة على سلوك الآخرين والتأثير في رغباتهم لتصبح مطابقة لأعمال ورغبات المؤثر.

ووفق دراسة قام بها "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية" بجامعة واشنطن، بأن قوة الدولة تتحدد بتوفر مجموعة من العوامل، هي:

- **العامل العسكري:** ويشمل القوة العسكرية والحدود والموقع الجغرافي.
- **العامل الاقتصادي:** ويشمل الموارد الطبيعية والسكان والنظام الاقتصادي والتكنولوجيا.
- **العامل السياسي:** ويتحدد بمدى التماسك الوطني والاجتماعي والاستقرار السياسي والإدارة الوطنية.[2]

أما **بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski)** فيقدم لنا أبعادا أربعة لتحديد مفهوم القوة العالمية، وهي:

- التفوق العسكري العالمي.
- الدور الاقتصادي العالمي.
- قوة الجذب الثقافي_ الفكري العالمي.
- العضلة السياسية العالمية.[1]

---

[1] محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص 148.

[2] المرجع السابق، ص 150.

لذا يمكن القول أن مفهوم القوة تتجاذبه عدة اتجاهات مفاهيمية مختلفة، فمنها من يركز مفهوم القوة في القدرة على التأثير في سلوك الآخرين وفقا لأهداف الدولة ومصالحها، ومنهم من يحصرها في جملة من المقومات العسكرية منها والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، واتجاه آخر يحصرها في التفوق العالمي على كل المستويات وفي كل الميادين خاصة مع انتشار ظاهرة العولمة وما يشهده العالم من ثورة معلوماتية وتكنولوجية من المرجح أن تكون من أهم مصادر القوة في القرن المقبل.

وقد شهد مفهوم القوة الناعمة **(Soft Power)** صعودا بعد نهاية الحرب الباردة، رغم أن ما يعبر عنه كان موجودا قبلها وأثناءها، والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة الشعبية وليس الإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية، أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية.

ويعد **جوزيف ناي (Joseph Nye)** أول من نظر ووضع البناء الفكري لمقاربة القوة الناعمة من خلال مؤلفه " **ملزمون بالقيادة**" " **Bound to lead** "،والذي أصدره عام 1990 ،[2]والذي عارض فيه الرأي القائل بان أمريكا آخذة في الانحدار، مؤكدا على أنها لا تزال أقوى أمة ليس فقط في الجانب العسكري والاقتصادي بل حتى في قوتها الناعمة [3]، وهو ما أدى إلى انتشار واسع لهذا المصطلح في أوساط المفكرين والباحثين الأكاديميين حول العالم.

وقد دعم هذا المفهوم مرة أخرى عام 2001 من خلال كتابه " **مفارقة القوة الأمريكية**" **the paradox of american power** ، وهو كتاب حذر فيه من

---

[1] خالد معمري جندل، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر "، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة ، 2007)، ص 51.

[2] مسفر بن ظافر عائض القحطاني، مرجع سابق، ص 70.

[3] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (ترجمة)، محمد توفيق البجيرمي، ط. 1، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 14.

زهوة الشعور بالانتصار والتفوق، ثم أعاد استخدام المفهوم بشكل مطور وأكثر توضيحا وإسهابا في كتابه " **القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية** " عام 2004 [1]، أين حدد **جوزيف ناي** مفهوم القوة الناعمة في كونها: " القدرة على إقناع الآخرين وجعلهم يريدون ما تريد عن طريق وسائل الإقناع والترغيب دون الترهيب والإرغام، فهي تنشأ من جاذبية ثقافة دولة ما"[2].

كما عرف **كانيي زانغ Quanyi Zhang** القوة الناعمة على أنها القدرة على استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية والدعائية [3] ، وهو بذلك اوجد فكرة أوسع لمفهوم القوة الناعمة لتشمل الوسائل الاقتصادية والتي استبعدها **جوزيف ناي** في تحديده لمفهوم القوة الناعمة.

كما جاء في دراسة منشورة في مجلة العلاقات الدولية والموسومة ب: "القوة الناعمة: من الجاذبية العرقية إلى الجاذبية الوطنية في المجتمع العالمي" من قبل كل من **Jeong- Nam Kim** و **Seong- Hun Kun** ، بان القوة الناعمة تنصرف إلى مدى القبول والتأييد الذي تتمتع به دولة ما على المستوى المحلي والدولي،[4]حيث انه كلما كان هناك صدى واسع للثقافة والسياسة الخارجية لدولة ما، ساهم ذلك في زيادة اتساع وفعالية قوتها الناعمة، وهو ما يتيح للدولة من تحقيق نفوذ ذو طابع سلمي من خلال الثقافة والاقتصاد والذي قد يكون مصدرا للجاذبية خاصة إذا كان اقتصادا قويا.

كما ويتحدد مفهوم القوة الناعمة لدى **جوزيف ناي** قياسا مع مفهوم القوة الصلبة، إذ يرى انه من الضروري التمييز بين القوة الصلبة **(Hard Power)** التي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص، ص. 26، 27.

[3] مسفر بن ظافر عائض القحطاني، مرجع سابق، ص 70.

[4] المرجع نفسه.

تعتمد على التهديد بالعنف أو القوة أو العقوبات الاقتصادية، وبين القوة الناعمة والتي وسيلتها التعاون المشترك والعدالة ومن ثم الانجذاب نحو هذه الثقافة[1].

فكثيرا ما يقع الخلط بين القوة الصلبة التي هي نتاج القوة العسكرية أو الاقتصادية للبلد، والقوة الناعمة والتي تتمثل في جعل الآخرين يريدون ما تريد عن طريق الإقناع والقدرة على الاختيار بدلا من الإكراه.[2]

وعليه فالفرق بين المفهومين يبرز من خلال اختلاف الأساليب أو الطرق المتبعة وطبيعة السلوك المنتهج للوصول إلى النتائج المرجوة، لكن يبقى كلاهما يعزز الآخر.

وهو ما جعل جوزيف ناي يطرح مفهوم القوة الذكية **(smart power)**، والتي تفترض الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة بطريقة تعزز كل منها الأخرى، فالقوة الذكية تجمع مابين مصادر القوة الناعمة والقوة الصلبة، ويرى أن الدبلوماسية وسيلة لزيادة قوة الدولة الناعمة وكانت وسيلة ناجحة في الحرب الباردة.

فالقوة الناعمة هي مفهوم وصفي وليس إلزامي، ويمكن استخدامه للأفضل أو للأسوأ، ويمكن أن تأتي من الحكومة أو فواعل غير حكومية، كما أن نجاح القوة الناعمة يعتمد على سمعة اللاعب (الفاعل) في المجتمع، وتدفق المعلومات بين الجهات الفاعلة، وهذا هو احد الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بمفهوم القوة الناعمة في العقود الأخيرة (محاولة وضعها في إطار نظري)، وقد ازدادت أهميته مع ارتفاع العولمة.[3]

---

[1] جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص، ص. 26، 27.

[2] Michael barr, " mythe et réalité du soft power de la chine ", 2015/12/28 , http://id.erudit.org/iderudit/045560ar , p. 504.

[3] Ibid .p. 504.

ومن خلال ما تم عرضه يمكن صياغة مرتكزات مقاربة القوة الناعمة، والتي تقوم على الأسس التالية:

- تقوم مقاربة القوة الناعمة على فكرة الترويج لحضارة وثقافة دولة ما إقليميا ودوليا، وهذا عن طريق وضع خطط للاجتذاب الآخرين للاقتداء بها والتطلع للوصول إلى مستوى الازدهار والانفتاح الذي حققته في السياسة العالمية، ويبقى هذا مقرونا بمدى قدرة تلك الثقافة وقابليتها لخلق قوة ناعمة، وتعد التجارة إحدى الطرق التي تنتقل بها الثقافة وتنتشر إضافة إلى الاتصالات والزيارات، والتبادلات الشخصية.[1]

- تجذ القوة الناعمة ملاذها في النظم الديمقراطية والتي تعد سببا لصعودها عالميا،[2]فالدول التي تعتنق القيم الديمقراطية يجب أن تعتمد على أساليب الإغراء والجاذبية، ذلك أن القوة الناعمة هي عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية،[3]سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي.

- توافق السياسات الحكومية الداخلية والخارجية التي تلجأ إلى القوة الصلبة وفرض رأيها على الآخرين قد تقوض من القوة الناعمة.[4]

- العمل على أن تكون السياسة الخارجية مطبوعة بطابع المشروعية والأخلاقية، من خلال الترويج للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة، ومبنية على علاقات حسن الجوار، ليكون لها تأثير قوي على فعالية ونجاح القوة الناعمة في تحقيق أهدافها المرجوة.[5]

---

[1] جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص، ص – 33، 35.

[2] مازن النجار، " رغم مخاطر الاحتواء الحلم الصيني...التجارة والقوة الناعمة "، 2015/12/28، نقلا عن: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/351.htm

[3] جوزيف س. ناي، مرجع سابق، ص 25.

[4] المرجع السابق، ص 35.

[5] المرجع السابق، ص 27.

- دخول الدولة في علاقات تعاونية والمشاركة في إقامة شركات متعددة الجنسيات يساعدها على توسيع قوتها الناعمة بخلق هياكل من المؤسسات الدولية تتماشى مع قيمها ونظامها الاقتصادي.

نقد مقترب القوة الناعمة:

وقد تعرضت مقاربة القوة الناعمة **لجوزيف ناي** إلى مجموعة من الانتقادات من قبل الباحثين والمفكرين في ميدان العلاقات الدولية، أهم هذه الانتقادات، هي:

- إن **جوزيف ناي** ناقش القوة الناعمة على ضوء السياسات الخارجية للإدارة الأمريكية خاصة بعد 11سبتمبر 2001م المعتمدة على القوة الصلبة في حربها على العراق وأفغانستان.[1]

- كما انتقد **Sheng Ding** فكرة **ناي** في وجود علاقة تكاملية بين القوة الناعمة والصلبة، حيث لم يوضح "ناي" لطبيعة العلاقة بينهما وكيفية التأثير والتأثر بكل منهما على الآخر.[2]

- كما يرى **John Weinbrenner** في دراسة له عن مداخل القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية الأمريكية، إن **جوزيف ناي** في طرحه لمفهوم القوة الناعمة كان مدفوعا بالاستخدام المفرط لإدارة **جوج بوش (George W. Bush)** للقوة الصلبة، وما يكمن أن تخلفه هذه الأخيرة من آثار.[3]

- انطلاقا من مقوله **روبرت كوكس (Robert Cox)** " إن كل نظرية هي في خدمة شخص ما أو لهدف ما"، فيمكن القول أن **جوزيف ناي** غلب عليه المنطلق الفكري والعقدي في طرحه وصياغته لمقاربة القوة الناعمة، عبر دعوته لبلده الولايات المتحدة الأمريكية للحد من استعمال القوة الصلبة وتعويضها بالقوة الناعمة الأقل تكلفة

---

[1] مسفر بن ظافر عائض القحطاني، مرجع سابق، ص، ص. 77، 78.

[2] المرجع السابق، ص 78.

[3] المرجع نفسه.

والوسيلة الناجعة لفرض القيم الليبرالية على العالم ومن ثم تحقيق الهيمنة والانفراد بقيادة العالم،[1] وهو بذبك تجاهل أيضا الفكرة التي جاء بها **صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington)** عن صراع الحضارات التي جاء بها في كتابه " **صراع الحضارات**".

مقترب القوة الناعمة و السياسة الخارجية الصينية:

منذ بداية مرحلة الإصلاح والانفتاح في الصين عام 1978م، عملت السياسة الخارجية الصينية على تبني إستراتيجية جديدة أساسها تعظيم القوة الناعمة،[2] إلى المستوى الذي يتماشى ونموها الاقتصادي ، حيث استطاعت الصين أن تستفيد من عثرات الإدارة الأمريكية خاصة في حربها على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وهو ما أدى بالصين إلى إتباع سياسة القوة الناعمة عن طريق وسائل الإقناع وجذب الآخرين بدلا من الإكراه .

فجوزيف ناي من خلال مقاربته للقوة الناعمة استخدم مفهوم أكثر تحديدا، مستبعدا الدبلوماسية الرسمية والاستثمار، إلا أن سياسة الصين الخارجية أوجدت مفهوما أوسع للقوة الناعمة، يتعدى الثقافة والإيديولوجية ليمتد إلى مجالات الاستثمار والمساعدات،[3]فحاولت الصين تغيير نظرة العالم لها على أنها دولة تفتقر إلى فنون الدبلوماسية، وتعيش حالة عزلة، وتأكيد أن لها القدرة على إقامة علاقات عامة وتواصل مع باقي العالم من خلال تقديم مساعدات للدول الفقيرة، والدخول على مناطق نفوذ أمريكية.

---

[1] سمير قط ، " الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط أنموذجا –" ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007)، ص 22.

[2] ناصر الحسيني، " الصين نعومة المخالب "، 2015/12/27، نقلا عن: http://www.chinainarabic.org/?p=18084

[3] جوسوا كورلانتزك، " قوة الصين الناعمة...مقاصدها وأخطارها "، (ترجمة)، عمرو فرحات، 2015/12/28، نقلا عن: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/354.htm

فبدأت الصين منذ 1997 في تفعيل تطبيقات القوة الناعمة وفقا لإستراتيجية "**توزيع المكاسب**" "**Win- Win strategy**".[1]

فغرض الصين هو تحقيق مصلحتها مع إفادة الدول الموقعة معها لمبادرات استثمار، **فمن مظاهر تجسيد السياسة الخارجية الصينية لسياسة القوة الناعمة، هي:**

- استعمال الدبلوماسية لخدمة الاقتصاد، خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978م، وهذا عبر المساعدات الحكومية والعلاقات التجارية والاستثمار، وبالتالي أخذت دبلوماسية الصين بعدا آخر، يقوم على تحقيق المنافع المتبادلة، وهو ما فتح للصين آفاق اقتصادية جديدة للوصول إلى أسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية، وخلق بيئة استثمارية مهمة،وتأمين مصادر الطاقة والموارد الأساسية،[2] خاصة أن ما يشهده الاقتصاد الصيني الوطني من نمو سريع حتم عليه الاتجاه نحو البحث عن أسواق جديدة، وتامين لمصادر الطاقة التي أصبحت تشكل هاجزا أمام الاقتصاد الصيني، وهو ما أدى إلى توجيه السياسة الخارجية الصينية نحو مناطق تؤمن لها هذه الحاجة، منها آسيا الوسطى، إفريقيا والشرق الأوسط.

- خلق صورة ايجابية للصين من اجل توظيفها في مجالات العلاقات الصينية_ الآسيوية، والصينية_الشرق أوسطية، والصينية_الإفريقية، وهذا عبر الأدوات الثقافية ، والتي احتلت موقعا مهما في ارتقاء العلاقات إلى مستوى الشراكة العالمية.[3]

- شكل العامل الاقتصادي وسيلة أكثر نجاعة في السياسة الخارجية الصينية، من خلال استخدامه لدعم غايات إيديولوجية وسياسية، ومن ثم كسب أصدقاء جدد

---

[1] المرجع السابق.

[2] جورج تي يو، " الصين وإفريقيا "، 2015/12/28، نقلا عن: http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=21&id=944

[3] المرجع السابق.

والتأثير على شركائها الاقتصاديين،[1] وهو ما يجسد لنا فعلا صورة من صور سياسة القوة الناعمة الصينية.

– صناع القرار في السياسة الخارجية الصينية، استطاعوا أن يغيروا من مفهوم القوة، وقاموا بدمج الأساليب اللينة لتجسيد خططهم وإستراتيجيتهم الاقتصادية في العالم عبر الاستخدام الجيد والأوسع للقوة الناعمة ، ويشمل ذلك تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، ودعم الفاعلين السياسيين وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني خاصة إزاء دول جنوب شرق آسيا، وهو ما يبدي أنموذجا واضحا في توظيف القوة الناعمة.[2]

– محاولة الصين تلطيف علاقاتها مع دول الجوار والعالم بأسره، وهذا من منطلق المنافع المتبادلة، وهو طريق الصين للقوة الناعمة من اجل حيازة نفوذ عابر للحدود والقارات، وهو نتيجة لإدراك المحيط الإقليمي والدولي للدور الصين الأساسي في ازدهار اقتصادهم، فمعارضوا الماضي أصبحوا اليوم مساندين لها ولو اقتضى ذلك الاختلاف مع واشنطن أحيانا.[3]

ويمكن القول أن تفسير اعتماد الصين لمقاربة القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية، غرضه تحقيق قبول ثم نفوذ سلمي، من خلال الثقافة والاقتصاد والاستثمار ومن ثم الصعود إلى العالمية، وبذلك استطاعت الصين أن تبني قوتها الناعمة عالميا، واثبات أن لها من الوسائل والإمكانيات ما يؤهلها لذلك، خاصة مع الاهتمام الصيني بتوثيق العلاقات مع الدول النامية، في آسيا الوسطى، الشرق الوسط و إفريقيا، فرغم أنها مناطق نفوذ تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الصين استطاعت أن تحقق نجاحا دبلوماسيا في تلك المناطق، وتروج لنفسها كنموذج اقتصادي واجتماعي فعال.

---

[1] المرجع السابق.

[2] جوسوا كورلانتزك، مرجع سابق .

[3] مازن النجار، مرجع سابق.

المطلب الثاني: مقترب الاعتماد المتبادل

عرفت هذه المقاربة انتشارا واسعا منذ ستينيات القرن العشرين، وينطوي هذا الاتجاه تحت مختلف الطروحات النظرية التي تركز على الاعتماد المتبادل الليبرالية، والتعددية في العلاقات الدولية.[1]

أين أصبحت ظاهرة " **الاعتماد المتبادل**" حالة شائعة في النظام الدولي، والذي يشهد درجة مرتفعة من الروابط والعلاقات والتفاعلات بين مجموعات سياسية واقتصادية واجتماعية في النظام الدولي، خاصة مع التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال والتطور التكنولوجي، وزيادة درجة التبادلات التجارية، وهو الوضع الذي تطلب خلق أساليب جديدة، لذا أصبح الاعتماد المتبادل كظاهرة، وكمفهوم وكعملية، ومقاربة لها من الأهمية ما يؤهلها لتحليل وفهم هذه التفاعلات المتعددة الأبعاد والمستويات.[2]

لذا جاءت مقاربة الاعتماد المتبادل في ظل نظام دولي يشهد اهتماما متزايدا بالقضايا المالية والاقتصادية على حساب المسائل العسكرية.[3]

وينسب بروز مقاربة الاعتماد المتبادل إلى كل من **روبرت كيوهان** و **جوزيف ناي** **R.Keohane** and **Joseph.S.Ney** في كتابهما "**القوة والاعتماد المتبادل**" عام 1977م،[4] أعلنا فيه تراجع تدريجي لدور الدولة كفاعل وحدوي في السياسة العالمية، وطرح مفهوم السياسة العبر وطنية، والاعتماد المتبادل المركب.[5]

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 158.

[2] تامر إبراهيم هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، ط. 1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص 42.

[3] المرجع السابق، ص 57.

[4] خالد معمري جندل، مرجع سابق، ص 46.

[5] سمير قط ، مرجع سابق، ص 27.

وقد عرف "**كيوهان** و**ناي** "**الاعتماد المتبادل** " على انه تجسيد لحالة من التبعية المتوازنة وتأثير متبادل بين الفواعل الدولية، فحالة التوازن هنا تحول دون فرض لهيمنة وسيطرة طرف معين على آخر، وهو ما يؤدي إلى إمكانية حدوث تبعية أو اعتماد متبادل معقد.

ولفهم ماهية الظواهر المتفاعلة في العلاقات الدولية إضافة كل من **كيوهان** و**ناي** مفاهيم جديدة لفهم هذه الظواهر، وهما مفهوم **الحساسية Sensivity**، ومفهوم **الانجراحية Vulnerabelity**، حيث عرفا الحساسية بأنها القدرة على تأثير دولة ما على دولة أو دول أخرى بمجرد حدوث تغير في طبيعة تفاعلاتها وسياساتها، أما الانجراحية فتنصرف إلى قدرة دولة ما بما تحتويه من إمكانيات على مقاومة تأثير سلوك دولة أخرى.

ويرى **كيوهان** و**ناي** أن العلاقة بين المفهومين تكاملية، ففي ظل وجود الظاهرة الأولى توجد الثانية والعكس صحيح.[1]

لذا فجوهر الاعتماد المتبادل هو أن الدولة أصبحت أكثر تأثرا بالعوامل الخارجية، ويظهر ذلك في السلوكيات المتبادلة بين الدول أو القوى الفاعلة في السياسة العالمية، والتي تظهر في شكل المعاملات الدولية للتدفقات المالية والسلعية والبشرية عبر الحدود، فظاهرة الاعتماد المتبادل تفترض وقوع أزمة في مكان ما يستلزم حدوث أزمات في أماكن أخرى.[2]

كما يفرض هذا المقترب أن جملة التفاعلات الدولية التي تحدث في النظام الدولي ذو الطبيعة الفوضوية، هي التي ساهمت في تبلور شبكة من المصالح المتكاملة والمتداخلة بين الفواعل الدولية، وزادت من فرص السلام وتقليل احتمالات

---

[1] أسماء بن مشيرح، " السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي والدولي "، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2013)، ص 42.

[2] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 42.

المواجهات العسكرية، فالاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي يجعل من احتمالية الخيار العسكري بمثابة خيار غير عقلاني، إضافة إلى ان التبادل الثقافي والعلمي في ظل ثورة التكنولوجيا يخلق إدراك لدى الشعوب بضرورة التعاون،[1]

فيما بينها خصوصا وان اهتمامات وتحديات التي يفرضها عالم اليوم أصبحت ذات طابع وبعد عالمي عابر للحدود، تستوجب تكاثف الجهود لمواجهتها، وعليه فالتعاون في ظل الاعتماد المتبادل يقلص من احتمالية التصادم بين الدول.

وطبقا لهذا، فان الخصائص الرئيسية لعملية الاعتماد المتبادل في النسق الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة تميز بعدة خصائص أهمها :

– ظهور قضايا جديدة في أجندة السياسة الخارجية وتنوعها، كقضايا الطاقة، البيئة، حيث لم يصبح هناك احتكار للقضايا الأمن العسكري والصراع، [2] وإنما طفت إلى الساحة الدولية قضايا الاقتصاد والتنمية ، فأصبحت القضايا الاقتصادية تمثل القضايا المركزية في أجندة السياسة الخارجية، حيث زادت أهمية الأدوات الاقتصادية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.[3]

– أصبح هناك ارتباط للسياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، حيث أصبح هناك اهتمام من الجماعات الداخلية المختلفة بقضايا السياسة الخارجية التي أضحت جزء من العملية السياسية (تسييس السياسة الخارجية).

– ظهور وحدات دولية جديدة كنتيجة لتعدد وتشابك المشكلات الدولية الجديدة والتي تقتضي حل هذه المشكلات في إطار جماعي دولي، ما أدى إلى زيادة أهمية التنظيمات الدولية والأطر الدبلوماسية كوسائل جديدة لخدمة السياسة الخارجية.[4]

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص، ص. 158، 159.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 246.

[3] المرجع السابق، ص، ص. 246، 247.

[4] المرجع نفسه.

مقترب الاعتماد المتبادل و السياسة الخارجية الصينية:

تكمن تفسيرات مقترب الاعتماد المتبادل للسياسة الخارجية الصينية في المظاهر التالية:

- إن تزايد عوامل الاعتماد المتبادل أصبحت بعض النشاطات التي تعتبر من صميم السياسات الداخلية والخارجية للدول تفرز انعكاسات وتداعيات دولية معتبرة،[1] فبعد سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الصين أصبحت سياستها الخارجية مدفوعة بأجندة داخلية، تقوم على تأمين النمو الاقتصادي والمقرون بتامين الأسواق الداخلية والخارجية للبلد، وهو ما يتطلب انفتاح اقتصادي وتجاري على العالم الخارجي بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية جيدة وفتح أسواق جديدة للاستثمار، تؤمن لها حاجاتها ورغبتها في تحقيق الهيمنة على مصادر القوة (مواد أولية)، وتضمن بذلك استمرار نموها الاقتصادي.

- الاعتماد المتبادل يخلق مصالح مشتركة بين الدول ويزيد من حجم التجارة والاستثمارات بين الدول، وهو ما يجعل الصين تزيد من عملية التبادل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يفسر نزوعها نحو تفضيل التجارة على الحرب، وبالتالي التركيز على الرفاه الاقتصادي بعيدا عن الخيارات العسكرية، وخاصة مع القلق الشديد الذي أحدثه النمو الاقتصادي الصيني لدى القوى الكبرى منها الولايات المتحدة الأمريكية، لذا عملت الصين على زيادة نسبة التبادل الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي، وهو ما خلق مصلحة مشتركة بين القوتين، وهو ما يقلل من احتمالية أي تصادم مستقبلي بينهما.

- الهدف الأكبر للصين اليوم هو نفعي براغماتي حيث أصبحت الصين تبحث عن كيفية الوصول إلى الأسواق العالمية واكتساحها، وتقوية القدرة التنافسية للسلع الصينية

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 158.

على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يفسر أهمية المتغير الاقتصادي في تفسير السياسة الخارجية الصينية.

– سياسات الصين الخارجية تسعى إلى تحقيق أهداف سلمية وتعاونية دون أن تكون لها رغبة في توجيه الآخر أو التأثير عليه، وهي سياسات تدعم عوامل الاعتماد المتبادل في النظام الدولي، فالصين اليوم أصبحت تبحث عن فرص للتعاون والتكامل الدولي، وهو ما يفسر انضمامها للمنظمات الإقليمية والدولية (رابطة الآسيان، منظمة شنغهاي للتعاون، منظمة التجارة العالمية)، ومن ثم تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

يجمع المنظرون على وجود علاقة بين محددات الدولة وحجم دائرة نفوذها، ويترتب عن هذا الارتباط مجموعة من النتائج والتداعيات، تتمثل أبرزها في أن مكانة وموقع الدولة في هرم القوة والنفوذ في النظام الدولي مرتبط بهذه المحددات، والتي تلعب دورا في بلورة وصياغة هذه السياسة، فقبل التطرق لدور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية، لابد من معرفة أهم محددات وركائز السياسة الخارجية الصينية، والتي شكل زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها الصين نتيجة إتباعها لسياسة الإصلاح والانفتاح، وهو ما انعكس على توجهات السياسة الخارجية الصينية، واحتلالها لمكانة على الساحة الدولية، لذا سنتناول من خلال هذا الفصل دراسة مسار تطور السياسة الخارجية الصينية، وأهم مرتكزاتها الجديدة بعد مرحلة الإصلاح والانفتاح، إلى جانب دراسة أهم محددات سياستها الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الصينية

شهدت السياسة الخارجية الصينية تطورا وفعالية نتيجة لانتهاج القيادات الصينية بعد فترة الحكم الماوية لسياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما حقق لها نموا اقتصاديا فرض عليها تطوير دبلوماسيتها بما يتناسب ومقتضيات النظام العالمي.

المطلب الأول: خلفية تاريخية لسياسة الصين الخارجية

منذ نجاح الثورة الصينية عام 1949م في توحيد البلاد تحت قيادة ماو تسي تونغ "Maoze Dong"(1954- 1959)*، الهدف الرئيس للقيادة الصينية هو الإبقاء على النظام الدستوري القائم وعلى حكم الحزب الشيوعي الصيني * في البلاد.[1]

فطورت الصين تصورات سياستها الخارجية، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي حسب مقتضيات ظروف البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، وكذا حسب طبيعة القيادات المتعاقبة عليها من **ماو تسي تونغ** مرورا ب **دنج شياوبينج** ، و **جيانغ زيمين**، و**هو جينتاو**).

فقدم **ماو تسي تونغ** فكرا مختلفا قائم على إعطاء لمفهوم الثورة الدائمة دلالة تختلف على المدلول السوفياتي ، وهذا في عز قوة الفكر الماركسي اللينيني، حيث

* ماو تسي تونغ Maoze Dong (1893- 1976): زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته، وزعيم الثورة الصينية ومؤسس جمهورية الصين الشعبية، كان سياسيا وقائدا عسكريا صينيا.

* الحزب الشيوعي الصيني: تأسس في جويلية عام 1921، ويعد ماو تسي تونغ زعيم وقائد الحزب، ولدى الحزب ما يزيد عن 70 مليون عضو، أي حوالي 5% من سكان الصين، مما يجعله الحزب السياسي الأكبر في العالم، ويمثل المؤتمر الوطني الهيئة القيادية العليا للحزب واللجنة المركزية التي يتم انتخابها من قبله، ويعقد المؤتمر الوطني للحزب كل عام بإشراف اللجنة المركزية.

[1] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 129.

أعطى لطبقة الفلاحين دورا مركزيا في الثورة على خلاف الدور المركزي للعمال في الفكر الماركسي.[1]

حيث رأى **ماو** أن الصين بحاجة إلى تنمية اقتصادية وليس نموا، بمعنى العمل على تغيير جذري في بنية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة، حيث اعتمد **ماو تسي تونغ** في سياسته النهضوية على طبقة الفلاحين الذين يشكلون 70 بالمائة من الشعب الصيني، وبالتالي تركيزه على التنمية الزراعية، إلا أن هذه السياسة فشلت، وردا على هذا الفشل الاقتصادي والذي انعكس على استقرار النظام السياسي واحدث ثورة ثقافية بقيادة **ماو تسي تونغ** ضد معارضيه من داخل الحزب الشيوعي، ولكن تلك الثورة لم تنجح في تحقيق أهداف الماويين للتخلص من كل المعارضين من التيار التحديثي بزعامة **دينج شياو بنج**.

وبعد انتفاضة ميدان السلام السماوي في أفريل 1976، وموت **ماو** في سبتمبر من نفس العام، أصبح المسرح السياسي الصيني تحت قبضة التيار الإصلاحي بقيادة **دينج شياو بينج** "**Deng Xiaoping**" (1978- 1992) *،[2] وهذا بعد تقلده السلطة، أين أخذت الصين مسارا جديدا معاكس للمسار القديم، حيث عمل على تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف لتحديث الصين، فأهم ما ميز **دينج** هو نزعته البراغماتية وحماسه لإجراء إصلاح اقتصادي. وهو بذلك ساهم في وضع الصين على طريق التحديث والإصلاح.[3]

وقد اقتدى **دينج** بالتجربة السنغافورية للتنمية، والتي تقوم على سيطرة الحزب الواحد وغياب الحريات، وهو ما ساهم في انتقال البلاد من بلد نام إلى بلد حديث

---

[1] عبد القدر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية دراسة ميدانية – الصين،ط.1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي ،2015)، ص، ص . 82، 83.

* دينج شياو بينج Deng Xiaoping (1904- 1997): سياسي ومنظر وقائد صيني، قاد جمهورية الصين الشعبية إبان توليه قيادته ما بين عامي (1978- 1992) نحو اقتصاد السوق.

[2] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص، ص.129، 130.

[3] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 83.

رأسمالي تتدخل الدولة بقوة في عملية التخطيط الاقتصادي، والعمل على توفير بنية حديثة لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث رأى **دينج** أن هذه الإستراتيجية يمكن أن تغير البنى الاقتصادية والاجتماعية، اعتمادا على تعزيز دور الحزب الشيوعي كحزب وحيد في البلاد والمبادرة بالإصلاح، مما يقلل من احتمالية محاولات التغيير التي يمكن أن تأتي من خارج النظام.[1]

ففي ظل حكم الرئيس **دينج** اتخذت الصين أولى خطواتها الدبلوماسية الكبرى، عن طريق بدأها لحركة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات، فعلى غرار سياسة **ماو تسي تونغ** الخارجية التي اتسمت بمعارضتها الشديدة للدول العظمى (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي سابقا)، وارتباطها الوثيق بالدول النامية، والانعزال على المنظمات الدولية وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي، فان السياسة الخارجية التي تبناها **دينج** جاءت معارضة تماما لتصورات **ماو** وهذا من خلال تقوية العلاقات الصينية بالمجلس الدولي، بغرض تسهيل عملية التحديث الاقتصادي داخل الدولة، والعمل على تحقيق الانفتاح الدولي من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، وبذلك الخروج من العزلة التي فرضها حكم **ماو** على الصين.[2]

وقد واصل القيادي **جيانغ زيمين Jiang Zémin (1993- 2003)*** على نفس المسار، فاستطاعت الصين أن تتكيف مع أوضاع ما بعد الحرب الباردة وأحداث الميدان السماوي (ربيع بكين) عام 1989، فواصل **جيانغ زيمين** مسيرة التحديث والانفتاح، ولعله أكثر القادة الصينيين الذي جسد فعلا سياسة الانفتاح الثقافي و الحضاري على مختلف الثقافات والحضارات من خلال الزيارات المتعددة

---

[1] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص، ص.130،131.

[2] شيماء عاطف الحلواني، " دبلوماسية الصين الجديدة"، 2016/02/17، نقلا عن:
http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/213.htm

* جيانغ زيمين Jiang Zémin (17 أوت 1926): هو سياسي صيني، شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية ما بين عامي (1993- 2003)، كما شغل منصب زعيم الحزب الشيوعي الصيني، كما ترأس اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي.

لمختلف أقطار العالم، فزار الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مرات، وزار دول في أوروبا، وزار دول في أوروبا، وقام بجولات في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

والجدير بالذكر أن أهم ما يميز عملية انتقال السلطة من جيل لآخر في الصين هو الطابع السلمي والحفاظ على التواصل بين الأجيال، وهو ما جسد عملية انتقال السلطة في 2002-2003 بسلاسة عكس التوقعات بعدم الاستقرار بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتزامن هذا مع انسحاب **جيانغ زيمين** من السلطة وتسليمها لجيل جديد لم يشارك في الثورة الشيوعية ولا في تأسيس الدولة الاشتراكية، وقد أبدى كل من الرئيس **هو جنتاو Hu Jintao (2003- 2013)*** والأمين العام للحزب الشيوعي ورئيس الوزراء **ون جيا باوWen Jiabao** اعتدالا وثقة وكفاءة في قيادة الصين في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وأثناء عقد المؤتمر العام الثامن عشر للحزب الشيوعي المنعقد ما بين 08-15 نوفمبر 2012، ثم اختيار **شي جين بينغ Xi Jinping (14 مارس 2013)*** رئيسا جديدا للحزب وللبلاد بدأ من مارس 2013، خلفا **هو جنتاو**.

وما يجتمع عليه قادة الصين الجدد وإطارات الحزب الشيوعي والمثقفين وطوائف الشعب الصيني، هو وعيهم بوضع بلادهم ودورها، وأنها مستهدفة في القرن الحادي والعشرين في إطار السياسة العالمية، ولذلك فكل قراراتهم يجب أن تكون دقيقة ومحسوبة لأنها تخضع للمراقبة أكثر من ذي قبل.

واعتبارا لهذا الوضع خلقت الصين عاملا يوحد الأمة الصينية وهي "**القومية الصينية**" كمحرك أساسي لسياسات الصين الخارجية، وهو عامل حيوي يرتبط بثلاث متغيرات رئيسية تعبر عن الأولويات المحورية في أجندة القادة الصينيين، وهي:

- **التمسك بالسيادة ووحدة الأراضي وسلامتها:** تمثل وحدة الصين قضية كبرى في تاريخها، موروثة عن أسلافهم، وأساسها هو الحفاظ على وحدة المملكة الوسطى، ونجد أن من انجازات **ماو** الخالدة انه وحد البلاد في الحقبة الحديثة، وورثت القيادة الحالية هذه العقيدة القائمة على الحفاظ على الوحدة القومية والدفاع عنها، وهنا نجد

تصور مشترك بين الكثير من الصينيين الذين يرون أن نهضة الأمة الصينية تشمل تحقيق الوحدة مع تايوان لذلك يسود اعتقاد أن سياسات الصين الإقليمية يجب أن تخدم هذا الهدف القومي.

- **زيادة الرفاهية والتنمية الاقتصادية:** وهذا من خلال العمل على تحقيق أهداف التنمية لإثبات أحقية الصفوة الحاكمة في الاستمرار في السلطة، من خلال عمل قيادات الحزب الشيوعي الحاكم على تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية من اجل الاستمرار في السلطة.

- **تعزيز مكانة الصين الدولية إقليميا وعالميا:** تنتهج السياسة الصينية الدولية سياسة واقعية مستقلة عن القوى العظمى الأخرى، حيث ترجع أفكار معظم صناع القرار الصينيين إلى الايدولوجيا غير الرسمية، التي تمثل إيديولوجية الصين، والتي تشمل ستة مقولات ، هي:

1- وحدة الأمة الصينية وعظمتها.

2- أحقية الأمة الصينية بمكانة أفضل في العصر الحديث.

3- رد الاعتبار للصين من قبل القوى التي آذتها سابقا وتعويضها عن هذا الضرر.

4- معاملة الصين كقوة عظمى لها وزن في الشؤون العالمية.

5- احترام السيادة الصينية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

6- قيام السياسة الخارجية الصينية على مبادئ العدل والمساواة.

وقد كان لهذه المبادئ الأثر الواضح على القادة الصينيين من خلال اختلاف خطاباتهم فيما يخص مكانة الصين في البيئة الإقليمية والدولية، فبعد أن كانت

الصين تصنف نفسها ضمن الدول النامية في ظل ولاية **ماو** و**دينج**، أصبحت اليوم تصنع لنفسها مكانا ضمن القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة.[1]

المطلب الثاني: دبلوماسية الصين الجديدة بعد فترة الإصلاح الاقتصادي

منذ عام 1979م، ودبلوماسية الجمهورية الصينية الشعبية تقوم على أربعة أهداف رئيسية هي: التنمية الاقتصادية في البلاد، وتحديث العسكري، وتعزيز مكانتها كقوة عظمى والحفاظ على وحدة الأمة الصينية وبقاء النظام الحالي بقيادة الحزب الشيوعي الذي انشأ عام 1949م، وعليه عملت قيادة الحزب الشيوعي الصيني (P.C) إلى التوفيق بين كل هذه الأهداف، كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991م، اقنع **دينج شياو بينج Deng Xiaoping** وحلفائه، **جيانغ زيمينJiang Zemin** و **هو جينتاو Hu Jintao**، ليس فقط لمواصلة الإصلاحات، وتطوير البلاد ولكن لتشريع اندماجه في الاقتصاد العالمي، والضمان الوحيد لذلك هو صعودهم للسلطة السياسية والعسكرية وفي الواقع، للمرة الأولى منذ الحرب الأولى من الأفيون (1840) ، أصبح للصين وزن على مستوى القضايا الحاسمة في الشؤون العالمية وسوف تصبح ثالث اكبر اقتصاد في العالم، متقدمة على ألمانيا في 2009، وإذا استمر نموها على هذا المعدل، فستتجاوز اليابان بحلول عام 2020، والولايات المتحدة بحلول عام 2040، وموازاة مع ذلك، منذ عام 1989، بدأ الجيش التحرير الشعبي الصيني (A.P.L) في عملية التحديث غير مسبوقة، هدفها ليس الوصول إلى لا تكافؤ العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن من مصداقية منزلة قوة الصين في آسيا أولا ثم تدريجيا في العالم.

لكن الدبلوماسية الصينية لا تقوم فقط على هذه القدرة العسكرية المتنامية، فهي تبني قوتها في الواقع من تحديث الاقتصاد ومن ممارسة القوة الناعمة (Soft Power)، وفق مقولة عالم السياسة الأمريكي **جوزيف ناي Joseph Neye** :

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص_ ص.83_88.

العمل الدؤوب على تأثير الواقع الثقافي والإيديولوجي على الحكومات والشركات خارج حدود الصين.

ولزيادة كفاءة هذه الطريقة الناعمة والدبلوماسية الصينية بصفة عامة يجب عليها التغلب على اثنين من المعوقات الرئيسية والمتوقع أن تستمر، وهي: الصعود بالقوة والطبيعة القمعية للنظام السياسي الصيني.

فمن الواضح أن الخطر بالنسبة للصين من جراء هذه الحقائق يكون مراقب من قبل المجتمع الدولي، وخاصة الدول الديمقراطية والمتقدمة والتي قد تكون من شركائها الرئيسيين، ويعزز بعضهما البعض، ولتبديد هذا التصور والمخاوف وطمأنة أنصارها من "**التهديد الصيني**"، تواصل بكين بالتميز بالحذر على الساحة الدولية، فمنذ وصول **هو جينتاو Hu Jintao** إلى السلطة عام 2002 طرح مفاهيم " **الصعود السلمي والانسجام** " **Harmonie**، والسعي قدر الإمكان لتجنب النزاع واقتراح الحلول (الربح–الربح) مع الحفاظ على اختلافهما.

زيادة على ذلك، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، بذلت الحكومة الصينية جهود لتعزيز التعددية القطبية، وهذا لإضعاف ما تراه بكين بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية، وهذا خطاب لترجمة الدعم الصيني الدبلوماسي والاستراتيجي لجميع المبادرات المحتملة للحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي خلق أقطاب جديدة مستقلة، متعددة الجنسيات (الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، الاتحاد الإفريقي، وميكروسور)، وهي مدعومة بشكل علني من قبل الصين، وهذا سعيا منها لتحقيق نفس الهدف بتعزيز علاقاتها مع القوى الكبيرة والمتوسطة والتي تؤيد فكرة التعددية القطبية.[1]

[1] Cabestan, "Chine: une diplomatie tous azimuts", forumchine pdf, 14/02/2016, http://gis.hkbu.edu.hk/files/Cabestan_article_08_forumchine.pdf

فشهدت الصين سلسلة جديدة من التحولات في أوائل فترة التسعينيات من خلال العمل على توثيق الروابط الثنائية، أين قامت بتطبيع العلاقات الدبلوماسية التي تربطها بثماني عشرة دولة ما بين عام 1988-1994.[1]

إضافة إلى توقيع **جيانغ تسه مين Jaing Zemin Signe** اتفاق " شراكة إستراتيجية " مع روسيا، وبعد ذلك بعام، قام بتأسيس " شراكة عالمية" مع الرئيس الفرنسي **جاك شيراك Jacques Chirac**، ثم امتد ذلك إلى عام 1998 مع روسيا والدول الثلاث الجديدة في آسيا الوسطى (كازاخستان، قيزستان، طاجيكستان) بتشكيل فريق لتعزيز امن الحدود، ومكافحة قوى "الانفصاليين والإرهابيين والمتطرفين، وقد تجسد ذلك في جوان 2001، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون (O.C.S)،[2] وقد جاءت كل هذه الشراكات من اجل تسهيل سبل التعاون الاقتصادي والأمني وتحقيق التوازن مع النظام المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية والخاص بالتحالفات الدولية.

وبالمثل في عام 2003، أنشأت بكين شراكة خاصة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي أصبحت ذات بعد "عالمي- استراتيجي"، وفي نفس الوقت نشرت وزارة الشؤون الخارجية الصينية ورقة نشرت من خلالها سياستها فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي وأهداف تعاونها معه.[3]

ولذا يمكن القول انه بعد مرور ثلاث عقود من إتباع سياسة الانفتاح، تغيرت الوضعية الداخلية ومن ثم الخارجية الصينية بشكل عميق، حيث شهدت الصين فترة من النمو المطرد، والذي يسمح لها اليوم بالانضمام إلى نادي " القوى العظمى " ، ولكن مع التغيرات في الوضع الاقتصادي للبلاد، وانفتاح الصين على العالم، أدى إلى تغيير في علاقاتها مع الدول الأخرى في إطار تزايد في عملية الاعتماد المتبادل، وهو ما يحقق لها وزن في الساحة الدولية بسبب ثقلها الاقتصادي، لكنها تبقى أكثر ارتباطا بالعالم الخارجي (الحاجة للمواد الخام، ومواد الطاقة، ورأس المال،

[1] شيماء عاطف الحلواني، مرجع سابق.

[2] Cabestan, Op.Cit.

[3] Loc.cit.

والحاجة إلى التصدير) ، كما أنه منذ انضمام البلاد إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في ديسمبر 2001 والوصول إلى أسواق التصدير الرئيسية وتأمين إمدادات النفط وغيرها من الموارد الضرورية والضروريات، والتي أصبح لها اليوم وزن أكثر من ذي قبل في السياسة الخارجية الصينية.[1]

ومن خلال ما تقدم من تطبيقات الدبلوماسية الصينية، نجد أن الصين بحاجة إلى بيئة سلمية وتعاون دولي في تنميتها، لهذا فهي تعمل على تدعيم التعاون المشترك والالتزام بمبدأ تطوير الصداقة والشراكة وتحقيق التنمية المشتركة مع دول الجوار هذا من جهة ، كما تعمل على زيادة تحسين علاقاتها مع الدول الكبرى وتطويرها خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

كما تعمل الصين على تعزيز الصداقة والتعاون مع الدول النامية، وتقف دائما إلى جانب الحق والعدالة في الشؤون الدولية بما يصون حقوق الدول النامية ومصالحها، وهم ما تجسد من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي، و منتدى التعاون الصيني العرب، ونالت الصين دور المراقب في منظمة دول القارة الأمريكية.

كذلك تعمل الصين على المشاركة في الدبلوماسية متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة، كما تؤكد بكل ثبات على صيانة سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها، خاصة ما تعلق بمسألة تايوان، لذا نجد أن تطبيقات الدبلوماسية الصينية تتوافق مع المصالح الأساسية للشعب الصيني و شعوب العالم على حد سواء، وتلقى الدعم في المحافل الدولية.[2]

---

[1] Paul André, "L'évolution de la politique étrangère chinoise ", 14/02/2016, https://halshs.archives-ouvertes.fr/tel-00511284/document

[2] همام غصيب، العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة،(الأردن: سلسلة الحوارات العربية العالمية، 2008)، ص، ص.33، 34.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الصينية

يعتبر صعود القوة الصينية من أهم التطورات الإستراتيجية في العلاقات الدولية مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، فالصين اليوم أصبحت في مقدمة الدول الناهضة سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا لدخول القرن الحادي والعشرين برؤية جديدة قوامها طي صفحة الماضي _ إلى حد كبير_ في العلاقات الخارجية، ومحاولة تحقيق نوع من الانفتاح على الصعيد الداخلي، ومحاولة التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (سابقا) والكتلة الشرقية، وفرض الولايات المتحدة الأمريكية لنفوذها وهيمنتها في إطار الأحادية القطبية وسيادتها على العالم، فكل هذه العوامل الداخلية والخارجية هي التي تحدد لنا مسار السياسة الخارجية الصينية، وهي تختلف من حيث وزنها وقوتها في التأثير في سياستها الخارجية، فالسياسة الخارجية الصينية جاءت استجابة للمحددات الداخلية والخارجية والتي كان لها الأثر الكبير في توجه السلوك الصيني الخارجي، وهو ما سنتناوله بالدراسة في هذا المبحث:

المطلب الأول: المحددات الداخلية

يعتمد الدور الذي تلعبه الصين إقليميا ودوليا على تفاعل مجموعة من المحددات الداخلية التي تؤدي دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، فمنها ما هو مادي وغير مادي.

الفرع الأول: المحددات الجغرافية والبشرية

تلعب العوامل الجغرافية والبشرية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة في رسم معالم قوتها في النظام الدولي وتحديد سلوكيات الدول الأخرى تجاهها، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية " Geopolitics".

وبالنسبة للصين تلعب العوامل الجغرافية والبشرية دورا جوهريا في سياستها الخارجية، خصوصا بالنظر إلى اتساع حجمها الجغرافي الذي مكنها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، وأعطاها وفرة وتنوعا في الموارد الطبيعية، بالإضافة الى عمقها الاستراتيجي وهو ما مكنها لتصبح قوة إقليمية وانعكس بشكل واضح على سياستها الخارجية.[1]

1_ المحدد الجغرافي:

تقع جمهورية الصين الشعبية في شرقي آسيا على ساحل المحيط الهادي، وتحتل 20 % من مساحة آسيا، وتبلغ مساحة الصين 678 572 9 كلم²، فتأتي في المركز الثالث بعد روسيا وكندا، [2] وتشترك في حدودها مع 14 دولة، كما وتطل الصين على بحار عديدة هي: البحر الأصفر، بحر الصين الجنوبي، وبحر بوهاي، ويتبع الصين عدد هائل من الجزر التي تزيد عن 5400 جزيرة، أكبرها جزيرة تايوان والتي ترى الصين أنها جزء من الوطن، وتصر على إعادة ضمها، وتستلزم في كل مرة إتمام عملية توحيد الأراضي الصينية بكل الوسائل، وتبلغ مساحتها 36 ألف كلم ².

ومن الأدلة الأخرى على أهمية الصين الإقليمية والدولية هو مواردها وثرواتها الطبيعية، حيث تحتوي الصين على عدد هائل من الأنهار تعادل كمية المياه المنصرفة منها كمية جميع انهار قارة أوروبا، ونظرا لاتساع الشريط الساحلي للصين، فهي تتوافر على ثروات طبيعية هائلة، منها الملح والذي كان مصدر ثراء الصين قديما بعد التوصل إلى أفضل طريقة صحية للحصول عليه من تجفيف مياه البحر، و كانت تنافس صادرات الصين من الملح صادراتها من الحرير، إضافة إلى الثروة السمكية الهائلة ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة.

---

[1] علي العطري ديب،" أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 1993 – 2007"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص 12.

[2] الموسوعة العربية العالمية، (الرياض:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط.2، 1999)، ص 266.

أما الثروة البترولية والغاز الطبيعي فتتوافر بكثرة، وقد اكتشفت الصين 6 حقول كبيرة في السنوات الأخيرة، معظمها في حوض البحر الشرقي، وتزيد مساحتها على 800 ألف كلم²،[1] اضافة الى التنوع من حيث الثروة المعدنية اذا توجد بها ما يزيد عن 151 معدنا، ويقدر احتياطي الصين من الفحم بألف مليار طن.[2]

لكن التنامي السريع والقوي لاقتصادها زاد من حاجتها للموارد الطبيعية خاصة الموارد الطاقوية منها: النفط والغاز الطبيعي، فقبل سنة 1993 كانت الصين من الدول المصدرة للنفط وتحقق لنفسها اكتفاء ذاتي منه، لكن بعد ذلك أصبح هذا المورد غير كاف لتغطية متطلبات اقتصادها، حيث تجاوز الطلب قدرتها الإنتاجية، فتحولت بذلك إلى دولة مستوردة للنفط، [3]وثاني دولة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية .[4]

كذلك احتلال الصين لموقع جغرافي ضمن النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وقربها من دول العالم الثالث جعل من سياستها الخارجية تركز بشكل كبير على تعزيز التعاون جنوب- جنوب، من خلال تطوير علاقاتها مع هذه الدول والعمل على تحفيزها في محال التنمية وكسبها كحليف استراتيجي.[5]

2- المحدد المجتمعي (البشري):

يركز المنظرون في العلاقات الدولية على أهمية المحدد البشري في رسم طبيعة السياسة الخارجية للدول ومعالم قوتها في النظام الدولي، فالدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة عادة ما تشهد نشاطا في علاقاتها الدولية، وهو ما يسمح لها بالخروج إلى

---

[1] إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، ط. 1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص_ ص. 10_15.

[2] المرجع نفسه.

[3] علي العطري ديب ، مرجع سابق، ص 15.

[4] الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ص 266.

[5] علي العطري ديب، مرجع سابق ، ص 15 .

ما وراء حدودها الإقليمية للبحث عن الموارد الضرورية لإشباع حاجة سكانها ،[1] فالسكان يشكلون أساس القوة القومية، سواء اللازمة للحرب أو لإدارة أجهزة الإنتاج المدني، فقوة العامل البشري تكمن في أهميته لتحديد توجهات السياسة الخارجية لدولة ما،[2] فالصين اليوم تمتاز بكونها أكثر دول العالم سكانا، إذ يقدر تعداد السكان الإجمالي في الصين حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2014 ب 1,364 مليار نسمة.[3]

وتعتبر الصين دولة موحدة متعددة القوميات، إذ تضم 56 قومية، تتقدمها قومية "الهان" والتي تشكل 93% من مجموع السكان، إضافة إلى قوميات أخرى تسمى "الأقليات القومية" و" الويغور" و"المنغوليون" وغيرها من الأقليات الأخرى.[4]

تمتاز الصين بخصائص اجتماعية فريدة من نوعها، حيث تركز القيم الصينية على المبادئ ومعتقدات تعاليم الكونفوشية، حيث أثرت في منهج حياة الصينيين، وحددت لهم أنماط الحياة وسلم القيم الاجتماعية، كما وفرت المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظريات والمؤسسات السياسية في الصين .[5]

ويعتز الصينيون كثيرا بحضارتهم وتاريخ بلادهم، إذ يطلقون عليها اسم تسونغوا وتعني البلد الأوسط، اعتقادا منهم بأن بلادهم تتوسط الكرة الأرضية، ويعود تاريخ الحضارة الصينية إلى أكثر من 3500 سنة، وهي تمثل اعرق الحضارات في العالم.[6]

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 78.

[2] صبري مقلد ، مرجع سابق، ص 180.

[3] مجموعة البنك الدولي " تعداد السكان الاجمالي"،2016/02/17 ، نقلا عن:http://data.albankaldawli.org/country/china

[4] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 79.

[5] أكرم حجازي، " الإسلام والثقافة الإسلامية في الصين: الماضي والحاضر" ، 2016/03/06، نقلا عن: www.uyghurweb.net.

[6] الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ص 265.

الفرع الثاني: المحددات السياسية والعسكرية:

تنطلق السياسة الخارجية الصينية من مجموعة من المحددات السياسية والعسكرية، فمن جهة تهدف إلى صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة، وهي بذلك تبرهن على أنها تتبع سياسة خارجية سلمية لكنها منغلقة سياسيا، ومن جهة أخرى تعمل على تحديث قدراتها العسكرية ذات الأغراض الدفاعية بناء على تطور وقوة اقتصادها الذي يدفعها للرغبة في تطوير قدراتها العسكرية خاصة في ظل التهديدات الإقليمية والدولية التي تواجهها الصين.

1- المحددات السياسية:

يلعب المحدد السياسي دورا مهما في توجيه مكونات قوة الدولة، وهذا بفضل الإرادة السياسية التي تتحكم في توجيه سلوك الدولة بالشكل الذي من شأنه أن يجعلها متطورة، لذا فان عاملا القيادة والنظام السياسي فاعلين أساسيين في تحديد السياسة الخارجية.

فالنظام السياسي للصين يعد نظاما شموليا مغلقا قوامه السيطرة الكاملة للحزب الشيوعي على الحياة السياسية ، فسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة السياسية في الصين ساهم في استقرار وثبات السياسة الداخلية والخارجية للصين رغم التحولات العميقة التي شهدتها الساحة الدولية، خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية، وتغير طبيعة النظام الدولي وانتشار للفكر الليبرالي الغربي خاصة مع تصاعد ظاهرة العولمة، وظهور التدخلات الأجنبية الإنسانية والديمقراطية، إضافة على ما شهده الداخل الصيني من سياسة الإصلاحات منذ سنة 1978 للانفتاح على العالم الخارجي، كل هذه العوامل لم تؤثر على استمرارية تحكم الحزب الشيوعي الصيني للسلطة والسياسة في الصين.[1]

[1] علي العطري ديب ، مرجع سابق ، ص، ص. 22، 23.

فعلى العكس، سارت الصين نحو استعادة أجزاء من أقاليمها التي كانت خارج سيطرتها الرسمية، كإعادة جزيرة هونغ كونغ من السيطرة البريطانية، وهذا بعد انتهاء عقد تأجير الجزيرة لبريطانيا عام 1997، أيضا إعادة إقليم "ماكاو" من الهيمنة البرتغالية عام 1999، ومازالت الصين تعمل من اجل استعادة إقليم تايوان الذي تعتبره جزء من الإقليم الأم (الصين)، كما تعمل على فرض سيطرتها على بعض من الجزر في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي.[1]

ويستمد النظام السياسي الصيني قوته من الحضارة الصينية، والتي تشترك في تكوينها الثقافة الكونفوشيوسية والثقافة الماركسية والتوجهات الليبرالية المعاصرة، والتي ساهمت في تحديد التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إضفاء صفة القومية والثقافة الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية.[2]

فعلى غرار التغيرات الإصلاحية في الجانب الاقتصادي، فقد شهد الجانب السياسي إصلاحات قليلة تبنتها الصين منذ عام 1978 م، ونذكر منها:

- رفض الحملات الإيديولوجية القائمة على التطرف والصراع الطبقي.
- إعادة تأهيل كل السياسيين المهمشين والذين يمتلكون مهارات قادرة على إحداث طفرة هائلة لنهضة الصين.
- إلغاء الأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية المسيطرة على شؤون الشعب والمتركزة في المناطق الريفية في الصين.
- تطبيق نظام التداول على المناصب والقضاء على المحسوبية.

[1] صباح نعاس شنافه، " القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية "، مجلة العلوم السياسية، (بغداد: ع. 46)، ص 4.

[2] محمد ياس خيضر، " الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي" ، 2016/02/19، نقلا عن: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92270

- تكريس حرية الأفراد المطلقة عبر تقليص دور الدولة، وبالتالي الحد من البيروقراطية، مع العمل على تطبيق نظام التقاعد الإلزامي.

- نشر الدولة لمؤسسات ومعاهد للبحث والدراسة لمساعدة صناع القرار في الدولة لتلقي المعلومة على المستوى الوطني والإقليمي.

وقد ساهمت جملة هذه الإصلاحات السياسية في تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع كفاءة النظام السياسي ومستوى معيشة الشعب، وهو ما ساهم كذلك في تحقيق الاستقرار السياسي من أجل تنمية اقتصادية ناجحة.[1]

رغم ذلك، يرى الباحثين الغربيين أن النظام السياسي الصيني معرض للتحول السياسي الذي سيكون في حدود عام 2005، نتيجة حدوث اختلال في البناء السكاني، بصعود أغلبية مدنية صناعية خدمية على حساب الطبقة الريفية الفلاحية، إضافة إلى ذلك أن العمل داخل أجهزة النظام السياسي الصيني تتم على أساس رأسي فقط، بمعنى غياب للتعاون بين هذه الأجهزة بشكل أفقي.[2] لذا فالنظام السياسي الصيني يواجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية، والتي من شأنها أن تحول دون لعب الصين دورا مؤثرا في القضايا الدولية.

وتتعلق التحديات الداخلية بالعلاقات القائمة بين الأقليات القومية، وقضايا التعددية السياسية والديمقراطية، وحقوق الإنسان وتداول السلطة. أما التحديات الخارجية فتتعلق بتطوير النظام السياسي الصيني بالشكل الذي يتلاءم والتقدم الاقتصادي حيث أصبحت الصين من اكبر الاقتصاديات وأكثرها تسلحا، رغم هذا تبقى منغلقة سياسيا وهو ما يؤثر على دورها السياسي عالميا ويحد من لعبها دورا عالميا بنفس القوة، وهذا ما يفسر بروزها كقوة ناعمة، إضافة إلى مشكلة الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية (مشكلة تايوان)، ومشكلة تجاوز الأحقاد التاريخية مع دول

---

[1] تشانغ وي وي، الزلزال الصيني، نهضة دولة متحضرة، (ترجمة)، محمود مكاوي، ط.1، (مصر: المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2016)، ص_ ص. 164_ 166.

[2] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 133.

الجوار خاصة اليابان المتهمة بارتكاب جرائم في حق الشعب الصيني وكلها مسائل متجدرة في ذهنية الفرد الصيني، كما تعاني من مشكلة النزاعات الحدودية خاصة في بحر الصين الجنوبي مع دول الآسيان، وجزر سبراتلي " Spratly Island" المتنازع عليها بين الصين والفيتنام والفلبين ودول أخرى، وكذا توتر بعض علاقاتها خاصة العلاقات الصينية – الهندية على خلفية مناطق حدودية متنازع عليها، وغيرها من المشكلات التي تتعامل معها الصين بأسلوب مرن ودبلوماسية عالية وفق إستراتيجيتها القائمة على استخدام القوة الناعمة.[1]

كما وتتجاذب الحياة السياسية الصينية ثلاث قوى محورية، وهي: الراد يكاليون، والمعتدلون والجيش، حيث يعرف الراد يكاليون بثلاثي شنغهاي والتي تستمد شرعيتها من دورها خلال الثورة الثقافية، وتتمثل أهدافهم في الدعوة إلى تنمية التقاليد الثورية والديمقراطية المركزية، والعمل على استحواذ الحزب الشيوعي على المؤسسة العسكرية، في حين يدعو المعتدلون إلى التنمية الاقتصادية التي تقوم على فعالية العمل الاقتصادي. كما ويرون أن بناء الاشتراكية يتطلب وجود حزب بروليتاري يسعى لتقوية الهياكل الأساسية للمجتمع، ويمثل هذا الفريق البيروقراطيين و التكنوقراط، من الحزبيين القدامى الذين كانوا يعتبرون إن فشل سياسات "ماو" في المجال الاقتصادي كانت نتيجة لغياب رشادة في التسيير الاقتصادي، واعتبروا أن الانفتاح على العالم الغربي، من شأنه أن يسرع من التقدم الاقتصادي. أما المؤسسة العسكرية الصينية والتي تشكل اكبر قوة عددية في العالم وعلى قدر من التسلح سواء الاستراتيجي أو التقليدي، فترى ضرورة مشاركة الجيش في الحياة السياسية.[2]

لكن دائرة القوى الفاعلة في الحياة السياسية الصينية اتسعت، وفتحت المجال لظهور مجموعات جديدة فاعلة في عملية صنع القرار في الصين، والتي أصبحت تدل على وجود مؤشرات تغيير في صنع السياسات في الصين، وهي " الجماعات

---

[1] محمد عطية محمد ريحان، " التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة– ، 2012)، ص ،ص. 182، 183.

[2] ثامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص، ص. 134،135.

الصغيرة القائدة " والتي أصبحت تعنى بالتنسيق بين مختلف الأجهزة حول الموضوعات الكبرى السياسية، ففي أواخر عام 2000م أنشأت الصين " المجموعة الأمنية القومية القائدة "، وتعمل هذه الأجهزة على الحد من تفرد السلطة في يد فرد أو طائفة محددة.

كما قامت الصين بتنويع مصادر تحليل السياسة سواء من داخل الحكومة أو من خارجها حيث تم إنشاء قسم خاص بالتخطيط في وزارة الخارجية الصينية يقوم بدور فكري متميز (Think Tank)، كما قامت الحكومة باستئجار خدمات متخصصين من خارج الحكومة للعمل كمستشارين لمناقشة الموضوعات الفنية، مثل: عدم الانتشار النووي أو دفاعات الصواريخ.

كما ساهم في توسيع حدود عملية صنع القرار السياسي الخارجي الصيني وعرض القضايا الدولية للمناقشة العامة الجماهيرية، حيث بدأت الصين منذ منتصف التسعينيات بإصدار ما يسمى " بالصحف البيضاء " لتوضيح موضوعات السياسات الصينية الخارجية ومضامينها ومقاصدها، حيث أصدرت الصين ما يزيد عن 30 وثيقة تعطي المواضيع الحساسة كتنظيم النسل، وحقوق الإنسان، وتايوان، والتبت، والدفاع القومي.

كما فتحت الصين سياستها الخارجية على وسائل الإعلام، فمنذ 1999 أنشأت وزارة الخارجية مركزا إعلاميا مهمته عقد مؤتمرات صحفية كل أسبوعين أمام وسائل الإعلام العالمية، ومثل هذه الخطوات تمثل تغييرا جذرا في سياستها الخارجية والتي لكالما كانت تتميز بالسرية.[1]

والجدير بالذكر أن الصين بدأت مرحلة سياسة الجديدة منذ منتصف شهر نوفمبر 2002 م، من خلال اختتام المؤتمر 16 للحزب الشيوعي الصيني لأعماله، والذي اقر بجواز انخراط الرأسماليين في صفوفه، وهو انعطاف مهم في تاريخ ميثاق

[1] فوزي درويش، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر، ط. 1، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013)، ص، ص. 121، 122.

الحزب منذ 13 سنة مضت، [1] كما نجح هذا المؤتمر في تأمين الانتقال السلمي للسلطة من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع وهو ما ساهم في تطوير أساليب وآليات صنع القرار في الصين.

2- المحددات العسكرية:

تعتبر الصين اكبر قوة عسكرية إقليميا من حيث الوحدات والأفراد والدبابات والطائرات لجيش التحرير الشعبي*، ومن حيث الميزانية الدفاعية الصينية الآخذة في الارتفاع، مع الجهود الصينية لعملية التحديث العسكري والذي من شأنه أن يساهم في زيادة القدرات العسكرية الصينية، [2] خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققته الصين من خلال انفتاحها على العالم، والذي اكسبها أهمية جديدة تمكنها من دعم مشاريعها وخططها على الصعيد الإقليمي والدولي، والتأكيد على قوة طموحها ورفعه إلى مستوى التكافؤ العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو هدف يراه البعض بعيد المنال، ومع ذلك تسعى بكين إلى جعل الصين القوة الوحيدة القادرة على موازنة الهيمنة الأمريكية، هذا وتعمل الصين منذ بداية سياسة الإصلاح في تحديث شامل لجيشها،[3] فأسس السياسات الأمنية الدفاعية الصينية الحالية للصين في فترة ما بعد الحرب الباردة اتسمت بخصائص رئيسية هي:

- الاعتماد على مفهوم القوة الشاملة ، والذي يؤكد على استمرارية عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية والاجتماعية.

- إتباع نهج دبلوماسي للعلاقات مع الدول الكبرى يقوم على تحقيق نفوذ استراتيجي اكبر، اعتمادا على السياسات الواقعية البراغماتية وسياسة توازن القوى واستخدام الحوافز الاقتصادية.

---

[1] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 135.

[2] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 74.

[3] Paul André, Op.Cit.

- التغير في العقيدة العسكرية الصينية والتي أصبحت مرتبطة بمفاهيم الحرب المحلية والدفاع النشط عن أطراف البلاد، والاستخدام للقوة الجوية والبحرية خارج الحدود.[1]

وضمن هذه المتغيرات تبرز خمسة متطلبات رئيسية للسياسة الدفاعية الصينية، وهي في معظمها تركز على منطقة الباسفيك الآسيوية:

- العمل على حصولها على أسلحة متطورة تقنيا، وقدرتها على إيضاح مبادئها خارج حدودها.

- ضرورة التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول رابطة جنوب شرق آسيا و الهند.

- استخدام أسلوب التهديد باستخدام القوة ضد تايوان خاصة مع زيادة نزعتها الانفصالية وقوتها الاقتصادية من جهة،[2]

كما تصر الصين من جهة أخرى على مبدأ وحدة الأراضي الصينية، وسعي الصين لممارسة الضغط على تايوان، والذي يشكل هاجزا يؤرق الصين، إذ توجد طريقتان يمكن لبكين أن تهدد بهما تايوان وهما الهجوم بالصواريخ أو فرض حصار بحري، كما يمكن القيام بهذا معا في عملية واحدة، أو يشمل هجمات بوسائل الحرب الالكترونية أيضا، حيث تمتلك الصين نحو 1000 صاروخ قصير المدى، يعتقد أنها موجودة في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد على مقربة من مضيق تايوان، كما يمكن للصين أن تفرض حصار بحري على تايوان ما يؤدي إلى تهديد اقتصادها

[1] التقييم الاستراتيجي، ط.1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص، ص. 217، 218.

[2] المرجع السابق، ص 220.

نتيجة تأثيره على حركة السفن وإعاقتها، وهو من شأنه أن يوجه ضربة قوية لاقتصاد تايوان وهذا ما يزيد من احتمالية استسلامها للمطالب الصينية.[1]

– تعزيز النفوذ العسكري الصيني في المناطق المجاورة لها ذات الاهتمام الاستراتيجي والتي تطالب بها بكين، منها بحر الصين الجنوبي، والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في المحيطات في حال نشوب نزاع ، تعزيز قدرة الصين على التعامل مع حالات عدم الاستقرار الحدودية ذات الأسباب العرقية.

وقد أدت هذه المتطلبات إلى تحول في الصين من قوة برية قادرة على مواجهة التهديدات الحدودية الداخلية، إلى قوة بحرية متشبعة بالاحتياجات الأمنية المحلية والخارجية، هذه العقيدة العسكرية التي تتضمن المفاهيم المركزية للحرب المحلية، والدفاع النشط في الأطراف، والاستخدام السريع للقوة خارج الحدود، كما وتركز هذه المفاهيم بدورها على مبادئ إستراتيجية وأساليب قتالية صينية جديدة مثل، التعريف الموسع " للحدود الإستراتيجية " ومفاهيم الردع الاستراتيجي " و " المبادرة بتوجيه الضربة الأولى" .

والجدير بالذكر أن هذه العناصر التي تضمنها العقيدة الدفاعية الصينية بعد الحرب الباردة تتطلب اكتساب قدر اكبر من القوات الصينية التي تمكنها من استخدام قوتها خارج حدودها، كما تكفي لتعزيز طموحات الصين في أن تصبح دولة عظمى على المدى البعيد، وهو ما يقتضي كذلك تصنيع أسلحة متطورة، وتشكيل قوة عسكرية اصغر حجما ومدربة تدريبا عاليا ومتطورة تقنيا، كما يعطي الصينيون الآن أولوية لتطوير أنظمة الحرب الالكترونية الجوية والبحرية، وأنظمة توجيه مطورة للصواريخ والطائرات، وإطلاق ا لأقمار الصناعية المخصصة للاتصالات والإنذار

[1] مايكل أوهانلون، " دفاعية لكنها تتوسع ..عن العقيدة العسكرية الصينية " ، مجلة آفاق المستقبل، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع. 8، 2010)، ص 58.

المبكر، وتقنية التزويد بالوقود جوا، لكن هذه القدرات المطورة تتطلب مستويات عالية نسبيا من الإنفاق الحكومي على الدفاع.[1]

ونتيجة لذلك بدأت الصين برفع مستوى إنفاقها العسكري بعد ما أبقته شبه ثابت حتى أواسط التسعينيات من القرن الماضي، وتضاعف إنفاقها العسكري نحو خمس مرات بين عامي 1995 و 2010، حيث شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا واضحا في الإنفاق العسكري الصيني، إذ صعد من 59 مليار دولار عام 2005إلى 98,8 مليار دولار عام 2009، وترافق هذا التصاعد في الإنفاق مع زيادة جرأة الجيش الصيني على الولوج لمناطق لم يكن يتصور دخوله إليها ممكنا في السابق، ففي أواخر شهر مارس 2010 وصلت سفن حربية صينية لأول مرة في تاريخ الصين العسكري الحديث إلى مياه الخليج العربي، ورست في ميناء أبو ظبي في إطار زيارة ودية، كما رست كذلك في ميناء صلالة في سلطنة عمان، وكذلك في ميناء عدن في إطار علاقات التع اون بين اليمن والصين في مجال مكافحة الإرهاب وإعمال القرصنة البحرية، وتأمين الممرات المائية الدولية، وفي إطار اتفاقيات رسمية عقدتها الصين مع دول منطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي بدأت تشكل شبكة دعم لقواتها البحرية التي تحتاج إلى محطات تدعم نشاطها في هذه المنطقة، وتطلق الصين اسم "يوانيانغ " أو الدفاع في البحار البعيدة على إستراتيجيتها الجديدة التي تركز على تعزيز قدرة القوات البحرية على تأمين مصالح الصين الاقتصادية في البحار البعيدة، وضمنها المحيط الهندي والهادي، واللذان اعتبرا مجالا لحركة القوات البحرية الأمريكية، حيث أصبحت خطة تحديث الجيش الصيني تشكل قلقا للأسطول البحري الأمريكي في المحيط الهادئ، وتعبر عن تحد لحرية حركة القوات البحرية الأمريكية في المنطقة.[2]

كما تعمل الصين على تطوير قوتها البحرية بزيادة قدرتها على التدخل عبر البحار ودعم مطالبها في جزر سبراتلي ، وباراسيل، وتايوان، وموازنة القوة الأمريكية

[1] التقييم الاستراتيجي، مرجع سابق، ص، ص. 223، 224.

[2] مايكل أوهانلون، مرجع سابق، ص 58.

في المحيط الهادي، وفي هذا الإطار اعتمدت الصين على إستراتيجية بحرية تقوم على ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى 2000 -2010**: تهدف للسيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسلة الجزرية الأولى التي تربط اوكيناوا، وتايوان والفلبين.

- **المرحلة الثاني 2010 -2020** : تهدف الصين لفرض السيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط أوغاسراوارا، وغوام، واندونيسيا.

- **المرحلة الثالثة 2020-2040**: وهي المرحلة النهائية والتي تهدف الصين من خلالها لوضع حد للهيمنة الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي.[1]

كما تعد الصين أول قوة نووية في آسيا، والأقل تحليا الشفافية بين الدول الخمس التي تمتلك الأسلحة النووية ومعترف بها قانونيا، ويقدر مخزون الصين الإجمالي حوالي 250 رأسا حربيا نوويا، وهو ما يشير إلى توسع تدريجي لترسانتها النووية، لكنها غير جاهزة للإطلاق الفوري ما عدا القذائف الباليستية ذات القواعد البرية والطائرات المعدة للاستخدام النووي، ويأتي تحديث الترسانة النووية الصينية في إطار برنامج طويل الأجل يمكن ربطه بالتحسينات التي أدخلتها الدول الأخرى على منظومات أسلحتها الهجومية والدفاعية غير النووية المتقدمة التي يمكن ان تهدد القوات النووية الصينية، ويعتقد بعض الأكاديميين والروس في عامي 2011 و 2012 بزيادة الترسانة النووية الصينية اكبر مما كانت علية سابقا، ويمكن أن تشمل ما يصل إلى 3000 – 1600 رأس حربي.

كما تعمل الصين على تحديث قذائفها الباليستية ذات القواعد البرية حتى تصبح على قدر اكبر من التنقل وسرعة أعلى في إطلاق قذائفها، وهذا ما يزيد من القدرة الردعية الصينية التي أصبحت مكونا مهما لضمان صدقية القدرات الانتقامية النووية الصينية، وقد قامت الصين بإجراء تجارب صاروخية في النصف الثاني من عام

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص_ ص. 76 _ 78.

2012 على جميع أنواع القذائف الباليستية الصينية العابرة للقارات وذات القدرة النووية.[1]

ويمكن القول أن عملية التحديث للقوات العسكرية الصينية جاءت لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية والتي تؤدي إلى أفكار عسكرية محددة يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- عملت الصين على تحديث جيشها في العقود الأخيرة ليصبح اصغر حجما وأفضل تسليحا وتجهيزا.

- حسنت الصين قدراتها العسكرية للضغط المباشر على تايوان، مثل تحديث الصواريخ الباليستية وزيادة دقتها.

- تعمل الصين على اكتساب وسائل أكثر تطورا من الصواريخ المضادة للسفن وأسلحة الحرب الالكترونية والقدرات المضادة للأقمار الصناعية وأسطول أقوى من الغواصات، وهذا لجعل أي جهد أمريكي يرمي إلى مساعدة تايوان في حالة حدوث أزمة أمرا صعبا.

- إبداء قدر اكبر من الاهتمام بالإمكانات التي تساعد على تقدير القوة الحقيقية مثل امتلاك حاملات طائرات خاصة على الرغم من أن قدراتها في هذا المجال مازالت متواضعة.[2]

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية :

تصنع السياسة الخارجية في ظل محيط اقتصادي واسع يربطها بالعملية الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلا أن وجود اقتصاد قوي لا يكفي بمفرده لتأسيس قوة

---

[1] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ،تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط. 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي2013)، ص، ص. 413، 420.

[2] مايكل أوهانلون، مرجع سابق، ص 56.

عظمى لها تأثير إقليمي ودولي فعال، كما أن نمو الاقتصاد بمفرده لا يؤثر على قوة وصلابة ذلك الاقتصاد، وإنما ينبغي على الدولة صياغة نموذج اقتصادي قادر على التعايش مع أزمات ومشكلات الاقتصاد العالمي، بمعنى آخر ينبغي على الدولة إرساء منظومة اقتصادية لها خصوصيتها تسير في اتجاه معاكس لموجات الركود والضعف الاقتصادي إقليميا ودوليا.

شهدت الصين طفرة اقتصادية عملاقة بدأت منذ عام 1978 حين اتبعت البلاد سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي.

واعتمدت سياسة التنمية الاقتصادية التي اتبعها **دينغ شياو بينج** على إستراتيجية تقوم على أسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي–تطوري– ، حيث طبق العمل بنظام اقتصاد السوق وتراجع نظام التخطيط المركزي، [1]وهو ما عرف بـ" نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وصاغ هذا المفهوم **دينغ شياو بينج** بقوله: " التخطيط والسوق هما وسيلتان من وسائلا لاقتصاد ولا يوجد أي اختلاف طبيعي بين الرأسمالية والاشتراكية لأن الاقتصاد المخطط ليس مرادفا للرأسمالية لأن السوق أيضا يوجد في الاشتراكية". لذا انطلق هذا التحول من فكر صيني خاص قائم على كل من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة ولكنها صيغة قابلة للتطوير والتشكيل وفقا لظروف البيئة والمجتمع الذي تطبق فيه. [2] وتقوم سياسة الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن حصرها في :

– محاولة فرض نفسها في تحقيق الأمن والاستقرار في آسيا بالتعاون مع اليابان وروسيا وباقي دول المنطقة.

---

[1] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 131.

[2] عبد الرحمان بن سانية، " قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية، ع. 11، 2011)، ص 79.

- العمل على إحداث توازن بين الصين وكل من روسيا واليابان في جنوب شرق آسيا.

- محاولة الصين البروز كقوة إقليمية كبيرة من خلال تحالفاتها الإقليمية وتدخلاتها لحل المشكلات الإقليمية واستكمال وحدتها بعودة "ماكاو" و "هونغ كونغ" واستعادة تايوان ومن ثم توسيع نفوذها في جنوب شرق آسيا .

- الاستمرار في النمو الاقتصادي المتصاعد و الاعتماد المتبادل.[1]

وقامت الصين في إطار خطط إستراتيجية تقوم على الانفتاح والتحديث الاقتصادي والتحول في مجال السياسة التجارية، وبنية الاقتصاد العالمي وإصلاح السياسيات والمؤسسات وإقامة أسواق حرة للسلع والخدمات وإدارة تقوم على اللامركزية، وإصلاح نظام الأثمان وتمنية القطاع الزراعي، وملكية رأس المال الأجنبي.[2]

وجاءت النجاحات المبكرة للإستراتيجية مذهلة وأسفرت عن نسبة نمو مرتفعة، حيث شهدت الصين ارتفاعا ملحوظا في مستويات المعيشة حققت زيادة في معدل الدخل الفرد يبلغ تسعة أضعاف أي 1,700 دولار أمريكي عام 2005[3]،وبذلك استطاعت هذه السياسة أن تضمن معدلات نمو سنوية ثابتة لاقتصاد الصيني وصلت إلى 10 بالمائة وفق الإحصائيات الوطنية و 8,5 حسب تقديرات البنك الدولي،[4]وفي عام 2010 وصل إلى 10,3 بالمائة، ووفقا للبيانات فان معدل نمو الاقتصاد الصيني في 2007 و 2008 وصل إلى 11,9 بالمائة و 9,1 بالمائة على الترتيب مقارنة بـ 2 بالمائة و 1,2 بالمائة للولايات المتحدة الأمريكية، و 2,1 بالمائة و4 بالمائة بالنسبة لليابان، وبذلك استطاعت الصين أن تحتل المرتبة الثانية عالميا

---

[1] مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية، ط. 1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003)، ص 101.

[2] المرجع نفسه.

[3] كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك ام منافس، (ترجمة)، عثمان الجبالي المثلوثي، ط. 1،(الامارات العربية المتحدة: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009)، ص 22.

[4] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 131.

كقوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتفع الناتج الداخلي الصيني الى 5878,6 مليار دولار عام 2010 مقارنة بنظيرة الياباني الذي بلغ 5474,2 مليار دولار وهو ما رفع من مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي بنسبة تزيد عن 5 بالمائة.[1]

كما أعيد بناء منظومة التعليم الصينية، وعلية مكنت هذه الإصلاحات من انتشال أكثر من 280 مليون إنسان من الفقر، حيث تقلص عدد الذين يعانون من الفقر في الصين من 280 مليون نسمة عام 1978 إلى 140 مليون عام 2004[2]،كما استطاعت الصين التصدي للأزمة الأسيوية عام 1997 والتي كانت من مسبيبها بسبب قيام الصين بتخفيض قيمة عملتها عام 1994، وهو ما شكل ضغطا على اقتصاديات النمور الآسيوية، من خلال إتباعها سياسة اقتصادية توسعية وظفت فيها الفوائض المالية الناتجة عن تراكم معدلات النمو المرتفعة خلال السنوات السابقة.[3]

يرى معظم المنظرين أن صنع السياسة الخارجية يخضع لمتغيرات السياسة الداخلية، لذا يمكن القول أن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية.

وأمام الأوضاع الدولية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت البيئة الداخلية أكثر ارتباطا بما يحدث في البيئة الخارجية بفعل عوامل التداخل والارتباط بين الدول،[4] خاصة مع انتشار ظاهرة العولمة، حيث أصبحت المسائل الدولية تأخذ أبعادا مختلفة تمس جميع المجالات وتأثر في الفواعل الدولية التي تتفاعل داخل النظام العالمي، وتعتبر تغيرات البيئة الداخلية الصينية التي شهدتها بعد إتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي حققت تطورا اقتصاديا انجر عنه انفتاح على العالم

---

[1] محمود خليفة جودة محمد ، " أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991 –2010 "، 2016/02/15، نقلا عن: http://democraticac.de/?p=570

[2] كريس ألدن، مرجع سابق، ص 22.

[3] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 132.

[4] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 23.

الخارجي، بعد حوالي ثلاثين عاما من سياسة الانغلاق والعزلة، وبهدف رفع مستوى الإنتاج الصناعي والتصدير للخارج.

وانتهجت الصين سياسة الباب المفتوح حتى تبرز على أنها لاعب مهم في الأسواق العالمية، وهو ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية وتدفق الاستثمارات الخارجية، وهذا وفق إستراتيجية جديدة تقوم على النقاط التالية :

- تعظيم الإنتاج الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية خاصة في ميدان المبادلات التجارية، دون الاعتماد على الفكر الإيديولوجي ونشره.

- تأكيد الصين على ضرورة تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع الدول بحكم تداخل المصالح بين الدول على المستوى الكوني، ورفضها الدائم لاستخدام النمو الاقتصادي عسكرية، وهو ما يجسد استبعادها للحلول العسكرية وسباق التسلح.

- تكريس الصين لمفاهيم الحل السلمي والسلام العالمي، والاستقرار الداخلي، والعيش المشترك، والمنفعة المتبادلة، والتنمية المستدامة، ورفضها لكل مفاهيم الامبريالية والهيمنة، والاستعمار الجديد.

- الدعوة إلى تكاثف الجهود الدولية المشتركة لمواجهة تحديات العولمة وما يتصل بها من قضايا البيئة، والاحتباس الحراري، والإرهاب والتعصب الديني، والنزاعات الطائفية وغيرها[1].

وقد حاولت القيادة الصينية قدر الإمكان الاستفادة من ايجابيات الانفتاح، عبر إيجاد سبل للتعامل مع نتائج الانفتاح على العالم ، خاصة مع بروز مفهوم العولمة كظاهرة اقتصادية وتوسع انتشارها خلال تسعينات القرن العشرين، أين سعت الصين

[1] عدنان خلف حميد البدراني، "اثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (الموصل: جامعة المستنصرية، ع. 49)، ص، ص.9، 10.

إلى مواكبتها والاستفادة من امتيازاتها لكن مع الحفاظ على السيادة التامة داخل أراضيها، والاستقلالية في الشؤون الداخلية.

وقد أصبحت العولمة في السنوات الأخيرة من أكثر المصطلحات شيوعا لدى الأكاديميين وصناع السياسة في الصين، حيث ارتبطت العولمة بمفاهيم مثل التكامل، الجهوية، والتحديث والعولمة، وانتشرت على نطاق واسع في السنوات الأخيرة في حدود 1990، أين كانت هناك دراسات على الصعيد العالمي حول عملية العولمة،[1] فقرار الصين بفتح اقتصادها في الثمانينات، وضغوط العولمة قد أدت حتما أو زادت من الاختلافات السياسية داخل الصين.

لكن لا يوجد هناك إجماع واضح في الصين حول تأثير ظاهرة العولمة، لذا يمكن استخلاص ثلاثة آراء أو مدارس مختلفة تنظر إلى العولمة وفق تصورات مختلفة، منها: التصور المتفاؤل، التصور المتشاؤم، والتصور الواقعي.

النظرة المتفائلة : إذ يرى أصحاب النظرة المتفائلة نحو العولمة في الصين، ان النمو الاقتصادي السريع في العقود الأخيرة في الصين كان نتيجة لاندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، حيث يدعم هذا الاتجاه مشاركة الصين الفاعلة في ظل العولمة والتي كان لها فوائد مترتبة عن اندماجها في الاقتصاد العالمي،[2] وفي الواقع أن تأثير العولمة في المجال الاقتصادي يظهر من خلال التجارة الخارجية والاستثمار باعتبارهما محركات كبيرة للنمو عبر التفاعل النشيط مع الاقتصاد العالمي.[3]

---

[1] Yanhai Zhao," L'insertion de la Chine dans la mondialisation, les Fux d'investissements directs étrangers et la disparité économique régionale en Chine " ,P.81.

[2] Loc. Cit.

[3] جوزيف.س.ناي و جون د.دوناهي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، (ترجمة)، محمد شريف الطرح، ط.1،(العبيكان: مكتبة العبيكان، 2002)، ص، ص.191، 192.

كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سيحقق لها نشاطا كبيرا واهتماما دوليا لدخول السوق العالمية، فالنظرة التفاؤلية لتأثير العولمة على الصين لا تقتصر فقط على أساس المكاسب الاقتصادية، وإنما من الناحية النظرية أيضا على أساس تأثيرات العولمة العامة، والتي تبرز من خلال تعزيز تكامل الصين في العولمة، ومحاولة إضعاف التناقضات بين الجنوب والشمال والحد من الفجوة بين الشرق والغرب الموروثة من الحرب الباردة الإيديولوجية، وبالتالي خلق " ثقافة عالمية "، وأخيرا يمكن القول أن هذا الاتجاه تجاوز كل تصور من أنصار العولمة من خلال تحديد أثرها الايجابي على العالم.

النظرة المتشائمة: أما الاتجاه المتشائم فيرى أن انفتاح الصين على الاقتصاد العالمي دون تحفظ قد يؤدي إلى تولد كارثة للشعب الصيني، حيث يعتبرون أن العولمة فخ، والتكامل على المدى الطويل قد يؤدي إلى تدمير الصناعة والزراعة وقطاعات الخدمات في الصين، وهم يجادلون بأن الصين ليست مستعدة للتكاملات المستقبلية في الاقتصاد العالمي، وهذا من منطلق الضغوطات التي يمكن أن تتعرض لها الصين لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، اقتناعا منها بأن العولمة سوف تضع الصين في وضع خطير جدا، حيث يوصي أصحاب هذا الاتجاه الحكومة الصينية لتأجيل دمج الصين في الاقتصاد العالمي، وحجتهم في ذلك هو ان على الحكومة الصينية أن تعزز من مهاراتها التنافسية لأنها ليست كافية للقضاء على جميع أنواع الاحتكارات والحمائية، وهذا يدل على أن السلطات الصينية ليست مستعدة مؤسسيا للآثار السلبية للعولمة في الصين، ولا هي على استعداد لإعادة بناء مؤسسات الدولة على التكيف مع الظروف الجديدة التي خلقها التكامل في الاقتصاد العالمي.

النظرة الواقعية: يتميز النهج الواقعي من وجهة نظر الواقعية بالموازنة بين المكاسب والخسائر من العولمة في الصين، إذ يرى الاتجاه الواقعي أن هناك مجموعة من المزايا والعيوب التي يمكن أن تجنيها الصين إذا ما استمرت في الاندماج في النظام العالمي الحالي الذي يسيطر علة الغرب، ففوائد العولمة في

الصين تظهر على المدى الطويل، في حين تظهر عيوب العولمة في الصين على المدى القصير، وتتمثل وجهة النظر الواقعية للفوائد الطويلة الأمد للعولمة بالنسبة للصين في :

- تشجيع كفاءة الصناعات المحلية، حتى تصبح أكثر قدرة على المنافسة مع الصناعات الأجنبية.

- الإسراع في تطوير اقتصاد السوق من خلال قبول الأطر القانونية والتنظيمية للإدارة الحديثة.

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إجبار الحكومة على إعادة بناء الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية لزيادة التوافق بين مؤسسات الدولة والمجتمع الصيني مع المجتمع الدولي.

أما عيوب العولمة في الصين على المدى القصير فتتمثل في :

- تدهور مشكلة البطالة.

- توسيع الضغوط التنافسية على الشركات في قطاعات الزراعة والسيارات.

وفي الواقع، يحظى هذا الموقف الواقعي بقبول من معظم الصينيين، [1] الذين يبحثون دائما عن حلول لتجنب سلبيات العولمة والاستفادة أكثر من ايجابياتها.

كما أن معظم قادة الصين مقتنعون بأن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، وإنما تشمل كذلك النظام السياسي والاجتماعي، [2] كما يؤكد غالبية الباحثين على أن العولمة قد أكدت على مساوئ الاقتصاد المخطط، وبالنسبة لهم فالعولمة هي انتصار

[1] Yanhai Zhao, Op.Cit, P.84.

[2] Ibid,P. 85.

كامل لاقتصاد السوق الحر ضد النماذج الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول العالم الثالث.[1]

ورغم التحديات التي واجه تها الصين سياسيا وسكانيا وإيديولوجيا، لكن أثبتت قدرتها على تجاوز الصعوبات خلال السنوات الماضية، وترتيب أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، والسير نحو أن تكون قوى عظمى لها مكانة عالمية وتفوقا ماليا واقتصاديا.[2]

وقد ساعد الصين في تقدمها الاقتصادي العديد من المقومات منها، تميز الاقتصاد الصيني بالتنوع مما يفتح المجال أمام الاستغلال البشري، كما وتزخر الصين بثروات طاقية ومعدنية مهمة، إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفحم والزنك، والثانية عالميا في إنتاج الكهرباء والحديد والصلب والرصاص، والمرتبة الثالثة في إنتاج الفوسفات والمرتبة الخامسة في إنتاج البوكسيت، إذ بلغ إنتاج الصين من النفط الخام عام 2010 ب 203 مليون طن،[3] لكن مع طفرة النمو الزائدة التي تشهدها الصين اقتصاديا في السنوات الأخيرة، أصبحت الموارد الطاقوية التي تحتويها الصين خاصة النفط منها لا تغطي حاجياتها سوى المحلية منها. فمنذ عام 1993 أصبحت الصين تستورد النفط لأول مرة لتغطية نصف احتياجاتها النفطية، وعليه أصبحت الصين تعتمد على باقي العالم لاستيراد كميات هائلة من المواد الخام والتي تحتاجها للنمو الاقتصادي، إذ تعد الصين الآن اكبر مستورد للنحاس، وثاني أكبر مستورد للحديد الخام، وثالث اكبر مشتر للألمنيوم، كما تستهلك من الفحم والحديد والقطن ثلث إمدادات العالم، ونحو نصف الإمدادات العالمية من الاسمنت، كما تعد الصين ثاني اكبر مستهلك للطاقة الخام في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ففي 2004 كانت تمثل نحو % 40 من الطلب العالمي على النفط.[4]

---

[1] Ibid,P.86.

[2] مفيد الزيدي، مرجع سابق، ص. 102.

[3] محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

[4] فوزي درويش، مرجع سابق، ص، ص. 107،108 .

ففي ظل النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين، والذي جعلها في حاجة إلى النفط على اعتباره مصدرا أساسيا للطاقة وأمنها القومي، ومن هنا أصبحت قضية **أمن الطاقة*** مصلحة حيوية بالنسبة لها.

فبحسب آخر الإحصاءات، ارتفعت واردات الصين من النفط من 6 في المائة إلى ثلث حاجتها المحلية وسترتفع إلى 60 في المائة حوالي سنة 2020 ،كما أنها مرشحة أن تصبح اكبر مستهلك للطاقة بحلول سنة 2035 بفارق زيادة 23 بالمائة من حجم الاستهلاك الحالي، فخلال عام 1992م، تمكنت الصين من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال النفط، حيث بلغ إنتاجها المحلي من النفط حوالي 142 ,10 مليون طن، في حين مثل الاستهلاك المحلي حوالي 133,54 مليون طن، إلا أنه بدءا من العام التالي بدأت الصين في الاعتماد على الخارج لتغطية حاجيات الاستهلاك المحلي المتزايد، ويعد التزايد في استهلاك الصين مصادر الطاقة المختلفة نتيجة منطقية للتزايد عدد السكان، وكذا تزايد مستوى النمو الاقتصادي في البلاد، إذ يعد الاقتصاد الصيني واحد من أكثر الاقتصاديات نموا في العالم في الوقت الحالي.[1]

وعليه أصبح أمنها الخاص بالإمدادات النفطية قضية ذات أهمية إستراتيجية هامة بالنسبة إلى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية، وبذلك أصبح امن

---

* ويعد تشرشل أول من طرح مفهوم الأمن الطاقة ينصرف إلى أن امن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط، فمنذ ذلك الوقت أصبح التنوع هو الحاكم في قضية أمن الطاقة. ويرتكز التعريف التقليدي لأمن الطاقة على تجنب أزمات الطاقة EnergyCrisis وعلى امن العرض Security of Supply،من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، فبعد اتساع مفهوم الأمن وظهور المعضلة النفطية عام 1973 م، ظهر مفهوم أمن الطاقة كمسألة بارزة، والذي ارتبط ببروز حاجة بعض الدول لضمان تحصيل حاجاتها من الطاقة دون انقطاع وهو ما أوجد مفهومي "الاستقلالية في مجال الطاقة" و"أمن الطاقة". لكن يبقى مفهوم أمن الطاقة محل اختلاف الساسة والباحثين، ويرجع ذلك إلى تباين للمفهوم من الدول خاصة المنتجة والمستهلكة منها، فهناك من يركز على فكرة الطاقة البديلة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تأميم قطاع الطاقة كما في روسيا، أو التنوع في مصادر وموردي الطاقة كما في الصين.

[1] خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، ط. 1، (الرياض: مكتبة النلك فهد الوطنية للنشر، 2014)، ص 123.

الطاقة الصيني يواجه مشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي. [1] وهو وضع دفع بالصين إلى تبني إستراتيجية التوجه نحو الخارج لإشباع حاجياتها من مصادر الطاقة لاستكمال مسيرة التنمية الاقتصادية، وهذا ما انعكس على السياسة الخارجية الصينية،[2]

ومن هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادي الهائل الذي شهدته الصين نتيجة نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي، والتي أفرزت لنا حاجة في إمدادات الطاقة، وجاء هذا كانعكاس ونتيجة لما طرأ على البيئة الداخلية في الصين ليأخذ أبعادا توسعية على الصعيد الخارجي.

كما تنتج الصين مختلف المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب، وتعد الصين الأولى عالميا في إنتاج القطن والقمح، وتحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الذرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والمرتبة الثانية في إنتاج الشاي، والأولى عالميا في إنتاج الثروة السمكية، بالإضافة إلى ذلك تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة.

كل هذه المقومات ساهمت في انتقال الصين من دولة متخلفة اقتصاديا إلى دولة تنافس على اعتلاء قمة الاقتصاد العالمي، خصوصا أمام تنوع إنتاجها الصناعي وتقدمه، إذ تحتل المرتبة الرابعة عالميا في مجال الصناعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، وتساهم الصناعة ب % 50 من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، كما تحتل الصين المرتبة الخامسة عشر بين دول مجموعة العشرين من حيث متوسط دخل الفرد فيها ب 3180 دولار،إذ ارتفع متوسط دخل الفرد من 214 دولار عام 1992 إلى 610 دولار عام 1998،وزاد ليصل إلى 3867 دولار عام 2010 م.[3]

---

[1] سفيان بلمادي، " جيوسياسة المضايق البحرية الإستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق مالكا وأثره على أمن الطاقة الصيني " نموذجا ""، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2014، ص 14.

[2] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص، ص. 124، 125.

[3] محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

فبعد كل هذه المحددات الاقتصادية والتي حققت لها نجاحات اقتصادية، خطت الصين بذلك خطوات حاسمة نحو التحول إلى قوة اقتصادية عظمى منافسة، تتطور أفقيا وعموديا، كما ونوعا، وهو ما يعني التوزيع العادل للثروة والتطوير المستمر لوسائل الإنتاج، وتنويع أشكال الملكية دون التخلي عن أولوية الملكية العامة.

1- قوة اجتذاب الاقتصاد الصيني للاستثمارات الأجنبية:

حرصت الصين منذ انطلاقها الاقتصادي على تشجيع الاستثمار الأجنبي ذو الكفاءة والنوعية باعتباره وسيلة لإعادة هيكلة المشروعات الصناعية وتحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

وركزت السياسة الاستثمارية الصينية الجديدة على مبدأ تزايد اللامركزية منذ عام 1985، وبهذا تدفقت الاستثمارات نحو المناطق الاقتصادية الخاصة والساحلية لزيادة عمليات التصنيع، أين توافدت الشركات المتعددة الجنسيات على الصين والتي أدت إلى زيادة التقدم الفني والتكنولوجي، وبذلك أصبحت السوق الصينية بمثابة السوق الذي يستهوي رجال الإعمال في الشرق والغرب الذين يرغبون في الوصول إليه، ونظرا لأهمية رأس المال في الفكر الإنمائي فقد ذهب الكثير من الخبراء إلى أن النمو الذي حققته الصين كان بفضل الاستثمارات الأجنبية،[2] لكن في نفس الوقت كان هناك تخوف من تأثير القيم الأجنبية على الثقافة الصينية، لذا منذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح عملت الصين للبحث على سبل من اجل تبني التقنية الأجنبية دون القيم الأجنبية، حتى فترة الإصلاح الحديثة، وقررت القيادة الصينية التغاضي عن كل ما هو أجنبي طالما هو مورد للفائدة، وهو ما عبر عنه **دينغ شياوبينغ** بقوله: " لا يهم لون الهرة طالما أنها تستطيع اصطياد الفئران ".[3] فاندماج الاقتصاد

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 85.

[2] إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها؟، ط.1، (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص، ص_ 114،116 .

[3] أوديد شينكار، العصر الصيني الاقتصاد الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، (ترجمة)، سعيد الحسنيه، ط.1، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 125.

الصيني وانفتاحه على العالم جعل من الصين سوقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت قيمتها سنة 2002 ب 52,743 مليون دولار قبل أن تكون قيمتها في 1983 ب 920 مليون دولار، وحسب إحصائيات 2002 فان الصين رخصت ل 424,196 مستثمرا أجنبيا بانجاز مشاريع على أراضيها، كما قدرت رؤوس الأموال المستثمرة فعلا ب 447,966 مليون دولار، ويوجد في الصين 400 شركة مستثمرة من بين 500 شركة في العالم تستثمر في أكثر من 2000 مشروع.[1]

لذا استطاعت الصين وبفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي أن تجلب العديد من الاستثمارات الأجنبية مستفيدة من يدها العاملة الرخيصة والكثيفة ومرونة قوانين الاستثمار، حيث تساهم كل من تايوان وهونغ كونغ بحوالي 40% من مجموع 45,5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى استثمارات أخرى مصدرها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وحسب إحصائيات وزارة التجارة الصينية وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الصين إلى 54,263 مليار دولار ما بين جانفي ونوفمبر 2006،[2] وكشفت بيانات رسمية أن الاستثمارات الأجنبية في الصين سجلت رقما قياسيا بلغ 126 مليار دولار أمريكي في 2015.فخلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الماضي, تلقت الصين استثمارات غير مالية بلغت قيمتها 114 مليار دولار بزيادة 7.9 % على أساس سنوي, حسب ما قالت وزارة التجارة في بيان لها.وأسست قرابة 24 ألف شركة ممولة من الخارج خلال الأشهر ال 11 الأولى بزيادة 11% عن نفس الفترة في 2014. وبتوجيهات من الحكومة الصينية, تدفق مبلغ متزايد من رأس المال الأجنبي لقطاع الخدمات والصناعة المتقدمة, بحسب البيان.[3]

---

[1] قراءة عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 85.

[2] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص، ص_ 69، 71.

[3] الاستثمارات الأجنبية في الصين تحقق رقما قياسيا في 2015، 2016/03/01، نقلا عن: http://arabic.news.cn/2016-01/05/c_134980481.htm.

وقد ساهمت سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الغرب بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وبسرعة كبيرة، وهو ما أدى إلى استقطاب الشركات الأجنبية، وتحول وجهة الاستثمار الأجنبي من الدول الغربية نحو الصين .[1]

وللصين استثمارات خارجية ضخمة خاصة في ظل ارتفاع مستوى الادخار، ففي 2007 تجمع لدى الصين 4,800 بليون دولار من المدخرات الداخلية والتي تعادل 160% من إجمالي الناتج القومي للبلاد، ومن المتوقع أن تصل قيمة المدخرات بحلول 2020 إلى 17,600 بليون دولار من المدخرات، أما فيما يخص الاستثمارات الصينية خارج البلاد فلا تزال في بدايتها لكنها تشهد نموا سريعا وصل إلى ما يزيد على 50 بليون دولار في عام 2008، مع معدل زيادة سنوية في المتوسط بلغت 60% بين عام 2001 و2006.[2]

وأعلنت لجة الدولة للإحصاء اليوم أن الاقتصاد الصيني نما بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي في عام 2015 ،مسجلا أبطأ توسع سنوي منذ 25 عاما،غير أنه لا يزال يتماشي مع الهدف الرسمي، وحسب الأرقام الصادرة، شهد الاقتصاد في الربع الرابع من العام المنصرم نموا بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي، ما يمثل أدنى معدل زيادة منذ الأزمة المالية العالمية، وحددت الحكومة الصينية هدفا سنويا للنمو الاقتصادي عند حوالي 7 في المائة لعام 2015 وحسب المصلحة، بلغ إجمالي الناتج المحلي في البلاد 67.67 تريليون يوان (حوالي 10.3 تريليون دولار أمريكي) في عام 2015 ،مع بلوغ نسبة قطاع الخدمات 50.5 في المائة، وهي المرة الأولى التي تتجاوز فيها نسبة هذا القطاع 50 في المائة .وقال وانغ باو آن ، مدير المصلحة، في مؤتمر صحفي إن الاقتصاد الصيني لا يزال "يدور في نطاق معقول" فيعام2015 مع استمرار تحسين هيكله وتسريع ترقيته وتقوية

---

[1] هشام عبد العزيز العمار، " مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991 –2006) "(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، 2008)، ص 67.

[2] فوزي درويش، مرجع سابق، ص، ص. 127،128.

محفزات جديدة للنمو والارتقاء بمعيشة الشعب .وعلى الرغم من ذلك، واجهت الدولة مهمة شاقة في تعميق الإصلاحات في كافة الجوانب.[1]

ب / مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني:

شهدت التجارة الخارجية الصينية نموا كبيرا، ساهم في بناء النسيج الاقتصادي وتعظيم حصة الصين في السوق الدولية، حيث أصبحت الصين من أهم المشاركين الرئيسيين في السوق الدولية، فمنذ فتح الصين لاقتصادها بدأ تصاعد ونمو القطاع الخاص الصيني والأجنبي، والذي يمثل اليوم احد أهم دعائم الاقتصاد الصيني .[2]

كما يعتبر الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات التي تتنامى فيها التجارة الخارجية بصفة سرية جدا، حيث قدرت التبادلات سنة 1978 ب 20,64 مليار دولار في حين قدرت عام 2004ب 1154,79 مليار دولار، حيث تضاعفت التجارة الخارجية للصين ب 57 مرة خلال 27 سنة، وحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية فانه يلزم الولايات المتحدة الأمريكية مدة 20 سنة حتى تضاعف تجارتها الخارجية من 100 إلى 1000 مليار دولار، وألمانيا مدة 26 سنة، بينها تكفي الصين مدة 16 سنة لبلوغ هذه العتبة.[3]

وحسب إحصائيات المكتب الوطني الصيني فان معدل اعتماد الصين على التجارة الخارجية سجل ارتفاعا ما بين عامي 2001 و 2007 حيث قدر ب 38,47% و 66,20 % على التوالي، وهو ما يساوي معدل نمو سنوي مقدر بحوالي 5 %، كما سجل معدل الاعتماد على الصادرات لسنة 2001 و 2007 ب

---

[1] " النمو الاقتصادي الصيني يسجل أدنى مستوى له منذ 25 عاما"، 2016/03/03، نقلا عن: http://www.bbc.com/arabic/business/2016/01/160119_china_economic_growth_slowest

[2] عائشة بن عطا الله ، " دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية بين عامي 2001 –2007 "،مجلة الباحث،(الجزائر: جامعة الأغواط، ع. 11، 2012)، ص ، ص. 123، 124.

[3] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 83.

20,09 % و 37,00 % على التوالي، بينما قدر معدل الاعتماد على الواردات ب 18,38 % و 39,10% خلال سنة 2001 و 2007 على التوالي.[1]

وقد شهدت الصناعة الصينية تحولا، حيث انتقلت من إنتاج الموارد الأولية والمنتجات الأساسية إلى الإنتاج في القطاعات الأكثر تعقيدا في القطاع الصناعي، حيث تشكل الالكترونيات والآليات حوالي نصف صادرات الصين وهذا حسب أرقام وزارة التجارة الصينية لعام 2000، كما أوضحت بعض التقارير لعام 2011 بأن إجمالي الصادرات والواردات الصينية بلغت 1401,79 مليار دولار أمريكي أي ما يقدر بنسبة % 27,4،حيث بلغ حجم الصادرات 712,38 مليار دولار أمريكي بزيادة % 25,5، أما الواردات فبلغت 689,41 مليار دولار أمريكي.[2].

هذا وتسعى الصين إلى زيادة في حجم تجارتها الخارجية إلى 4,8 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2015 من اجل المحافظة على التصدير والاستيراد من الأسواق التقليدية (أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان)، إضافة إلى تحقيق نمو سريع مع الكيانات الاقتصادية الناشئة والدول النامية.[3]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

أصبحت الصين اليوم تحتل مكانة في النظام الإقليمي والدولي على حد سواء، خاصة من الجانب الاقتصادي حيث مكنتها سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومن ثم التطلع لرسم مكانة ضمن القوى الكبرى، خاصة وان الصين اليوم تمتاز بعدم الرضا عن الوضع الدولي الحالي والهيمنة على مقدراته من طرف الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، لذا فتوفر عوامل من قبيل عدم الرضا عن توزيع القوة في النظام الدولي من ناحية، وامتلاك الصين لعناصر قوة تعرف تقدما مستمرا في مختلف الجوانب من

[1] عائشة بن عطا الله ، مرجع سابق، ص 124.

[2] اوديد شينكار، مرجع سابق، ص 203.

[3] أسماء بن مشيرح، مرجع سابق، ص 63.

ناحية ثانية، وتحالفها مع قوى أخرى تشترك معها في رؤى متطابقة من ناحية ثالثة، كلها عوامل تجعل منها واحدة من القوى الصاعدة المتحدية للولايات المتحدة الأمريكية وللهيمنة الأحادية، فالصين تدرك انه لا مكانة عالمية دون تحصين موقفها إقليميا ودوليا، فسياستها الخارجية محكومة بمجموعة من المحددات الخارجية التي تحد من لعب دورها في النظام الدولي والإقليمي، وتعيق من فاعليته.

الفرع الأول: المحددات الإقليمية:

يرتبط الصعود الصيني في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين بتنامي الطموحات الصينية للعب أدوارا إقليمية فاعلة وتتويجها بدور بارز ومؤثر على الساحة العالمية ككل.

فيحكم التاريخ والوضع الجغرافي تعرضت الصين لحروب ونزاعات إقليمية عديدة مع الدول المجاورة لها، منها اليابان وكوريا الشمالية وروسيا، وفيتنام، ولهذا عملت الصين منذ التسعينات على تحسين العلاقات مع دول الجوار لتحقيق هدفين هما:

- العمل على إحباط محاولة احتواء وعزل الصين خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت عقوبات على الصين عام 1989 بناء على أحداث الميدان السماوي عندما أطلقت الشرطة النار على الطلاب المتظاهرين.

- ضرورة تهيئة الصين للبيئة الإقليمية لتكون مواتية لتحقيق التنمية الصينية، حيث تحاول الصين في هذا الإطار على منع أي تحالف لدول الجوار مع قوى خارجية معادية للصين من جهة والعمل على تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الآسيوية لمقاومة الضغوط الغربية في مجال اختراق المنطقة.[1]

[1] محمود صافي محمود، "توجهات سياسية حذرة آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة "، 2016/02/17، نقلا عن: http://www.acrseg.org/38006

لهذا أصبحت الصين تعطي أولوية متقدمة للدول المحيطة بها، هو ما يفسر انتهاجها لتعزيز سياسة حسن الجوار، وقد تجسد هذا التقارب الصيني مع المحيط الإقليمي من خلال دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب اكبر عدد من الأصدقاء في المجال الإقليمي والدولي، تحضيرا لغزو الأسواق وفتح علاقات اقتصادية، اعتمادا على سبل، حيث عمدت الصين على دعم علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع كل من سنغافورة عام 1990 وإمارة بروناي عام 1991 ، كما استأنفت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع اندونيسيا في 08 أوت 1990 وهو ما مثل انجازا هاما للدبلوماسية الصينية بعد عشر سنوات من القطيعة بينهما، كما خاضت الصين مفاوضات سياسية واقتصادية مع أكثر من دولة على قاعدة ألا خصومة مع أي دولة، وإتباع علاقات أكثر تعاونا مع باقي الدول، إضافة إلى ذلك، أعادت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع الفيتنام عام 1991 على أساس التعايش السلمي وذلك بعد تغير موقف الفيتنام من المشكلة الكمبودية والتوقف عن دعمها لها.[1]

وقد ساعد الصين في تنويع علاقاتها مع الدول المجاورة محاولاتها المكثفة لتحسين صورتها الخارجية من خلال تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، وقد تزامن مع إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول رابطة جنوب شرق آسيا في أوائل التسعينات تزايد حجم التبادل التجاري من 4 مليار دولار عام 1990 إلى 7,96 مليار دولار عام 1991، و 8,46 مليار دولار عام 1992، ثم إلى 10,68 مليار دولار عام 1993، كما زادت الاستثمارات المباشرة لدول الرابطة في الصين خاصة سنغافورة، التي أصبحت خامس اكبر الدول التي لها استثمارات في الصين.[2]

فالصين اليوم انتقلت من مركز الدولة الطامحة إلى دور قوة كبرى، وذلك من خلال المشاركة على المستوى الإقليمي بدلا من العزلة القديمة وعلى العموم فان

---

[1] نبيل سرور، " الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، 2016/02/14، نقلا عن: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[2] محمد السيد سليم، " آسيا والتحولات العالمية"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، ص 136

صعود الصين إلى مركز القوة الإقليمية في آسيا لم يعد محل شك، لان تأثيرهما كبير في أحداث آسيا الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، ولن تتخلى عن هذا الدور في المستقبل، بل سيواصلون البناء عليه نحو دور عالمي للصين.[1]

لكن توسيع دائرة النفوذ الصيني إقليميا يصطدم مباشرة بالهند واليابان كقوتين إقليميتين، فبالنسبة للهند ترى في الصين اكبر تحدي استراتيجي لها، على غرار استبعاد الصين لها من التسويات الحدودية التي عقدتها مع الدول المجاورة، وكذا الدعم الكبير الذي تقدمه الصين للباكستان الخصم التقليدي للهند على الرغم من ان الصين تعد الشريك التجاري الأكبر للهند خاصة مع زيادة معدلات التبادل التجاري بينهما، لكن تبقى الأوضاع التجارية بين البلدين غير متوازنة نتيجة وجود عجز في الميزان التجاري للهند مع الصين بقدر 6,8 مليار دولار، كما يرى بعض المختصين أن الهند ستتحول إلى اكبر منافس للصين نحو السيطرة الإقليمية خصوصا بعد تسلم حزب " بهاراتيا جاناتا " للسلطة الهندية في عام 1998م، ومحاولته لجعل الهند تلعب دور القوة الإقليمية المسيطرة.[2]

لكن تبقى منطقة آسيا مسرحا تتلاقى فيه المصالح الصينية والهندية، سواء في شكل تنافسي أو تعاوني معا بطريقة تجعل العلاقات الثنائية بينهما أكثر تعقيدا بصورة متزايدة، ذلك أن كل منهما يتبنى منهجا براغماتيا وليس تصادميا اتجاه بعضهما البعض خاصة مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية ملائمة لمواصلة برامجها في الإصلاح الاقتصادي والتفرغ للمشاكل الداخلية، حيث أكدت كل من الهند والصين على ضرورة التفاعل الاقتصادي بين الدولتين والتسوية السياسية للمشكلة الحدودية القائمة، وتزامنت هذه الجهود مع تزايد التبادل الاقتصادي بين الهند والصين بمعدلات مدهشة سنة 2001، خاصة مع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية والتي تعتبر الهند من ضمن مؤسسيها، وهو ما ساهم في جعل النظم البنكية والمالية

[1] إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 96.

[2] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 230

والقانونية متوافقة إلى حد ما مع بعضهما، وقد أدى ذلك إلى اجتذاب المستثمرين الهنود، كما قامت الصين ببعض الاستثمارات في الهند، وقد تضاعف حجم التجارة البينية ما بين عام 2003 و 2005. وتعد الصين الآن ثاني اكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

أما بالنسبة لليابان فهي ترفض كذلك تحول الصين إلى قطب مهيمن في آسيا، فنجدها منذ نهاية الحرب الباردة تنظر بقلق شديد إلى تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في آسيا، لذا فان كل منهما يتنافسان على تكريس النفوذ، [2] حيث تبدو الصين واليابان كاقتصاد عالمي ثاني وثالث في طريقهما لتكونان مركز القوة الاقتصادية القادمة، فمن المتوقع يكون القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي، حيث ستتصدر آسيا الاقتصاد العالمي، فتنتج المنطقة الآسيوية الباسيفيكية اليوم حوالي 25 % من الاقتصاد العالمي، مقرنة بإنتاجها 12 % في عام 1970، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 35 % عام 2020، وقد تصل إلى 50 % في عام 2050، ويمكن القول أن 60 % من المدخرات العالمية موجودة في الدول الآسيوية وتتصدرها الصين واليابان.[3]

والجدير بالذكر، أن كل من حكومتي الصين واليابان لا ترضيان بان تهيمن الأخرى على شمال شرق آسيا أو جنوبها وشرقها، غير انه من الواضح أن وجود منفعة متبادلة والتي تجنيها الدولتان حاليا من التجارة والاستثمار تتزايد بصورة كبير ،

---

[1] سورجيت مانسينج، " الهند والصين: تنافس وتعاون 2006"، 2016/04/23، نقلا عن:
www.fpa.org/usr_doc/Topic-6-Arabic.doc

[2] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 230.

[3] خليل حسن ،" من سيقود آسيا الصين أم اليابان " ، 20016/03/03، نقلا عن:
http://alwatan.com/details/60772

وهو أمر يحافظ على الع لاقات الثنائية بينهما لفترة طويلة من الزمن رغم خلافاتهم السياسية.[1]

كما وجعل التخوف من الصعود الصيني إقليميا كل من الهند واليابان تسعيان للتنسيق فيما بينهما من اجل الاضطلاع بدور يوازي دور الصين الصاعد بآسيا من خلال تحالف استراتيجي تضمنان من خلاله سلامة الممرات البحرية بآسيا والمحيط الهادئ ومكافحة الإرهاب وأنواع الجريمة المنظمة، لكن في نظير هذا قامت الصين بمواجهة التحركات الإقليمية الساعية لتحجيمها، حيث استغلت قوتها الاقتصادية وتماسكها السياسي من اجل ترسيخ مكانتها، وهذا عبر إقامة علاقات إستراتيجية مع دول جنوب شرق آسيا، ومن خلال تحول التجمع الاقتصادي لشرقي آسيا الذي يضم إلى جانب الآسيان كلا من الصين وكوريا الجنوبية واليابان، كما اتجهت الصين لتعزيز علاقاتها مع باكستان في مجالات الطاقة والنقل والتنمية الزراعية، والاستثمارات المتبادلة.[2]

لذا يمكن القول أن رغبة الصين في لعب دور محوري في تفاعلات النظام الإقليمي يصطدم برغبة موازية من قبل قوى النظام الأخرى الهندية واليابانية، فهي تسعى إلى إقامة علاقات إستراتيجية وصياغة روابط متينة مع دول النظام بهدف مد نفوذها أكثر، وهو دليل على عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة ورفضها للنفوذ الهندي والياباني ومحاولتها للحد منه.

الفرع الثاني: المحددات الدولية

تشكل بنية النظام الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية (الدول) الموجودة داخله، مما يدفعها إلى تبنى سياسة خارجية

---

[1] توماسل. ويلبورن، دراسات عالمية: السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الاستراتيجي: الصين- اليابان- والولايات المتحدة الأمريكية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص 60.

[2] إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص، ص. 230، 231.

معينة، كما وتتأثر الدول الصغيرة والمتوسطة بتغيرات النظام الدولي أكثر من الدول الكبرى، حيث تستطيع هذه الأخيرة بما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية أن تؤثر في النظام الدولي وذلك على عكس الدول الصغيرة والمتوسطة التي لا تمتلك هذه الإمكانيات الاقتصادية مما يدفعها إلى السير في دوائر السياسة الخارجية للدول الكبرى، وعندما تزداد حدة الصراعات بين الدول الكبرى وفى ظل بنيان تعدد الأقطاب والنظام الثنائي القطبية المرنة، تزداد قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل.[1]

فمنذ سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، سعت للمحافظة على نظام سيطرتها العالمي، إلا أنه لم يكن من السهل الحفاظ على هذا المشروع، خاصة في ظل بروز قوة جديدة مؤثرة في النظام الدولي، فقد باتت الصين تشكل لاعبا يتمتع بتأثير واسع ويفرض تحديا كبيرا، فبرزت الصين كقوة صاعدة تسعى إلى تغيير الوضع القائم في بنية النظام الدولي والسعي نحو إقامة عالم متعدد الأقطاب مع تغيير النظامين السياسي والاقتصادي، [2] خاصة في ظل تعاظم قوتها الاقتصادية والذي فتح المجال لتحديث قدراتها العسكرية، وهو ما سيؤهلها للانفتاح السياسي ومحاولة لعب دور سياسي مؤثر في الساحة الدولية، لكن هذا الطموح لطالما اصطدم بوجود الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعمل جاهدة للحد من بروز الصين كقوة منافسة عالميا، إضافة إلى قوى أخرى منافسة كالاتحاد الأوروبي وروسيا.

أولا: الرؤية الصينية لطبيعة النظام الدولي

لاشك أن ثمة علاقة بين الصين والنظام السياسي الدولي، فالصين تعد من الإطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية بما تمتلكه من مقومات القوة والقدرة

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص، ص_ 276، 278.

[2] محمد ياس خيضر، مرجع سابق، ص 50.

البشرية والعسكرية والاقتصادية، وهذه المقومات تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية.

فبعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء وتراجع البعد الإيديولوجي في العلاقات الدولية، لم تكن الصين بمنحى عن هذه التغيرات في النظام الدولي.

إذ كانت الصين تتخذ من البعد الإيديولوجي عنصرا هاما لتشكيل رؤيتها للنظام الدولي وفق الإيديولوجية اللينينية– الماركسية والإيديولوجية الماوية، وأصبحت مقتضيات المصلحة الوطنية هي المحرك الرئيسي للتوجه الصيني في النظام الدولي، فبعد أن كان المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية يقتصر على سيادة الدولة والأمن والأرض، اتسع ليأخذ أبعادا عالمية وهذا نتيجة لبروز تطورين هما: تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي و الإصلاحات الداخلية التي اتبعتها الصين لتغير من هذا المفهوم،[1] حيث أصبحت العقيدة الصينية أكثر انفتاحا على تطورات ومقتضيات النظام الدولي. حيث اقتصر المفهوم الجديد للمصلحة الوطنية للصين على تحقيق اكبر قدر من المكاسب والفوائد طويلة الأمد وهذا من خلال التزام الصين بقواعد القانون الدولي وإضفاء الشرعية الدولية على سلوكياتها الخارجية،[2] ومحاولاتها للانفتاح على العالم الخارجي وقد برز ذلك من خلال انخراطها في المؤسسات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف ، فنهج الصين نحو العلاقات الثنائية، والمنظمات متعددة الأطراف، وقضايا الأمن يعكس مرونة وتطور جديدين، وتمثل هذه التحولات محاولة من قادة الصين الجدد إلي كسر عزلتهم في حقبة ما بعد حادث تيانيامين، وإعادة بناء تصوراتهم وحماية وتشجيع المصالح الاقتصادية الصينية، وتعزيز أمنهم؛ وأظهروا كذلك محاولة للتحصين ضد النفوذ الأمريكي في

[1] علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص، ص. 71، 72.

[2] المرجع نفسه.

أنحاء العالم. ويتفاوت بروز هذا الدافع في التصريحات العلنية في الصين طول الوقت، لكن يظل له تأثير ثابت على حسابات بكين.[1]

فالنظام السياسي الدولي بواقعه الحالي،اقل ما يوصف بأنه في حالة تغير، من حيث نمط وترتيب القوى وعلاقة القيادة داخل النظام، وأطراف هذا النظام، وطبيعة العلاقات بين أطراف هذا النظام، فالنظام السياسي الدولي أصبحت ملامح علاقات الفاعلين فيه واضحة لاسيما بعد حاجة الأطراف الدولية القائدة كالولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية إلى دور الفاعلين الآخرين وإسهامهم في الجانب الاقتصادي، فمعظم المختصين في العلاقات الدولية يشيرون إلى أن هيكل النظام الدولي اخذ ينتقل من حقبة القطبية الثنائية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي القائم على سيطرة قوة عظمى واحدة،أي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نموذج انتشار القوة القريب بصورة و أخرى من توازن القوى المحكوم بين عدد من الدول المتكافئة في القوة مثل (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، روسيا، الهند)[2].

وتقتصر الرؤية الصينية للتحول في النظام الدولي على ثلاثة أبعاد :

- تحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

- الإقرار بالفترة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي.

- انتهاء نظام ثنائي القطبية وتحوله إلى نظام متعدد الأقطاب، حيث يتبنى المحللون الصينيون الرؤية بان هيكل السياسة الدولية سيتحول من ثنائي القطبية (الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي) إلى هيكل متعدد الأقطاب يتضمن العديد من القوى الكبرى.

---

[1] محمد ياس خيضر، مرجع سابق، ص 51.

[2] المرجع السابق، ص 52.

ويعود هذا التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لعدة عوامل تتمثل في ، النمو السريع والمستمر للاقتصاد الصيني وارتفاع مكانتها الدولية، إصدار الاتحاد الأوروبي لعملته اليورو في عام 1999 وهو ما يشكل تحديا للدولار الأمريكي والتأكيد على إتباع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وتحقيق روسيا لتقدم في تحقيق استمرار نظامها السياسي الداخلي وشفاء اقتصادها وبذلها لجهود دفع دبلوماسيتها لتؤكد على مكانتها كقوة كبرى في النظام الدولي، إضافة إلى ظهور اليابان كدولة فاعلة لتصبح قوة سياسية واقتصادية، إضافة إلى بروز الهند والبرازيل والآسيان وتأثيرها في شؤون السياسة الدولية. ومن جهة أخرى ارتكزت الرؤية الصينية للنظام الاقتصادي الدولي على عدم الرضا بوجود فجوة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فهي ترى فيه نظاما غير متكافئ وغير عادل، كما يتميز ببروز عدد من المشكلات منها الركود الاقتصادي الذي يواجهه الاقتصاد الدولي والمنافسة الدولية الشديدة، والخلافات الإقليمية بسبب القضايا القومية.[1]

ثانيا: طبيعة العلاقات الصينية مع القوى الكبرى في النظام الدولي

حاولت الصين بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور سياسة القطب الواحد وبروز النظام الدولي الجديد الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، أن تؤدي دورا أكثر فاعلية على الصعيد العالمي، ومحاولة اعتماد سياسة خارجية محايدة، والاهتمام بتنمية اقتصادها وتنشيط علاقاتها مع الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي مع الاحتفاظ بخصوصيتها وثوابتها الإيديولوجية والسياسية.

1- العلاقات الصينية – الأمريكية:

تبدي الصين انزعاجها من الوضع المهيمن للولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي وقضاياه، كما يقلقها ما تعتبره تخطيطا أمريكيا لفرض القيم الديمقراطية الليبرالية على المجتمع الصيني، من خلال ما يسمى ب "

[1] علي سيد النقر، مرجع سابق، ص، ص- 75،72 .

الارتقاء السلمي "، من خلال إستراتيجية احتواء محكمة تمنع الصين من تقلد دورها الذي تستحقه في النظام الدولي.[1]

لذا تعتبر العلاقات الصينية – الأمريكية من أكثر العلاقات قلقا مقارنة بعلاقات الصين مع جيرانها في آسيا.فتشكل العلاقات هذه العلاقات نمطا متميزا من العلاقات الثنائية تتراوح ما بين التعاون والصراع، والاستقلالية والاعتماد المتبادل، ويبرز ذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين الطرفين.

إذ تعد السوق الأمريكية السوق الرئيس للمنتجات الصينية، والمعروف أن الصين تحقق فائضا في تجارتها مع الولايات المتحدة يزيد على سبعين مليار دولار سنويا، وقد أصبحت في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة، وتعد حاليا ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وثالث أكبر سوق لصادراتها. وقد توسعت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى حد كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية بسبب قانون المعاملة التجارية التفضيلية الذي منحتها لولايات المتحدة للصين في عام 1980. والتبادل التجاري في حد ذاته هو تفاعل تعاوني، عمل على عدم تدهور العلاقات عندما تصادمت السياسات في قضايا أخرى، وإن كان التبادل التجاري قد اتخذ بعدا صراعيا عندما اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية بإتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدي إلى إغراق السوق الأمريكية بالسلع الصينية الرخيصة.[2]

وقد شهدت العلاقات الصينية – الأمريكية تطورا خاصة في فترة حكم الرئيس الصيني " هو جينتاو" وهو ما أكد عليه في زيارة له للولايات المتحدة في أفريل 2006 من خلال الإشارة إلى ضرورة تعميق التعاون القائم بين البلدين في مختلف

[1] توماس ل. ويلبورن، مرجع سابق، ص 17.

[2] علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة "، المجلة العربية للعلوم السياسية، (مصر: جامعة أسيوط)، ص 15.

مجالات الاقتصاد، والتكنولوجيا، ومكافحة الإرهاب، وعدم الانتشار النووي، والأمن الإقليمي، وغيرها من المجالات، وهو ما يخدم السلام والاستقرار في العالم.[1]

كما تتميز العلاقات الصينية الأمريكية بخلافات حول قضايا منها مشكلة تايوان والتي تعد من القضايا الرئيسية بين البلدين، ومن المسلم به أن الإدارة الأمريكية لا تستطيع التخلي عن تايوان على اعتبار العلاقات التاريخية بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية التي تعود جذورها إلى الحرب العالمية الثانية، والعلاقات التجارية الوطيدة بينهما،[2] في حين ترى الصين أن تايوان هي جزء من الأرض الأم الصين والتي تعتزم على إعادة التوحيد السلمي لدولة واحدة ونظام واحد. إضافة إلى الاتهامات الأمريكية للصين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

2- العلاقات الصينية - الروسية:

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والاتحاد السوفياتي في 2 أكتوبر 1949 أي بعد يوم واحد من تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ويعد الاتحاد السوفياتي أول دولة تعترف بالجمهورية الجديدة، وقد شابت العلاقات بينهما فترات من الفتور و الصراع والتعاون، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، قررت الدولتان استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما بتوقيع شراكة للتعاون الاستراتيجي **Cooperation Strategic Partnership** عام 1996، وفي مارس 2001 وقعت الدولتان اتفاقية تعاون ثنائي يوثق علاقات الدولتان خلال العشرين سنة المقبلة، والتي قضت المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي وخطط التوسع العسكري الأمريكي، إضافة إلى رفض المنظور الغربي للتدخل الإنساني، الدعم الروسي لصين واحدة والاعتراف بحق ضم تايوان كجزء من ترابها، والعمل على تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين.وتعبر الصين اكبر مستورد للسلاح الروسي بمبلغ حوالي ملياري دولار (40 % من صادرات السلاح الروسي)

[1] علي سيد النقر، مرجع سابق، ص 145.

[2] توماس ل. ويلبورن، مرجع سابق، ص. 51.

إضافة إلى إقامة مجموعة من المناورات المشتركة عام 2005، كما وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى حوالي 48 بليون دولار أمريكي عام 2007 وهو ما جعل من الصين ثاني اكبر شريك اقتصادي روسي بعد الاتحاد الأوروبي ، وفي عام 2008 تم التوقيع على اتفاقية في مجال الطاقة تقضي بتزويد الصين بحوالي ثلاثمائة ألف برميل من النفط يوميا ما بين أعوام 2011 و 2020،[1] إضافة إلى الأطر المؤسساتية التي تعزز من التعاون المشترك بين الطرفين كمنظمة شنغهاي للتعاون الدولي و منظمة البريكس، والتي أخذت العلاقات الروسية الصينية من خلالهما شكلا أكثر توطيدا وتعاونا في مختلف المجالات.

1- العلاقات الصينية مع الاتحاد الاوروبي:

برزت العلاقات الصينية مع السوق الأوروبية المشتركة بعد الحرب الباردة، والتي ارتبطت بتصورات النظام العالمي الجديد، حيث ترى الصين انه لابد من توطيد العلاقات وع دول أوروبا الغربية خاصة وان هناك مصالح مشتركة ورؤى متشابهة في بعض القضايا العالمية الكبرى، فكلاهما يرى أن نهاية نظام أحادي القطبية سيتجه نحو نظام متعدد الأقطاب، خاصة وان الجانبان يلعبان دورا لا يمكن تجاهله، وتعملان لان تكونا قوى كبرى في العالم متعدد الأقطاب بتقوية التكامل السياسي والاقتصادي، من جهة أخرى تسعى الصين لإضعاف النفوذ العالمي الأمريكي والذي يسعى للسيطرة على أوروبا ومصيرها.[2]

وقد تجلى مشروع التقارب الأوروبي الصيني الجديد قبل عقد من الزمن حين عقد الجانبان العزم على إعادة تشييد طريق الحرير بين الشرق والغرب تحت مسمى "طريق الحرير الجديد"، وسوف يربط هذا الطريق ميناء لياننجانج الصيني على بحر الصين في أقصى شرق القارة الآسيوية بميناء روتردام الهولندي في أقصى غرب القارة الأوروبية، عبر آسيا الوسطى، مرورا بما يقرب من أربعين دولة، بما يعزز

[1] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص، ص. 241، 242.

[2] علي سيد النقر، مرجع سابق، ص 99.

التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية بين مختلف البلدان الواقعة على امتداد الخط، ويعد طريق الحرير من أقدم الطرق البرية حيث يبدأ في أواسط آسيا والصين ثم الهند ويسير حتى بخارى ليتفرع إلى فرعين: يتجه الأول نحو بحر قزوين ونهر الفول غ وبلاد البلغار، والثاني نحو البحر الأسود ومرافئ هيثم القسطنطينية وأوروبا. وتتشعب من الطريق فروع جانبية نحو بلاد الشام وساحل البحر الأبيض المتوسط وبغداد وديار بكر، كما وتعد ألمانيا الشريك التجاري الرئيسي الراهن للصين في القارة الأوروبية، في حين تعتبر الصين اكبر شريك تجاري لألمانيا في آسيا، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2002 نحو 27.8مليار دولار. وقد دفعت تجربة العلاقات الصينية الألمانية، الفرنسيين للسير على خطى جيرانهم، محاولين تأسيس وجود في الصين. لكن على الرغم من أن العلاقات الأوروبية الصينية هي اليوم أقل تطورا بكثير من تلك التي تربط الصين بالولايات المتحدة الأمريكية أو بجيرانها الآسيويين. إلا أن مسار أوروبا – الصين بات يسير بخطى متسارعة.[1]

[1] عبد الجليل زيد مرهون، " العلاقات الصينية الاوروبية وبعض معطياتها "، 2016/02/16 ، نقلا عن: http://www.alriyadh.com/15952

نتيجة للتحولات الجوهرية التي شهدتها الصين على مستوى زيادة معدلات نموها الاقتصادي، أخذت تنفتح اقتصاديا بشكل أكبر على دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية، أو في إطار المناطق الأخرى من العالم كإفريقيا والشرق الأوسط، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة في المناطق الصناعية الحرة في الدول النامية، وهي تهدف من خلال هذا التعاون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي سنتطرق إليها من خلال مضمون هذا الفصل.

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الدائرة الإقليمية

فرض النمو الاقتصادي الهائل للصين على قادتها إعادة رسم سياستها الخارجية ودورها في لبيئة الإقليمية والدولية من خلال لعب دورا أكثر مسؤولية وتعاونية في الشؤون الدولية، حيث شهدت عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية تضاعفا.

وبدأت الصين تعمل على توسيع دائرة علاقاتها الثنائية من جهة وتعميقها من جهة أخرى، كما عمدت إلى الانضمام لمختلف المنظمات المتعددة الأطراف، حيث بدأت الصين تشعر بالثقة الذاتية، وترى في نفسها قوة كبرى لها مصالحها ومسؤوليتها الدولية المختلفة، وقد بدأ هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية منذ حكم **دينج شياو بينج** أين بدأ أول تحول في نوعية العلاقات مع الدول خاصة بعد طرحه لأفكار الإصلاح والانفتاح على العالم، حيث رأى أن نجاح عملية التحديث الاقتصادي تتطلب تشجيع المشاركة مع الجماعة الدولية، هو ما يتجسد عن طريق توسيع نطاق وضعها الدولي عبر زيادة مشاركتها في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وهو ما ساهم في بروز الصين كفاعل مؤثر في النظام الدولي، مبتعدة بذلك عن وضع الانعزال الذي شهدته الصين في عهد **ماوتسي تونغ**.[1]

المطلب الأول :رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

أصبحت منطقة دول الآسيان حقلا للتنافس الدولي حيث جذبت اهتمام القوى الإقليمية والدولية، خاصة الصينية والتي تحرص على توطيد علاقات اقتصادية مع تلك الدول من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية، منها من تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الصين والآسيان في 2010.[2]

---

[1] فوزي درويش، مرجع سابق، ص، ص. 116، 117.

[2] هدى ميتكس، العلاقات الآسيوية– الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007)، ص 257.

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع بدافع سياسي عام 1967 م، لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما، وقد أنشاءت هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا ، واندونيسيا، وسنغافورة، وتايلاند، والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984 ، وتركز دول الرابطة على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية، وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، التعاون بين الاقتصاديات القطرية على اختلاف مستويات نموها، و إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.

ونظرا لطبيعة الهدف الذي قامت من اجله الآسيان والذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، فان هذا اثر على مشروع تنفيذ منطقة للتجارة الحرة، لكن بعد الأزمات التي شهدتها المنطقة والتي أدت إلى تناقص معدلات النمو وتزايد نسبة البطالة، أيقنت دول الرابطة ضرورة التكامل والتع اون المالي والاقتصادي، وهو ما أسفر عنه عقد قمة سادسة ما بين 15 – 16 ديسمبر 1998 في الفيتنام لوضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999 – 2004) ، والتي تهدف إلى إتباع سياسة لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

وتهدف دول رابطة الآسيان إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها، يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، من خلال توثيق العلاقات لإقامة مناطق تجارة حرة. وهذا لتشكيل تكتل اقتصادي مفتوح يقوم على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي. [1] إضافة إلى تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، والتنمية الثقافية في المنطقة وتعزيز السلام والاستقرار في

[1] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،(الجزائر: جامعة الجزائر،ع.6)، ص، ص-82، 84.

المنطقة والتعاون المشترك والمساعدة المتبادلة في المسائل ذات الاهتمام المشترك، مع تعزيز الدراسات جنوب شرق آسيا والحفاظ على وثيقة ، التعاون مع المنظمات الدولية القائمة مع أهداف وأغراض مماثلة، [1] لذلك أصبح الاقتصاد هو العجلة المحركة للمنطقة بعد تغير الرؤى الأمنية وما تبعها من تحولات كبرى في السياسات الخارجية، ما جعل جميع الدول الإقليمية تدرك الأهمية المتزايدة للتجارة فيما بينها.

وتدل المؤشرات الاقتصادية على تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية، وهو ما جعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية.[2]

وترتكز رابطة الآسيان على ثلاث ركائز هي: الآسيان السياسية والأمنية المجتمعية " APSC " ، ومجموعة الآسيان الاقتصادية " AEC " ، ومجموعة الآسيان الاجتماعية والثقافية " ASCC " . وتسعى آسيان للتكامل الاقتصادي من خلال خلق آسيان الاقتصادية " AEC " بحلول نهاية عام 2015 لإقامة سوق مشتركة ، وكان متوسط النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الرابطة خلال 1989- 2009 ، ما بين 3.8٪ إلي 7٪ .

أولا: الصين و رابطة دول جنوب شرق آسيا:

تم اعتراف الصين رسميا بالآسيان كمنظمة إقليمية عام 1975، حيث أكد الزعيم الصيني **دينج شياو بينج** في نوفمبر 1978 خلال زيارة قام بها شملت ثلاث دول أعضاء في المنظمة، تايلاند وماليزيا وسنغافورا ، على رغبة الصين، حكومة و شعبا، في تعزيز و تطوير علاقات الصداقة مع الدول الأعضاء في الرابطة وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية معها، فعلى الرغم مما شهدته ثمانينات القرن

[1] أسماء سعد الدين،" دول منظمة الآسيان "، في 2015-04-28، نقلا عن:
http://www.almrsal.com/post/231464

[2] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 85.

الماضي من استتباب وتطور للعلاقات واتساع مطرد لمجالات التعاون بين الصين وآسيان ، إلا أن الخلافات حول تبعية أرخبيل نانشا وحق السيادة عليه ظل يشكل العائق الأساسي أمام العلاقات الثنائية، فبادرت الحكومة الصينية بطرح مبادرة حل سلمي لهذه القضية تتمثل في " تعليق الخلافات والعمل على التنمية المشتركة " في المناطق المتنازع عليها، الأمر الذ ي خلق شروطا ملائمة لاستتباب العلاقات الثنائية.[1]

كما وتعتبر العلاقات بين الرابطة والصين حديثة نسبيا، حيث أعلنت الصين عن رغبتها في التعاون مع الرابطة الصاعدة خلال اجتماع وزراء الرابطة في ماليزيا عام 1991. حيث تم الإعلان عن البيان المشترك حول الشراكة الإستراتيجية بين أعضاء الرابطة والصين للسلام والازدهار خلال قمة دول الآسيان في بالي بإندونيسيا عام 2003 لتخطو الشراكة الإستراتيجية بين الدول الأعضاء والصين عقدا من الزمن، إضافة إلى ذلك تنضم الصين أيضا إلى رابطة " ASEAN+3" والتي تضم دول الرابطة العشرة إضافة إلى الدول الثلاثة الكبار في شرق آسيا (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) والتي بدأت عام 1997، وقد عينت الصين عام 2012 سفيرا مقيما لدى رابطة دول الآسيان بمقرها الرئيسي في العاصمة الإندونيسية جاكارتا.[2]

ثانيا: مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا

خلال مؤتمر الحوار الصيني – الآسيان الذي عقد في هانوي يوم 2001/07/26، طرحت الصين لتصورات ها في مطلع القرن الجديد والقائمة على:

[1] "المبادئ المرشدة للعلاقات الصينية الآسيانية "، المركز العربي للمعلومات، 2006/11/13، نقلا عن: http://www.arabsino.com/articles/10-05-12/1430.htm

[2] "بكين ودول آسيان.. مصالح تتخطى بحر الصين الجنوبي"، التاريخ، نقلا عن: /http://www.dotmsr.com/details

- اغناء مضامين علاقات الشراكة القائمة على أساس حسن الجوار و الثقة المتبادلة.

- ترسيخ علاقات التعاون الشامل القائم على المنافع المتبادلة ، على أساس التعاون الثنائي ووفق الأهداف التنموية ومزايا وتفوق كل من الصين وآسيان، تحديد المجالات الخمس الكبرى : الزراعة ، وتنمية الموارد البشرية ، والتعاون في تنمية المناطق على شاطئ نهر الميكونغ ، والمعلومات والاتصالات ، والاستثمار المشترك ، كأهم مجالات التعاون الصيني – الآسياني في بداية القرن الجديد.

- تعزيز التعاون في الشؤون الدولية والإقليمية على الجانبين ، وايلاء اهتمام خاص بتعزيز التعاون داخل إطار " 10+3 " ، مع الحرص على إعطاء قوة دافعة لعملية التعاون بين دول شرق آسيا.[1]

وتتعاون الصين مع دول الرابطة العشرة في 11 مجالا هي الزراعة والاتصالات والمعلومات و التنمية البشرية والسياحة والنقل والصحة العامة والبيئة والطاقة والاستثمار، حيث بلغ حجم التجارة بين الصين ودول الآسيان 443.6 مليار دولار في 2013، بزيادة قدرها 11% عن العام 2012 ، أما خلال العام الحالي فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ما يزيد على 346 مليار دولار حتى سبتمبر الماضي، وعن الاستثمارات المتبادلة بين دول المنظمة والصين ما يزيد على 123 مليار دولار حتى سبتمبر من العام 2014، ووقع الطرفان أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي عام 2002 لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان على مرحلتين، لتشمل الدول العشرة الأعضاء بحلول العام القادم 2015، إضافة إلى ذلك، وقع الجانبان اتفاقية للتجارة في الخدمات في عام 2007.[2]

---

[1] "المبادئ المرشدة للعلاقات الصينية الآسيانية"، المركز العربي للمعلومات، 2006/11/13، نقلا عن http://www.arabsino.com/articles/10-05-12/1430.htm

[2] "بكين ودول آسيان.. مصالح تتخطى بحر الصين الجنوبي"، ، نقلا عن: http://www.dotmsr.com/details/

وقد أعادت الزيادة السريعة للأداء الاقتصادي الصيني على دول آسيان بفوائد فعلية وملموسة، ففي السنوات الأخيرة ظلت العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الصين ودول آسيان في توثق وتطور، خاصة في نطاق التجارة الثنائية بينهما .[1]

هذا وتستمر الصين في مواصلة وتفعيل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع رابطة الآسيان، بما يعطي دفع كبير للتعاون الاقتصادي الإقليمي، خاصة مع تأكيد الصين في استمراريتها في تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، والتي جاءت شاملة لكل الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، فظلت الصين تولى اهتماما خاصا بتطوير علاقات التعاون مع الدول الأعضاء في منظمة آسيان ، وأحرزت نتائج ملفتة للنظر في هذا الشأن.

وتجسد هذا في توقيع الصين في 22 نوفمبر 2015 مع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) اتفاقية بشأن تحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية، والتي تدل على التطلعات المشتركة والحاجة العملية للجانبين لتعميق وتوسيع التعاون في التجارة والاقتصاد، وسيغطي التحديث مجموعة من المجالات مثل البضائع والخدمات والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، ما سيعطي دفعا جديدا للتنمية الاقتصادية في الصين والآسيان، خصوصا وان هذه الخطوة تأتي لزيادة حجم التجارة البينية إلى تريليون دولار أمريكي بحلول 2020 وتدعيم المفاوضات بشأن الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة في منطقة آسيا- الباسيفيك، وهو ما يبرز رغبة الجانبين في التعاون بمميزات اقتصادية متكاملة وخلق فرص هائلة في التعاون الثنائي. هذا وبفضل اتفاقية التجارة الحرة، تمتعت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والآسيان بتنمية مستقرة، وارتفع حجم التجارة الثنائية نحو 9

[1] "المبادئ المرشدة للعلاقات الصينية الآسيانية"، المركز العربي للمعلومات، 2006/11/13، نقلا عن http://www.arabsino.com/articles/10-05-12/1430.htm

أضعاف من 54.8 مليار دولار أمريكي في 2002 إلى 480.4 مليار دولار في 2014.[1]

لذا تحاول الصين من خلال هذه الاتفاقيات، تقوية وزيادة الروابط الاقتصادية بين الطرفين كجزء من سياستها أو إستراتيجيتها حول تعددية الأطراف في آسيا في المجال الاقتصادي وتغليبه على البعد الأمني، مع محاصرة الدور الأمريكي في الإقليم.[2]

المطلب الثاني: منظمة شنغهاي للتعاون (SCO):

تعتبر العلاقات الآسيوية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ضاربة في التاريخ، إذ يعد إقليم آسيا الوسطى ممرا استراتيجيا للتجارة الخارجية الصينية مع الغرب، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول في السياسة الآسيوية والدولية، خاصة بعد نشأة دول آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وهو ما شكل للصين إدراكا بضرورة التعامل والتعاون مع هذه الدول عن طريق إنشاء علاقات دبلوماسية معها في 1992، وتبادل الزيارات على أعلى المستويات، وما ساعد في توطيد هذه العلاقات هو اعتراف هذه الدول بإقليم تايوان كجزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وقد كان هذا بداية نحو خلق منظمة شنغهاي للتعاون كإطار تنظيمي للعلاقات بين الدول الأعضاء.[3]

في10 أكتوبر 2001 م تم إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمية والتي تضم في عضويتها كلا من روسيا والصين وكازخستان ، وطاجكستان ، وقيرقيزيا، واوزبكستان، وتهدف إلى تحقيق التعاون في مجالات عدة كالمجال الأمني

---

[1] "الصين والآسيان تتوصلان إلى اتفاق لتحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية"، 23-11-2015، نقلا عن: http://arabic.cntv.cn/2015/11/23/ARTI1448243580596719.shtml

[2] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 282.

[3] المرجع السابق، ص 229.

والسياسي، والاقتصادي، والثقافي. وكانت الصين المبادرة بالدعوة لإنشاء منظمة التعاون الإقليمية،[1] ويضم هذا التجمع الإقليمي كل من: الصين ، وروسيا ، وكازاخستان، وقرغيزستان ، وطاجيكستان، وقد نشأت هذه المنظمة على ضوء عقد عدة اجتماعات منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي بين الدول الخمس بهدف تخفيف وحل الخلافات الحدودية والاتفاق على إجراءات الثقة في المجال العسكري، وقد توجت هذه الاجتماعات بعقد اجتماع قمة في مدينة شنغهاي الصينية في أفريل 1996 لتوقيع اتفاقية حول عقد الثقة في المجال العسكري والتي دشنت ميلاد هذا التجمع الخماسي، وقد تم إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون بصفة علنية على أساس التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما على الصعيد غير المعلن فاهتمت بالتعاون في المجالات العسكرية والأمنية.[2]

أولا: الصين ومنظمة شنغهاي للتعاون:

تعد منظمة شنغهاي للتعاون، منظمة إقليمية موجهة بصورة أساسية نحو منطقة آسيا الوسطى، وهو ما شكل احد التوجهات الهامة في إستراتيجية الصين الخارجية، لذا فان تحديد المصالح الصينية في المنظمة يعتمد من ناحية على إمكانيات المنظمة ذاتها، ومن ناحية أخرى على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية للصين، وتتمثل المصالح الصينية في المنظمة في :

- **المصالح الأمنية:** وهي الهدف الأساسي لمنظمة شنغهاي للتعاون في المستقبل القريب، وتتمثل المصالح الأمنية للصين في المنظمة في مستويات ثلاثة: الأول: هو ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها. الثاني: هو منع الجريمة

[1] جبار علي عبد الله جمال الدين، "مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الكوفة، (ع. 2)، ص 15.

[2] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص 243.

عبر الحدود والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين. الثالث: هو تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة.

- **المصالح الاقتصادية:** حيث تعمل الصين من خلال منظمة شنغهاي للتعاون على تحقيق مصالح اقتصادية في مجالات الطاقة، كالنفط والغاز، حيث أصبحت الطاقة مكون أساسي للتطور الاقتصادي طويل المدى للصين، خاصة مع توسيع حجم الاقتصاد الصيني والمتنامي، وعدم قدرة المخزون الطاقوي الصيني على تغطية حاجيات الاقتصاد الصيني المتطور. لذا أصبح ضمان توفير الطاقة قضية إستراتيجية تلعب دورًا هامًا في مستقبل الأمن الاقتصادي للصين. والذي يتحقق من خلال منظمة شنغهاي للتعاون.

- **المصالح الإقليمية:** وتتمثل في سعي الصين للتعاون مع دول آسيا الوسطى ولزيادة تأثيرها في المنطقة، وبالنظر إلى أن الصين بحاجة لتقوية وتوسيع وجودها بثبات في المنطقة، فآسيا الوسطى قريبة جغرافيا جدًا للصين ولديها اتصالات مباشرة معها تاريخيًا، لكنها مازالت حديثة، فمنظمة شنغهاي للتعاون يمكن أن توفر إطارًا مميزًا للتعاون بين الصين ودول آسيا الوسطى طويل المدى ومستمرًا في كل مجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية. ومن خلال هذا التعاون يمكن للصين أن تستأنف وتطور علاقات قوية مع دول آسيا الوسطى.[1]

ثانيا: مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين ومنظمة شنغهاي للتعاون:

منذ اجتماع القمة الرابع لمنظمة شنغهاي للتعاون في طشقند في 17 ماي 2004، بدأت المنظمة في التحرك نحو المرحلة التالية للتطور من البعد الأمني إلى البعد الاقتصادي كآلية هامة في القضاء على الفقر والذي من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار في الإقليم. وتعتبر الصين المنظمة فضاء لتبادل المنافع الاقتصادية،

[1] جبار علي عبد الله جمال الدين، مرجع سابق، ص_ص.16_18.

حيث حرصت الصين على الإقرار بأهمية التحرك نحو إطار متعدد الأقطاب يقوم على الثقة المتبادلة والتنسيق وتبادل المنافع، وفي هذا الإطار فان الدول الأعضاء قد وضعت اتفاقا في 23 سبتمبر 2003 في بكين يقضي بضرورة التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، من خلال تعميق الارتباطات الاقتصادية المتبادلة وتحسين بيئة الاستثمار ،وقد قدمت الصين ثلاث مقترحات لإنشاء منطقة تجارة حرة من خلال منظمة شنغهاي للتعاون عبر اتخاذ إجراءات لتحسين تدفق السلع بين الدول الأعضاء، وتخفيض القيود غير التعريفية، وخلق مشروعات كبرى للتعاون الاقتصادي والفني مع إعطاء أولوية لمشروعات النقل والطاقة والاتصالات والزراعة والأجهزة المنزلية والصناعات الخفيفة والمنسوجات. كما وتقدر حجم التجارة بين الصين والدول الخمس الأخرى الأعضاء في المنظمة ب 19.7 مليار دولار سنة 2003 و 8.1 مليار دولار سنة 2004. كما ويعد الجانب النفطي من أهم مجالات التعاون الاقتصادي في علاقات دول منظمة شنغهاي، وتأتي تحركات الدبلوماسية النفطية للصين عبر اقتراح مساعدة ب 4.4 مليار دولار لكازاخستان لبناء خطوط أنابيب إلى الصين، والى إيران في مقابل الحصول على امتيازات نفطية وغازية لكازاخستان، كما حققت الاهتمامات الصينية بمجال الطاقة في آسيا الوسطى من اجتذاب قوة دفع في سنتي 2003 و 2004، حيث قدمت شركة صينية في مارس 2003 ما قيمته 615 مليون دولار لشركة الغاز البريطانية كمشاركة بنسبة 8 % في حقل النفط الكازاكي، وبعد ذلك اشترت شركة النفط الوطنية الصينية 35 % في حقل شمال بوزاخي من شركة النفط السعودية Nimir ، كما اشترت كذلك كل الأنصبة الباقية من شركة شيفرون تكساكو، ويرى البعض أن الخطوة الصينية لشراء هي تمهيد لمشروع خط الأنابيب بتكلفة نحو 850 مليون دولار، والذي سيضخ للصين نحو 20 مليون طن نفط سنويا.[1]

1 هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص_ ص. 246_ 250.

لذا نجد أن منظمة شنغهاي تجتهد في شتى السياسات، لاسيما قضايا التعاون الاقتصادي، وخاصة بعد أن أقرت المنظمة برنامجا للتعاون التجاري الاقتصادي الطويل الأمد حتى عام 2020، خصوصا أن العديد من البلدان أعضاء المنظمة تتوافر لديهم إمكانات كبيرة للعمل المشترك في مجالات عدة. وأقامت المنظمة آلية فعالة لتعزيز التعاون بمختلف المجالات، ولاسيما الاقتصادية، ومثال معبّر على ذلك، حسبما نشرته وكالات الأنباء الصينية والروسية وغيرها، عن نمو تجارة الصين السنوية مع باقي أعضاء المنظمة من 12 مليار دولار أميركي في العام 2001 إلى حوالي 90 مليار دولار أميركي في العام 2011.[1]

كما يبرز دور الصين في منظمة شنغهاي من خلال علاقاتها مع روسيا من جهة و مع دول آسيا الوسطى من جهة أخرى، حيث تمثل منطقة آسيا الوسطى أهمية إستراتيجية بالنسبة لتوجهات السياسة الخارجية الصينية، ويبرز ذلك من خلال تخوف الصين من صعود النزعة القومية والدينية في دول آسيا الوسطى الإسلامية وما يمكن أن ينجر عنه من صراعات تهدد استقرارها خاصة على مستوى إقليمها الغربي المتاخم مع هذه الدول، كما تنظر الصين لآسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة والتي تشكل حاجة ضرورية للصين في ظل نموها الاقتصادي المتسارع، أيضا تحرص الصين على تنمية اقتصاديات المنطقة وربطها بالاقتصاد الصيني لكسب أسواق جديد للصادرات الصينية، كما سيسمح للصين باستغلال آسيا الوسطى كمعبر أقصر لتجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي والى اليابان وكوريا، هذا وتعمل الصين على تحجيم علاقات دول آسيا الوسطى بالولايات المتحدة الأمريكية وإبداء قلق من هذه العلاقات والتي تعتبرها جزء من مخطط حلف الناتو للتوسع شرقا.[2]

---

[1] كاظم الموسوي، "منظمة شنغهاي للتعاون...مواقف وسياسات"، 13 جوان 2012، نقلا عن: http://www.arabrenewal.info/

[2] تامر إبراهيم هاشم، مرجع سابق، ص، ص. 276، 277.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنظمات الدولية:

بعد إتباع الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح، سعت إلى الاندماج في شؤون السياسة العالمية بما يدعم لها الرغبة أكثر في الانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما يفسر نزعتها العالمية في السعي لتقوية سبل التعاون الدولي مع جميع دول العالم، وقد تجسد لها ذلك من خلال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ودول مجموعة البريكس بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية أكبر. ذلك أن عملية التحديث اقتضت منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي انخراط الصين في عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية، وكان البعد الاقتصادي هو الدافع الأول لهذا الانخراط، كما انصب اهتمام الصين على الانضمام إلى برامج التنمية التابعة للأمم المتحدة وكان لها ذلك في عام 1978م طلبا للمعونات الاقتصادية، وهو ما استفادت منه الصين في الحصول على برامج لتقديم التمويل والمنح لمشاريع التنمية في الفترة ما بين 1995- 1978، كما ساهم البرنامج قي وضع أو رسم خطط خماسية للاقتصاد الصيني، كما انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي عام 1980 م، والى البنك الدولي، ففتح ذلك للصين فرص لتقديم العون لها في العديد من المسائل، منها: مشكلة العجز التجاري الصيني، وضبط أسعار الصرف، كما استفادت الصين بمزايا مماثلة بانضمامها إلى عضوية البنك الدولي ومختلف مؤسساته، حيث حصلت الصين على أموال لتمويل مشاريعها التنموية، إضافة إلى مجموعة من القروض والمنح من اجل إنفاقها على المشاريع التنموية.[1]

[1] فوزي درويش، مرجع سابق، ص_ ص. 113_ 115.

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية:

برزت فكرة إنشاء منظمة للتجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية أين اقترحت البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فكرة توسيع التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول، ولتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات المتحدة بدء مفاوضات دولية لإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف، [1]. نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات GATT (جولة الأورغواي :1986 . 1994م)والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 1/1/1995 باسم منظمة التجارة العالمية (WTO) ،فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة).[2]

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى إقامة نظام لتجارة دولية حرة يحقق ارتفاعا في مستويات المعيشة والتوظيف في الدول المتعاقدة، مع تحقيق زيادة في حجم الدخل القومي، والعمل على استغلال الموارد الاقتصادية العالمية وحسن استغلالها وتطويرها، وتنمية وتوسيع المبادلات التجارية الدولية، و أيضا تشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العالمية، وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز، وانتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية بين الدول المتعاقدة.[3]

وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها 137 دولة، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضون السنوات القادمة، حيث تتفاوض 32 دولة حاليا للانضمام إلى

---

[1] سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، (ع .1)، ص82.

[2] ابراهيم الناصر، "منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها"، نقلا عن: file:///C:/Users/pc/Desktop/tegarh.pdf

[3] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 83. 82.

المنظمة، وهناك 20 دولة متقدمة للعضوية في المنظمة. وتشترط المنظمة الدولية عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها، وتتمثل هذه الشروط في:

تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية من قبل الدولة الراغبة في الانضمام إليها، وتقديم التزامات في الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية، الالتزام بتطبيق جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.[1]

أولا: الصين ومنظمة التجارة العالمية:

ومنذ أن طرحت الصين استعادة مكانتها كدولة موقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ف ي عام 1986 ، بذلت جهودا دؤوبة من اجل انضمامها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(منظمة التجارة العالمية). من خلال المفاوضات التي استغرقت ثمان سنوات، والتي بذلت الصين جهودا للتوقيع على الوثائق الأخيرة لمفاوضات جولة أوروغواي التجاريّة واتفاقيّة منظمّة التجارة العالميّة، حيث قدمت الصين تنازلات كثيرة باعتبارها دولة نامية، ولم تتوصّل المفاوضات إلى رأي موحد، نتيجة الشروط التي وضعتها الدول الأعضاء في المنظمة والتي اعتبرتها الصين مفرطة وفوق طاقة الصين، والتي عملت بالموازاة مع ذلك في إصلاح النظام التجاري والاقتصادي، وجعلت نظام تجارتها يطابق نظام الجات، فهيأت ظروفا أساسيّة لانضمامها إلى منظّمة التجارة العالميّة على نحو تام. فمنذ عام 1992 خفضت الصين معدّل الرسوم الجمركية على نطاق واسع أربع مرات، كما خفضت معدل الرسوم الجمركية على 2898 سلعة، وفي عام 1993 خفضت نفس المعدل على 3317 سلعة، وفي عام 1996 خفضته على 4900

[1] "ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، المركز الوطني للمعلومات"، 2004، نقلا عن:
file:///C:/Users/pc/Desktop/m%C3%A9moire/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A/6.pdf

سلعة، منذ الأول من نوفمبر 1997 خفضته على 4874 سلعة، فبلغت نسبة التخفيض 26% وانخفض معدل مستوى الرسوم الجمركية من 23% إلى 17% وهو ما أكد على عزيمة الصين لتوسيع الانفتاح وتعميق الإصلاح، وان الموقف الذي تتخذه الحكومة الصينية حول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية هو أنها تلتزم بواجباتها المتفقة مع مستوى تنميتها الاقتصادية.[1]

هذا وقد لقي انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية رفضا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ترى أن الاقتصاد الصيني بلغ مرحلة من النمو لا تتطلب التمتع بالمزايا الممنوحة للدول النامية، كما طالبت الولايات المتحدة الصين بتطبيق إجراءات قبل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، منها رفع الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية، ومراجعة سياسات الحكومية التي تتدخل في مجمل الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى ضرورة إصلاح النظام السياسي والنظام القضائي بما يضمن حقوق رجال الأعمال الأجانب والشركات الأجنبية، وكذا العمل على السيطرة على الفساد الإداري في الصين والالتزام بالقواعد الملكية الفكرية للمنظمة. وهي شروط لم تقبل بتطبيقها الصين مسبقا، خاصة و أنها لم تكن عضوا بالمنظمة ولم تشارك في صياغة قواعدها. وفي 15نوفمبر 1999 توصلت الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تاريخي بعد جملة من التنازلات من قبل الصين، بفتح الطريق أمام انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، ويضم الاتفاق فتح الأسواق الصينية أمام السلع والخدمات والشركات الأمريكية على نطاق واسع، وهو ما رأت فيه الصين مكسبا يحقق لها فوائد اقتصادية متساوية للطرفين الأمريكي والصيني.[2] وقد تم دخول الصين في منظمة التجارة العالمية سنة 2001 أصبحت عضوا فاعلا فيها، وقد حققت الصين إنجازات كبيرة عبر انضمامها للمنظمة، وانسجام الصين مع الاقتصاد

---

[1] عبد الرحمان تيشوري، "انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية"، 29/09/2005، نقالا عن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46690

[2] علي سيد النقر، مرجع سابق، ص_ ص. 121_123.

العالمي وجعل الاقتصاد الصيني يعتمد على التجارة الخارجية، مما جعل البلاد تستفيد من نظام التجارة المتعددة الأطراف، وهو ما حقق للصين ارتقاء من المرتبة التاسعة عند دخولها إلى المنظمة إلى المرتبة الثانية في الوقت الحالي، من حيث حجم الاقتصاد والمرتبة الأولى من حيث التصدير والثانية من حيث الاستيراد.

ثانيا: مساهمة الاقتصاد الصيني في منظمة التجارة العالمية:

وبعد انتهاء الصين من إجراءات دخولها في منظمة التجارة العالمية، و أمام الشكوك حول عدم التزام الصين بنص اتفاقية المنظمة، جاء تقرير الكونغرس عام 2003، ليقر بوفاء الصين بالتزاماتها المتعلقة بشروط التجارة العالمية، خاصة في ميدان تخفيض التعريفات على مواد الكيماويات والذي أدى إلى زيادة كبيرة في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل، كما فشلت الصين حسب التقرير في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة عدد من القطاعات كالخدمات الزراعية وحقوق الملكية الفكرية والشفافية التي مازالت تشكل صعوبات أمام الصين.[1]

وقد أعلنت منظمة التجارة العالمية في جنيف، يوم 30سبتمبر 2015 م عن تخفيض توقعاتها لنمو التجارة العالمية في عام 2015م مرة ثانية، مشيرة إلى أنها ستنمو فقط بنسبة 2.8%، بدلا من 3.3% التي توقعتها سابقا. وأشار البنك الدولي في تقريره مؤخرا أن نسبة النمو الحقيقية للتجارة العالمية للعام الماضي كانت 1.7% فقط، وهي أقل بكثير مما كان متوقعا. ويعد هذا انخفاضا مستمرا للتجارة العالمية. ويرجع البعض السبب الرئيسي لانخفاض نسبة النمو للتجارة العالمية إلى انخفاض نسبة النمو للتجارة الصينية، في حين تشير التقديرات إلى عكس ذلك، حيث لا تشكل الصين عبءً على التجارة العالمية، بل تشكل قوة دافعة رئيسية لتطور التجارة العالمية. ويظهر ذلك من خلال الحقائق التالية:

[1] أوديد شينكار، مرجع سابق، ص، ص. 284، 285.

- **الحقيقة الأولى:** تساهم الصين في رفع النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير،حيث كانت توقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر من عام 2015، بنمو اقتصاد الصين بنسبة 6.8%، في حين أن التوقعات لنسبة النمو الاقتصادي لكل من الدول المتقدمة قدرت ب: الولايات المتحدة، 2.6%؛ وألمانيا، 1.5%؛ وفرنسا، 1.2%؛ وإيطاليا، 0.8%؛ واليابان، 0.6%. في حين أن التوقعات لنسبة النمو الاقتصادي لكل من دول الاقتصاديات الناشئة والنامية قدرت ب: الهند، 7.3%؛والبرازيل، 3.0%؛وروسيا، 3.8%.

- **الحقيقة الثانية:** تساهم الصين بصفة رئيسية في لتطور التجارة العالمية. فوفق الإحصاءات التي نشرتها منظمة التجارة العالمية، في الفترة مابين جانفي وأوت عام 2015، انخفضت قيمة الصادرات العالمية بنسبة 11.1% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، وانخفضت قيمة الواردات 12.9% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، أما قيمة الصادرات والواردات الصينية فنسبة انخفاضها تبلغ 7.6% فقط، وهي أقل من معدل الانخفاض العالمي. وفي حين أن نسبة الانخفاض للصادرات الصينية 1.6% فقط، وهي تقل بشكل ملحوظ عن الانخفاض العالمي 11.1%، في حين أن الانخفاض الذي تشهده كل من الولايات المتحدة 6.0%، والاتحادالأوروبي14.0%، واليابان 9.1%، والدول الرئيسية الأخرى الهند،15.6%؛ البرازيل، 16.7%؛ روسيا، 31.9%؛ جنوب أفريقيا، 6.5%.

- **الحقيقة الثالثة:** أن سياسة الصين في العملة ذات مسؤولية، وقد ساهمت مساهمة إيجابية في استقرار التجارة العالمية. وقد عملت الصين بنشاط وثبات في إدخال عملتها في السوق العالمية، وحافظت على الاستقرار النسبي لسعر عملتها مقارنة بسعر الدولار، كما حافظت على الاتجاه الصاعد لسعره مقارنة مع باقي العملات الدولية، وهو ما ساهم في الحفاظ على استقرار البيئة التجارية العالمية.

كما أن انخفاض الواردات الصينية يرجع إلى انخفاض أسعار المواد الخام. ولولا استيراد الصين المستمر للمواد الخام في السوق الدولية، لأدى ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الخام أكثر مما كان عليه. إضافة إلى أن استهلاك الصينيين في الخارج ساهم في نمو السوق الاستهلاكية العالمية. فقد شهد سلوك الشراء للمستهلكين الصينيين في الخارج نموا سريعا في السنوات الأخيرة، وخلال النصف الأول من عام 2015م، بلغ عدد السياح الصينيين الذين يسافرون إلى خارج الصين حوالي 61.9 مليون سائح، وحقق الاستهلاك الخارجي نموا ليبلغ مقداره 116.9 مليار دولار ما يعادل 14% من قيمة الواردات الصينية في النصف الأول من 2015م، مما يعوض عن انخفاض الواردات الصينية إلى حد ما. مع أن الاستهلاك الخارجي لا يستطيع أن يمثل نشاطا لاستيراد والتصدير الدولي، إلا أنه يساهم في نمو الاستهلاك العالمي وازدهار السوق العالمية ،[1] وعليه فقد شكل نمو الاقتصاد الصيني دافعا قويا ليكون من بين محركات الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: تكتل دول مجموعة البريكس

تشكّل مجموعة دول البريكس شكلا جديدا من التكتلات الاقتصادية مقارنة بالأنماط القديمة في ممارسة السياسة المالية العالمية، والتي تتألف من أسرع دول العالم نموا حاليا وأقلها تأثرا بأزماته، وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، ويعول على النمو في اقتصاديات هذه الدول في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي.[2] وبرزت تسمية البريكس لأول مرة سنة 2001 من قبل الاقتصادي في بنك الاستثمار الأمريكي غولدمان ساكس (Goldman Satchs)،

[1] شيويشوانغ شين، "الصين: قوة دافعة للتجارة العالمية"، 2016-04-05، نقلا عن: http://www.alrai.com/article/779171.html

[2] فارس سعد، تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالمي" عندما تقول دول "بريكس" لا لأمريكا "، جريدة البناء، يومية، ع.1670، بيروت، لبنان، 2041/12/24.

جيم أونيل (Jim O'Neill)[1]، إذ كتب في تقرير البنك أن العالم يحتاج في بناءه إلى المزيد من النماذج على شاكلة البريكس لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006 وتضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين تحت مسمى بريك (BRIC)،[2] وعقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009 في مدينة " يكاترينبرج " الروسية، وتمحورت القمة الأولى حول تداعيات الأزمة المالية العالمية وكيفية مواجهتها والحد منها، [3] ثم انضمت لها جنوب إفريقيا في 2010 ليصبح اسمها " بريكس " (BRICS)، وتوجد محاولات عديدة لدول أخرى للانضمام إلى هذه المجموعة منها ماليزيا وسنغافورة واليابان ومصر.

ويمثل تكتل البريكس شكلا مختلفا من أشكال التكتلات والتحالفات العابرة للقارات والحضارات التي شهدتها الساحة الدولية، وأهم ما يميز هذا التكتل عن غيره هو عدم وجود رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو غيره، كما لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، و يوجد تباين واضح في درجات نموها الاقتصادي، إضافة إلى أنها دول متباينة في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية، وتتركز اهتمامات المجموعة بشكل أساسي حول المسائل الاقتصادية والمالية العالمية، كما أنها تقوم على رابط سياسي مهم هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني منها الكثير للخروج منها، فأعضاء مجموعة البريكس يدعون إلى إنشاء نظام أكثر عدالة وتوازنا للعلاقات الاقتصادية الدولية ويهدفون إلى وضع نظام بديل

---

[1] عبد الغاني بن علي و أمينة موسلي ، "التجارب الدولية المتبعة لمعالجة آثار الأزمات الاقتصادية " ، 2016/04/14، نقلا عن: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/11/8-Bin-Ali-Abdel-Ghani-Mousli-Amina.pdf

[2] عبد القادر ورسمه غالب، " مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية "، آفاق المستقبل(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 26، 2015)، ص 29.

[3] عبد الغاني بن علي و أمينة موسلي، مرجع سابق، ص 6 .

لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل للنظام المالي والنقدي الدولي، [1] حيث دعت دول البريكس إلى إصلاح مؤسسات التمويل العالمية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. كما تعمل دول المجموعة على تحقيق التعاون بين دول المجموعة في مجالات الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية والتعاون العلمي، وتفعيل النمو وتعزيز التعددية وتنشيط الديمقراطية في العلاقات الدولية.[2]

أولا: الصين ومجموعة البريكس :

تعطي الصين أولوية دائمة في سياستها الخارجية للتعاون مع الأسواق الصاعدة والدول النامية ومن بينها دول البريكس، حيث تشارك بنشاط في التعاون داخل البريكس وتدعو دائما إلى الالتزام بالتنمية المشتركة بين دول البريكس وتعزيز الرخاء المشترك، كما تدعو للعمل على الحفاظ على المشاورات على قدم المساواة وتعميق الثقة السياسية والإبقاء على التعاون العملي ووضع أساس لهذا التعاون مع الالتزام بالتعاون الدولي وتعزيز تنمية العالم بأسره، وحسب التصور الصيني فان هذا التكتل من شأنه أن يتحول إلى قوة هامة في التعامل مع الأزمة المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتدعيم الديمقراطية في العلاقات الدولية. لذا أجرى زعماء الكتلة مناقشات بشأن الحوكمة العالمية والتنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وكذا القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية.[3]

وبالرجوع إلى المقدرات الصينية نجد أنها من الدول الصاعدة بقوة في جميع مجالات التبادل القائمة، فالصين اليوم أصبحت القوة الاقتصادية الثانية والقوة التجارية الأولى عالميا، إضافة إلى تطورها العلمي والتكنولوجي خاصة فيما يتعلق

---

[1] محمد بوبوش، " مجموعة البريكس...القوة الاقتصادية الناشئة "، 2016/04/24، نقلا عن: http://www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/

[2] المرجع السابق.

[3] وكالة شينخو، " وزير الخارجية: مشاركة الرئيس الصيني في قمة البريكس أسفر عن نتائج مثمرة "، 2016/04/12، نقلا عن: http://arabic.people.com.cn/31664/7777238.htm

بالصناعة في مجال الإلكترونيك والنسيج، ثم تحولها إلى قوة مالية وتطورها العسكري المستمر خاصة وأن لها قدرات صاروخية وباليستية وبحرية. لهذا يرجح أن تشكل دول البريكس قوة اقتصادية كبرى، فالصين والهند وروسيا والبرازيل تقدم مجتمعة 23% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية، و 27 % من واردات اليابان، و 33% من واردات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن كونها تمثل سوقا واعدا تستقبل 13 % من صادرات الولايات المتحدة، و 25 % من صادرات اليابان، و 21 % من صادرات الاتحاد الأوروبي.[1]

كما تحقق مجموعة البريكس بالنسبة للصين فوائد ملموسة، ففي الوقت الذي تتعرض فيه الصين لضغوط لاستمرارها في التلاعب بقيمة عملتها من أجل خفض أسعار منتجاتها من السلع والخدمات في الخارج، فان مجموعة البريكس تمثل فضاء لتعظيم دور عملتها على المستوى الدولي، وهو ما سيحقق لها مكانة ونفوذا عالميا، وفي المقابل نجد الصين أقل اهتماما بمسألة إصلاح المؤسسات الدولية مقارنة بباقي دول المجموعة، ذلك أنها تعتبر من بين أبرز القوى في الهيكل المالي العالمي وتسعى إلى إحداث إصلاح في النظام الاقتصادي العالمي، لكنها في المقابل تعارض فكرة توسيع عضوية مجلس الأمن وتسعى في أن تبقى هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي تحوز على مقعد دائم في مجلس الأمن، وهو م وقف يقيض من الدور الإقليمي للهند.[2]

ثانيا: مجالات التعاون الاقتصادي بين دول مجموعة البريكس:

أصبحت البريكس تلعب دورا متزايدا على الساحة الدولية، خاصة مع نفوذها المتزايد على الصعيد الاقتصادي والتعاون التجاري والسياسة الدولية.

---

[1] حسن مصدق، "البريكس... تكتل ناشئ يسعى لاعادة توزيع القوة في العالم "، 2016/04/14، نقلا عن: http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-195481.htm

[2] براهما تشلاني، " البريكس البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي"، 2016/04/14، نقلا عن: http://prelive.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/201241873334191590.html

حيث تدعو هذه الدول مجتمعة إلى دعم التعاون المشترك، حيث شهدت دول البريكس نموا قويا في حجم التجارة خلال العقد الماضي، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الدول الخمس إلى 28 % ليصل إلى قرابة 230 مليار دولار أمريكي ما بين عامي 2001- 2010، كما شهدت دول البريكس تفوقا خلال الأزمة المالية العالمية حيث قدر الناتج المحلي بها 18% من الإجمالي العالمي لعام 2010، وقدر حجم التجارة بينها 15 % من الإجمالي العالمي.[1]

ولدعم سبل التعاون الاقتصادي بين دول مجموعة البريكس اتفقوا على إنشاء بنك تنمية كواحد من أكبر البنوك العالمية الذي يمارس السياسات النقدية المستقلة ويقع في شنغهاي الصينية، وقد تم تأسيسه في 1 جويلية 2015 وانطلق في العمل في 21 من الشهر نفسه، وهو البنك الذي سيمكن من تقديم المساعدات والقروض بدءا من أفريل 2016.[2]

لذا يعد قرار إنشاء بنك مشترك للتنمية انجازا ذا الأفق العالمي هو قرار لتعبئة الموارد المالية بهدف تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم. مع العلم أن الاحتياطات النقدية الضخمة للصين والموارد الطبيعية من الغاز والنفط لروسيا هما الركائز الأساسية لإنجاح هذه المجموعة، التي تعتمد على حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن. فالتوافق الروسي – الصيني اقتصادياً، وانفتاحه على دول أخرى، جعل النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية، بحيث تعيد دول البريكس إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيداً من إيقاع اللاعبين التقليديين.

---

[1] "دول مجموعة البريكس تسعى لموقف مشترك ورخاء متبادل"، 2016/04/14، نقلا عن:
http://arabic.people.com.cn/31659/7351306.html

[2] مروان عبد العزيز، "البريكس...عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ أمريكا "، 2016/04/15، نقلا عن:
http://arabic.sputniknews.com/news/20150722/1015046605.html

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأقاليم الأخرى

سعت الصين في سياستها الخارجية في التركيز على إقامة علاقات تعاونية قوية مع الأقاليم التي تعد أسواقا جيدة لاحتضان استثماراتها، إضافة إلى ما توفره هذه الأقاليم من حاجة الصين إلى الطاقة خصوصا بعد تزايد نموها الاقتصادي، إضافة إلى أن هذه المناطق تحتوي على الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ومن بين هذه الأقاليم نجد قارة إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا

في أواخر عام 1970م، كانت هناك العديد من علامات التغيير في السياسة الداخلية والخارجية للصين، بالرغم من الحفاظ على عدائها للسوفييت على الأقل حتى عام 1980م، إلا أن الصين شرعت في مراجعة شاملة لموقفها من الانفتاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية.

وهكذا شهدت السياسة الصينية تحولا كبيرا في مطلع 1980م، وتم تعديل سياستها الإفريقية في ذلك، خاصة مع وصول **دينج شياو بينج** إلى السلطة، حيث شهد النظام الصيني تغيرا في إيديولوجيته والتي أثرت على طبيعة علاقاتها مع القارة.[1]

وقد شهد نشاط الصين في إفريقيا ارتفاعا ملحوظا حيث تحتل الصين اليوم المرتبة الثالثة بين أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لذا شهدت العلاقات بين الصين وإفريقيا ازدهارا وأصبحت تشكل محور الاهتمام الرئيسي فيما يتعلق بعلاقات إفريقيا الدولية [2]، وتكتسب القارة الإفريقية هذا

[1] Olivier Mbabia, La Chine en Afrique : Histoire Géopolitique Géoéconomie, (paris : ellipses, 2012), p. 27 .

[2] أيان تايلر، دراسات عالمية: دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص 7.

الموقع الخاص في السياسة الخارجية الصينية بالنظر إلى اعتبارها المورد الأساسي للمصادر الطبيعية لبكين والتي يحتاجها اقتصادها القائم على التصدير.

لكن قبل ذلك ومنذ عام 1978م كانت المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا منخفضة، كما انخفضت المساعدات الصينية إلى حد كبير نحو إفريقيا رغم التصريحات الرسمية الصينية عكس ذلك، لكن الواقع كان مختلفا جدا، فمن جهة كانت الصين غارقة في مسألة التطوير والصعوبات الاقتصادية، ومن جهة أخرى بالنظر إلى أن الصين تحسنت علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي خلال 1980م، فلم يعد مهما البحث في دعم البلدان الإفريقية لمواجهة العدو السوفياتي.[1]

وعقب أحداث تيانانمين 1989م، وتعرض الصين لنقد كبير من قبل الغرب، سارع القادة الأفارقة إلى دعم بكين، وهو ما ساهم في إعادة الاهتمام الصيني بإفريقيا خاصة وأنها كانت مصدر دعم كلما دخلت الصين في نزاع مع قوى عالمية فاعلة أخرى،[2] كما أنه لطالما شكلت موقعا استراتيجيا مهما لدفع استثماراتها واعتبارها موردا للثروات الطبيعية.

أولا: أسباب التغلغل الصيني في القارة الإفريقية :

تكتسي القارة الإفريقية أهمية إستراتيجية كبرى، إذ تحتوي القارة على كم هائل من الثروات الطبيعية، كما أنها توفر بيئة استثمارات ضخمة في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بمشاريع البناء والتشييد والتنمية الزراعية والصناعية.

لذا تعد القارة الإفريقية الفضاء الاستراتيجي الواعد سياسيا واقتصاديا ودفاعيا للصين، وهو ما يتيح لها أن تبني نفوذا كبيرا في القارة ينافس بقية القوى الدولية ذات النفوذ التقليدي في القارة الإفريقية، وبناء النفوذ الصيني في القارة يعني أن الصين

[1] Olivier Mbabia, Op.Cit, p. p, 27. 28.

[2] أيان تايلر، مرجع سابق، ص 8 .

ستتحول على المدى المتوسط والطويل ليس فقط إلى قوة إقليمية في آسيا وإنما إلى قوة عالمية ذات نفوذ عالمي.[1]

وقد جاء الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية من منطلق العلاقات التاريخية التي تجمع الصين بالقارة. فمنذ حقبة الحرب الباردة سعت الصين إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الإفريقية من خلال دعم الحركات التحررية في إفريقيا ومواجهة الامبريالية .[2]

كما أن إتباع الصين للسياسات الإصلاح أدت إلى تسارع وتيرة نمو الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، وهو ما انجر عنه تحديات تنموية ضخمة تمثلت في عدم قدرة الصين على تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات الحيوية للتنمية مثل: الطاقة والمعادن الإستراتيجية، حتى أن حقول نفط **داكينغ Daquing** الشهيرة بدأت تنضب تحت ثقل تزايد الحاجة للمورد النفطي والقصور التكنولوجي، وأمام هذه التحديات بدأت السياسة الصينية في إنتاج احتياطات هامة من العملة الأجنبية مع تطوير الخبرة التقنية والإدارية، لذا أبدت الصين استعدادات لتجاوز هذا النقص في الموارد والسعي بذلك إلى للحصول على مصادر جديدة للطاقة والموارد الطبيعية عبر إقامة علاقات مع دول القارة الإفريقية والتي يمكن أن تغطي احتياجاتها لهذا المورد.[3] وتوسيع نطاق الأنشطة التجارية والاستثمارية في إفريقيا، خاصة أمام ما تتمتع به القارة من موارد طبيعية ضرورية للصناعات الإستراتيجية وهذا تزامنا مع انخفاض إنتاج النفط في اندونيسيا مزودها الرئيسي وهيمنة الولايات المتحدة والغرب على نفط

---

[1] خالد عبد العظيم، النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الاستراتيجية، ط.1(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص 78.

[2] هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991- 2010، ط.1(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص 148.

[3] كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس،(ترجمة)، عثمان الجبالي المثلوثي، ط.1(الإمارات العربية المتحدة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 23 .

الشرق الأوسط، إضافة إلى قلة الاحتياطي النفطي الصيني والذي يبلغ أقل من 2 % من الاحتياطات النفطية العالمية. كل هذه العوامل حتمت على الصين البحث عن مصادر أخرى لتنويع استيرادها للنفط خاصة مع زيادة الاستهلاك الصيني لهذا المورد، حيث تعتبر الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

لذا يمكن إجمال أسباب التوجه الاستراتيجي الصيني نحو إفريقيا في النقاط التالية:

– تمثل القارة الإفريقية أكبر سوق واعدة في العالم، فهي مكونة من 54 دولة، ويزيد عدد سكانها عن مليار و مئة مليون نسمة، في المقابل نجد أن الصين يمثل أكبر قوة سكانية في العالم، فهي تمثل قوة بشرية وصناعية وتجارية ضخمة خاصة في مجال الأجهزة الالكترونية والطاقة وغيرها من الصناعات وهو ما توفره للأسواق الإفريقية عبر الاستثمار فيها.

– تمثل قضية الطاقة أولوية بالنسبة للصين حيث تستهلك حوالي 7 مليون برميل نفط تقريبا، ومن المتوقع أن يصل الاستهلاك للنفط إلى 11 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 م، لذا تجد نفسها في حاجة إلى تأمين احتياجاتها من النفط للحفاظ على النمو الاقتصادي، فهي تستورد ثلث احتياجاتها من إفريقيا خاصة من أنغولا، السودان، الكونغو، والغابون، وغينيا الاستوائية وتشاد ونيجيريا.

– رغم أن الدافع الأول للتواجد الصيني في القارة الإفريقية هو اقتصادي إلا أنها تسعى كذلك إلى التقارب السياسي ليكون لها دور سياسي في إفريقيا يقوم على مبادئ المساواة والتعاون المشترك والمنفعة المتبادلة مع احترام السيادة الداخلية للدول، إضافة إلى محاولتها كسب حلفاء في إفريقيا لمواجهة القوى الكبرى الأخرى، والعمل على

[1] هادي برهم، مرجع سابق، ص 149 .

محاصرة الصين الوطنية (تايوان) من جانب آخر وسحب الاعتراف بها من خلال توثيق التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية المعترفة بتايوان مثل التشاد والتي قامت بقطع علاقاتها مع تايوان.[1]

ثانيا: دبلوماسية الصين في القارة افريقية:

منذ بدأ تطبيق الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978م، بدأت السياسة الخارجية الصينية في استعمال الدبلوماسية لخدمة الاقتصاد، وهذا من منطلق تسخير كل القدرات لخدمة الاقتصاد الوطني الذي يجب أن يحظى بالأولوية وتأمين مصادر الطاقة والمواد والسلع الأولية إضافة إلى التكنولوجيا والاستثمارات اللازمة للنهوض به، لذا اتخذت العلاقات الصينية- الإفريقية ثلاث أشكال من الدبلوماسية هي: المساعدات الرسمية والتجارة والاستثمار، وقد شهدت هذه العلاقات تطورا منذ التسعينات إلى يومنا هذا، وتطورت معه أشكال المساعدات الحكومية لتتحول إلى منح وقروض طويلة الأجل.[2]

فالصين في إفريقيا تنتهج دبلوماسية تقوم على تغليب المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي تتبنى بذلك منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع دول إفريقيا، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الضغط على الأفارقة بوضع القيود والشروط، فان الصين تساعد الأفارقة بالاستثمارات الصينية، إذ على النقيض من سياسات البنك الدولي تقوم الصين بتقديم القروض للشعوب الإفريقية بدون قيود وضمانات مسبقة.[3]

لذا نجد أن الصين في إطار دبلوماسيتها في إفريقيا قد اعتمد على مجموعة من الأدوات الدبلوماسية وحوافز مالية في شكل مساعدات واستثمارات والعمل على

---

[1] المرجع السابق، ص، ص. 157، 158.

[2] جورج تي يو، مرجع سابق، نقلا عن: http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=21&id=944

[3] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص 78.

تحقيق التنمية، فضلا عن عمليات حفظ السلام والتعاون العسكري، لكن بشكل محدود، فنجد أن الصين في إفريقيا تبنت نهجا متكاملا وضعها على خط المنافسة مع القوى الغربية المتواجدة في القارة الإفريقية، وبذلك تجاوزت الصين الأفكار الكلاسيكية للارتباط الغربي التاريخي مع القارة الإفريقية، وبالتالي وسعي الطرفين لأن يلعب دورا متميزا في القارة الإفريقية.[1]

وعند استقرائنا للعلاقات الصينية- الإفريقية نجد أنها كانت تقوم على استمرارية مجموعة من الثوابت أهمها البعد التضامني جنوب- جنوب ومناهضة الامبريالية والاستعمار والهيمنة، لكن منذ عام 1990م تغيرت أهداف الصين بإفريقيا حيث أصبحت الأهداف الجديدة لدبلوماسية الصين في إفريقيا تقوم على الدافع الاقتصادي بهدف الوصول إلى الموارد الأولية والمنتجات الفلاحية التي تشكو الصين من نقص فيها، بالمقابل مع ذلك تستغل الصين حاجة إفريقيا إلى بنى تحتية أساسية، وهو ما أتاح لها فرصا للاستثمار في بناء الطرق وتشييد الموانئ والسدود وشبكات السكك الحديدية والاتصالات والمطارات وغيرها، وتسعى الصين من خلال تواجدها في إفريقيا ليس فقط لإثبات أنها قوة اقتصادية ثانية في العالم، وإنما تطمح إلى أن تكون البديل القادم لشركاء إفريقيا التقليديين.[2] ففي إطار تعزيز هذه العلاقات قامت الصين بتأسيس منتدى التعاون الصيني- الإفريقي عام 2000*، من أجل إقامة مشاريع ضخمة في القارة الإفريقية،[3] إضافة إلى أهدافها الاقتصادية في القارة الإفريقية فقد عمدت الصين إلى تحقيق أهداف ذات أبعاد ثقافية، قامت على توسيع تمثيلياتها الدبلوماسية والقنصلية بمعظم دول القارة الإفريقية، أين فتحت الصين العديد من المعاهد الثقافية لتعليم اللغة الصينية أو عبر حضورها الإعلامي بفتح محطات

---

[1] كريس ألدن، مرجع سابق، ص 53.

[2] يحي اليحياوي، "الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال "، 2016/03/14، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393505.html

[3] أيان تايلر، مرجع سابق، ص 11.

إذاعية وتلفزيونية لتغطية نشاطاتها بإفريقيا. [1] فالصين باتجاهها نحو إفريقيا عن طريق سياسة التوسع تسعى إلى إحداث توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بالبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها على الساحة الدولية، وهي بذلك استطاعت أن تصبح الشريك المنافس للولايات المتحدة وفرنسا في القارة الإفريقية.

ثالثا: الرؤية الاقتصادية الصينية في إفريقيا:

إن الحضور الصيني بإفريقيا يحمل أوجه وأهداف متعددة، لكن الوجه الطاغي على هذه الأهداف هو البعد الاقتصادي والتجاري.

فلطالما كان العنصر الاقتصادي الأكثر نجاعة في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، ففي بداية الستينات والسبعينات استخدمت الصين المساعدات الحكومية كأدوات لدعم الغايات الإيديولوجية والسياسية لكسب الأصدقاء وبلغ حجمها في تلك الفترة حوالي 2,4 مليار دولار، لكن مع تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح بداية الثمانينات، بدأت دبلوماسية الصين الاقتصادية تأخذ بعدا مصلحيا يبحث عن المنفعة المتبادلة، إذ كانت المساعدات المقدمة لإفريقيا تحرم البلاد من أية منافع اقتصادية، لكن بعد فترة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح فتحت هذه المساعدات آفاقا اقتصادية جديدة في إفريقيا، من الوصول إلى أسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية، إلى إيجاد بيئة استثماريةٍ مهمة، إلى تأمين مصادر الطاقة والسلع الأساسية، [2] إضافة إلى ذلك، فمن الملاحظ أن الاقتصاديات الإفريقية والصينية متكاملة مما أدى إلى إمكانية هائلة للتعاون، إذ أن التفاعلات التجارية بين الصين وإفريقيا قديمة، وقد شهدت هذه العلاقات تسارعا حيث أن التجارة بين الصين وإفريقيا ليست فقط حكرا على المعادن والنفط والغاز، ولكن تغطي مجموعة واسعة من القطاعات والفعاليات

[1] يحي اليحياوي، مرجع سابق.

[2] جورج تي يو، مرجع سابق.

الاقتصادية، وما أعطى دفعا جديدا للتعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا هو الزيارات المتبادلة خاصة التي قام بها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في إفريقيا في مجال التجارة والاستثمار مع التكفل بمهمة توفير المساعدات المادية والتقنية للشركات الصينية والتي تسعى لإثبات وجودها في الأسواق الإفريقية مع الاستعداد لإقامة شراكات مع الشركات المحلية حيث سيتم إنشاء عشر مراكز في كل من الكامرون وساحل العاج، ومصر، ومالي، وموزمبيق، ونيجيريا، وتنزانيا، وزامبيا. وبلغت التدفقات التجارية بين الصين وإفريقيا نقلة نوعية منذ عام 2000، حيث بلغ حجم التجارة السنوية 10,5 مليار دولار، وقد ارتفع إلى 29,5 مليار دولار عام 2004، والى 40 مليار دولار عام 2005، و55 مليار دولار عام 2006. وحسب تقرير وزارة التجارة الصينية فان التجارة الثنائية قد تجاوزت عتبة 100 مليار دولار في عام 2008 رغم حالة الركود الاقتصادي العالمي. وتمكنت الصين أيضا من تأمين إفريقيا سوقا مزدهرا لبضائعها المصنعة وتتمثل الصادرات الصينية الرئيسية لإفريقيا في الم تجات الكهربائية والتكنولوجيا العالية، والمنسوجات، والملابس ومنتجات الحديد والصلب والأحذية، وما يميز المنتجات الصينية في السوق الإفريقية هو قدرتها التنافسية في الاقتصاد مع انخفاض القوة الشرائية باستثناء المواد الخام.[1]

ويحظى قطاع الاستثمار باهتمام كبير من الجانب الصيني في إفريقيا، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الرئيسي لإفريقيا، وأدى الطلب الصيني إلى زيادة حجم الصادرات الإفريقية وإيرادات التصدير، ويرى الكثير من المراقبين أن الصين أصبحت المستثمر المهيمن في إفريقيا، ومن المعروف عن الاقتصاد الصيني أنه يشهد نمو سريع للقوى العاملة وهو ما اقتضى توفير 20 مليون وظيفة سنويا، لكن بدأ هذا العدد يتناقص مؤخرا وبالمقابل مع ذلك وبحلول عام 2035 سيزداد عدد سكان إفريقيا خاصة فئة سن العمل، وبالتالي ستصبح إفريقيا وجنوب آسيا المصدرين الأساسيين للنمو القوى العاملة في الاقتصاد العالمي، وهذا ما سيسمح لكلا الطرفين

[1] Olivier Mbabia, Op . Cit, p. p, 50. 51.

بتحقيق منافع متبادلة من الاستثمار الأجنبي الذي يتدفق من الاقتصاديات الأكثر شبابا في إفريقيا، وتشير قاعدة الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر نحو إفريقيا إلى 4000 استثمار، حيث تقوم حوالي 2000 شركة صينية للاستثمار في 49 بلد إفريقي في الفترة ما بين 1998- 2012، وغالبا ما تكون الشركات المستثمرة لديها أكثر من مشروع واحد للاستثمار.

والملاحظ أن الاستثمارات غير مركزة في المواد الطبيعية، فقطاع الخدمات حصل على معظم أرقام الاستثمارات، كما كانت هناك استثمارات كبيرة في قطاع التصنيع، كما أنه من الملاحظ أن الاستثمار الصيني موزع جيدا في إفريقيا خاصة في البلدان الغنية بالمواد، مثل: نيجيريا، وجنوب إفريقيا، وأيضا في البلدان غير الغنية بالمواد الطبيعية مثل: إثيوبيا وكينيا، وأوغندا.[1]

كما تستثمر الصين بالجزائر بحقيبة استثمارية تقدر بحوالي المليارين من الدولار ومبادلات تجارية تقارب 8 مليارات، كما وتقدر العمالة الصينية في الجزائر بنحو 30 ألف في مختلف مجالات الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري، موزعين على أكثر من 50 شركة صينية، لهذا ترتقي العلاقات الصينية- الجزائرية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، هذا وتعتبر مصر أكبر ثالث شريك اقتصادي في إفريقيا ويبلغ حجم الاستثمارات الصينية في مصر حوالي 9,5 مليارات دولار، وتتوزع في قطاعات المشروعات الصناعية والإنشائية والخدمات.[2]

كما تعد السودان من بين البلدان الأكثر أهمية بالنسبة للصين في الجانب الاستثمار خاصة في قطاع النفط، حيث تستثمر الصين حوالي 5 مليارات دولار،

---

[1] وينجي شن، "نهضة الاستثمار "، 2016/03/14، نقلا عن:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/12/pdf/chen.pdf

[2] الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية ؟ "، 2016/03/13، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916.html

فرغم انقسام السودان إلى شمال وجنوب 2011، إلا أن الصين مازالت تعتبر المستثمر الأكبر في السودان، فرغم الأوضاع الأمنية غير المستقرة في جنوب السودان إلا أن الصين تسعى إلى حماية وتعزيز وجودها واستثماراتها في مجال النفط في كل من السودان وجنوب السودان.[1]

وقد أدى الصعود الصيني كقوة اقتصادية إلى الاهتمام أكثر بالقارة الإفريقية، وهذا ما جسدته العديد من المبادرات من أجل إرساء آليات التعاون بين الصين ودول القارة الإفريقية، ففي عام 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013- 2015، تتضمن منح قروض مالية للدول الإفريقية بقيمة 20 مليار دولار، لتطوير البنى التحتية وتحقيق التنمية الذاتية والمستدامة، هذا ويقدر عدد الشركات الصينية في إفريقيا ب 2000 شركة بعد أن كان 700 شركة عام 2005، وتنشط هذه الشركات في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير، وقطاعي التجارة، والاستثمار، والتصنيع، كما تتبنى الصين منظور ثقافي في إفريقيا لكسب رضا الأفارقة، وهذا عبر تقديم منح دراسية للطلبة الأفارقة الذي يقدر عددهم في الجامعات الصينية حوالي 12 ألف طالب، ومن هذا المنطلق تهدف الصين إلى الترويج لثقافتها والتعريف بحضارتها العريقة للأفارقة وكمس فكرة أن الصين جاءت لاستنزاف موارد القارة، خاصة أمام استياء الأفارقة من سياسات الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والأوروبيين على قارتهم عبر سياستهم الاستعمارية القائمة على النهب والاستغلال.[2]

ويرى بعض المحللين أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا انخفضت بنسبة 40 % بين عامي 2014- 2015 لكن تبقى الصين واعية بالدور الذي ستلعبه إفريقيا

---

[1] جوناتان بيركشير ميلر، "الصين وعلاقاتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمن "، 2016/03/13، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156119297133457.html

[2] عبد الكريم حمودي، "الصين تغزو إفريقيا اقتصاديا "، 2016/03/13، نقلا عن: http://alkhaleejonline.net/articles/

في المجال الاقتصادي حتى عام 2040، حيث سيشهد التعاون الآفرو- آسيوي تزايدا وازدهارا.[1]

لذا يمكن القول أن السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية قد انصبت حول تعزيز العلاقات بين الطرفين من خلال الزيارات الدبلوماسية، والتقارب التجاري والاقتصادي، إضافة إلى المساعدات الاقتصادية والتي تقوم على أساس المزاوجة منح هذه المساعدات مقابل ما تحققه من منافع اقتصادية وتجارية.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

بالنظر إلى النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين والذي تسعى من خلاله إلى أن تلعب دورا محوريا على الساحة الدولية والإقليمية من خلال إعادة تشكيل العديد من العلاقات خاصة مع الشرق الأوسط. [2] فرغم أن هذه العلاقات تعد حديثة العهد إلا أنها أصبحت أكثر توطيدا وتطورا، وهو ما يعكس رغبة الطرفين في بناء وتطوير آليات التعاون بينهما.[3]

وقد شهدت العلاقات الصينية- الشرق أوسطية تطورا مستمرا جاء على مرحلتين:

المرحلة الأولى: امتدت من الخمسينات حتى عام 1978، أين كانت المبادئ الإيديولوجية هي التي تحكم سياسة الصين الخارجية، وتنامت العلاقات الصينية الشرق أوسطية بعد الثورة الصينية بفضل التقارب ما بين تطلعات الجانبين لدعم فكرة التحرر والاستقلال ومحاربة الامبريالية، إضافة إلى مواجهة سياسة الأحلاف

---

[1] "خبيران جزائريان: العلاقات بين الصين وإفريقيا إلى تعاظم أكبر بعد خطاب الرئيس الصيني "، 2016/03/13، نقلا عن: http://arabic.news.cn/2015-12/06/c_134890284.htm

[2] هدى ميتكس، مرجع سابق، ص 3.

[3] سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط.1(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص 203.

العسكرية الأمريكية والتي تمتد من اليابان إلى الشرق الأوسط وبالتالي تخلص من الاحتواء الأمريكي عليها، وشهدت العلاقات الصينية – العربية تماسكا خاصة في ظل اعتراف الدول العربية بالصين منها: مصر، اليمن، وسوريا، لذا كانت العلاقات الصينية– الشرق أوسطية تعكس رغبة الطرفين في النمو والتطور على أسس مشتركة لخدمة مصالحهما.

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة منذ عام 1978 حتى الوقت الحاضر، حيث شهدت هذه المرحلة تغيرات على المستوى الداخلي والخارجي في الصين وهو ما تبعه انفتاح الصين على العالم الخارجي والأنظمة الرأسمالية, وقد سعت الصين من خلال هذه المرحلة الجديدة إتباع سياسة واقعية في العلاقات الدولية وبدأت العمل على الخروج من عزلتها الدولية، وهو ما انجر عنه حدوث تغيرات في السياسة الخارجية الصينية، بحيث تغير مفهوم المصلحة الوطنية في الصين فبعد ارتباطه بالأرض والأمن والسيادة أصبح بعد الإصلاحات مرنا يقوم على تحقيق المكاسب طويلة الأجل، كما لم تعد للاديولوجية دور في تشكيل الرؤية الصينية فقد تراجعت أمام المصالح والمنفعة المشتركة والمتبادلة، فالتحولات التي اتبعتها الصين والمتمثلة بعملية الإصلاح الاقتصادي وما تبعها من تغيرات اجتماعية وسياسية أخذت تعني للقيادة الصينية ضرورة توفير بيئة آمنة ومناخ سياسي مستقر على المدى الطويل وتحقيق معدلات نمو عالية وزيادة الإنتاج، [1] ومن هنا تأتي أهمية التعاون مع دول الشرق الأوسط والتي تحتل أهمية في توجهات السياسة الخارجية الصينية، خاصة وأن الصين تطمح من خلال هذا التعاون والتبادل إلى الاستفادة من نفط وغاز الشرق الأوسط، إضافة إلى التعاون الاقتصادي من خلال فتح أسواق جديدة في المنطقة وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين، كما تسعى الصين إلى الحصول على دعم دول الشرق الأوسط كقوة دولية واقتصادية وسياسية في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل للمنظومة الغربية على منطقة الشرق

[1] المرجع السابق، ص، ص. 203، 209.

الأوسط في مجال التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية، كما تحاول الصين فك العزلة الثقافية المفروضة عليها في ظل هيمنة الحضارة الغربية على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة.[1]

أولا: أسباب التغلغل الصيني في منطقة الشرق الأوسط :

إن التوجه الصيني نحو الشرق الأوسط لم يأتي من فراغ وإنما تحكمه مجموعة من العوامل، والتي تمثل أساسا راسخا ومستمرا لتوجهات السياسة الخارجية الصينية نحو دول منطقة الشرق الأوسط.

وتقوم المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط على خلفية مجموعة من العوامل الحيوية التي تمثل محور التوجه الصيني نحو منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل فيما يلي:

1- عامل النفط : فبعد اتساع حجم الاقتصاد الصيني، أصبح النفط الصيني غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي ولا يغطي الاحتياجات النفطية للاقتصاد الصيني، وهو ما دفع بالصين إلى تغطية هذا النقص عبر منطقة الشرق الأوسط ،[2] فأساس المصالح الصينية في المنطقة يقوم على تأمين النفط وطريق الحرير عن طريق ثلاث دول في المنطقة، هي: إيران، السعودية ومصر.[3]

2- العامل التجاري: نتيجة لوفرة الإنتاج الصيني وعلى غرار حاجة الصين للنقد الأجنبي كانت أسواق الشرق الأوسط أكثر جاذبية للصادرات الصينية.

---

[1] جواد الحمد، " اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية –العربية "، 2016/03/13، نقلا عن: http://www.arabsino.com/articles/10-06-22/3925.htm

[2] عدنان خلف حميد البدراني، "أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية (الموصل: ع.49)، ص 11.

[3] "هذه ملامح اللوحة الإستراتيجية الشرق أوسطية الجديدة "، 2016/03/12، نقلا عن: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index

3- العامل الجيو_استراتيجي: تعتبر منطقة الشرق الأوسط مناسبة لحركة النقل البحري الدولي، أهمها: ممر قناة السويس، وممر باب المندب، ومضيق هرمز، لذا عملت الصين على تأمين عبورها لهذه الأسواق العالمية منها: أسواق الاتحاد الأوروبي، وشمال إفريقيا، وبلدان شرق المتوسط، ومنطقة الخليج العربي.

4- عامل الهيمنة الأمريكية: فبعد صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وهيمنتها على النظام العالمي، وإحكام نفوذها على منطقة الشرق الأوسط، قررت الصين الخروج من عزلتها واللجوء إلى خيار مقابلة العدو في الخارج.

فهذه العوامل أدت بصناع القرار في السياسة الخارجية الصينية إلى الانفتاح على منطقة الشرق الأوسط عبر إستراتيجية القوة الناعمة الصينية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الأمن القومي الصيني الخارجي.[1]

ثانيا: دبلوماسية الصين في الشرق الأوسط :

تسعى الصين إلى توطيد العلاقات التعاونية مع الشرق الأوسط لكن يأتي هذا في ظل مخاوف من الجانب الأمريكي والذي تعتبر منطقة الشرق الأوسط بالنسبة له دائرة نفوذ، وعليه وعلى غرار إفريقيا التي تتبوأ أهمية مركزية في السياسة الخارجية الصينية، فان الشرق الأوسط له أهمية ثانوية بالنسبة للصين،[2] فمنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ظل الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط خاصة و المنطقة العربية بصفة عامة منصبا على توسيع الاعتراف والدعم الدبلوماسي منها، وركزت الدبلوماسية الصينية تجاه علاقاتها مع الدول العربية على دعم حركات التحرر في الوطن العربي ضد الاستعمار، بدءا من مؤتمر باندونغ عام 1955م، كما عملت الصين على إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع جميع الدول العربية بدءا من مصر

[1] عدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص، ص. 11، 12.

[2] فوزي درويش، مرجع سابق، ص 132.

عام 1956م، وتوسيع علاقاتها الدبلوماسية لتشمل جميع الدول العربية منها السعودية عام 1990م.[1]

وتستند العلاقات الصينية– الشرق أوسطية على ثوابت راسخة منذ الماضي وترسم آفاقه في المستقبل، فتوجه السياسة الخارجية الصينية نحو منطقة الشرق الأوسط تقوم على مجموعة من المبادئ والتي يشترك الطرفان في التعامل بها فيما بينهما، وهي:

– مبدأ التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية: فمن المعروف على الصين أنها تحترم هذا المبدأ وليس لديها سوابق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والأمر نفسه بالنسبة لتلك الدول.

– تأييد الصين لمختلف المواقف والقضايا العربية، وتظهر هذه المساندة عادة خلال اجتماعات منتدى التعاون الصيني العربي، ومثال ذلك تأييد المواقف ومشروعات القرارات الخاصة بفلسطين وبحق اللاجئين في العودة، وإدانة الهجوم الإسرائيلي ضد لبنان عام 2006، وضد غزة عام 2008، ومن جهة أخرى نجد أن الدول العربية تدعم الموقف الصيني بعدم انضمام تايوان كدولة في الأمم المتحدة.

– مبدأ المصلحة المتبادلة: ويتجسد هذا المبدأ في المجالين الاقتصادي والتجاري وفي مجال الاستثمارات.

وتأتي جملة الأهداف الصينية من توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط من منطلق تحقيق الأهداف الوطنية والقومية للصين، والتي تتمثل في :

– تأمين الحصول على النفط والغاز، حيث تعتمد الصين على نسبة كبيرة من النفط في منطقة الشرق الأوسط، وتأتي السعودية والإمارات وعمان، واليمن، والكويت وقطر

[1] مهند عبد الواحد النداوي، "الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير "، مجلة السياسة الدولية، 2016/04/19، نقلا عن: http://samstudies.com/wp-content/uploads

كشركاء رئيسيين بالنسبة للصين حيث تستورد منها 50 % من احتياجاتها من إجمالي 60 % هي واردات الصين من نفط منطقة الشرق الأوسط، ويتوقع أن تزيد هذه النسبة على اعتبار تواصل زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الصين وتراجع احتياطاتها وبالتالي زيادة استيرادها لهذا المورد، [1] حيث حاولت الصين في السنوات الأخيرة استخدام كافة السبل الإستراتيجية لمحاولة ضمان إمداداتها النفطية من المنطقة، وكانت بداية الصين في الاهتمام بالإمدادات النفطية خلال التسعينيات من القرن الماضي، وهو ما عبرت عنه خلال اتخاذ خطوات جدية لضمان حصولها عليه، لذا كان من الطبيعي للصين البحث عن علاقة أكثر توثقا مع دول الشرق الأوسط.[2]

- الحصول على مجالات جديدة للعمالة الصينية، حيث تشهد العمالة الصينية ارتفاعا في الدول العربية في السنوات العشر الماضية.

- إقامة مشاريع ذات البنى الأساسية: ويبرز ذلك من خلال إعادة الاعمار في الدول العربية، مثل: الكويت، العراق وغيرها.

- الاستثمار في مجال التجارة واجتذاب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الصين خاصة في مجال البتروكيماويات ومصافي النفط، وتطوير شمال غرب الصين حيث طريق الحرير وجاليات من المسلمين الصينيين.

- تبادل التأييد في المحافل الدولية.[3]

وتنتهج الصين في السنوات الأخيرة سياسة نشطة تجاه الشرق الأوسط عبر محطات وجهود ومبادرات عديدة منها تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني عام

---

[1] محمد نعمان جلال، " الصين والعرب.. دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة "، مجلة آفاق المستقبل (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع.8، 2010)، ص، ص. 66،67.

[2] فوزي درويش، مرجع سابق، ص، ص. 131، 132.

[3] محمد نعمان جلال، مرجع سابق، ص 67.

2004، وإقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية عام 2010، وتم تطوير هذه العلاقات وبناء المنتدى عام 2014، خلال الاجتماع الوزاري السادس للمنتدى التعاون الصيني العربي، ويأتي عامل تطوير العلاقات العربية الصينية من منطلق حاجة الدول العربية لمواكبة العصر من جهة، والطموح الصيني التجاري نحو المنطقة من جهة أخرى كخطوة أولى نحو الولوج السياسي خلال السنوات اللاحقة.[1]

فدبلوماسية الصين تجاه الشرق الأوسط تسعى لتكثيف الجهود من أجل بناء تعاون اقتصادي خاصة وأن تطوير تنمية الاقتصاد الصيني هو السبيل لجلب مبادرات التعاون مع دول العالم عامة ودول الشرق الأوسط خاصة.

ثالثا: الرؤية الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط :

شهد ربع القرن الماضي انجازات في النمو الاقتصادي الصيني، حيث كانت الجهود رامية لتوسيع التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، لذا نجد أن علاقات التجارة مع الشرق الأوسط تتسارع، فقد قدرت ب 36,4 مليار دولار عام 2004، و 145,5 مليار دولار عام 2010، لتصل إلى 190 مليار دولار نهاية عام 2011، حسب تقديرات وكالة الأنباء الصينية " شينخوا "، [2] كما قدرت حجم التجارة الإجمالي بين الصين والدول العربية عام 2014 ب 251,2 مليار دولار بزيادة قدرها 5,2 % عما كانت عليه في العام السابق، كما بلغت حجم الصادرات الصينية 113,9 مليار دولار، مسجلا زيادة قدرها 12,3 %، وتركزت صادرات الصين على المنتجات الميكانيكية والكهربائية، المنسوجات والملابس، منتجات التكنولوجيا الفائقة، والأجهزة وغيرها، أما واردات الصين فتركزت على النفط الخام

[1] خضر سعادة خروبي، " الصين في الشرق الأوسط : مفاتيح الاقتصاد وبوابات السياسة "،2016/03/16، نقلا عن: http://www.al-akhbar.com/node/252270

[2] برنامج الخليج العربي للتنمية، " العلاقات الصينية العربية بالأرقام "،2016/03/13 ، نقلا عن: http://arabthought.org/

والمنتجات البتروكيماوية، وقد تجاوز رصيد الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط حوالي 10 مليارات دولار أمريكي حتى نهاية 2014، وشمل قطاع الاستثمارات تنمية الموارد، وتجميع الأجهزة المنزلية، والصناعات الخفيفة، وإنتاج الملابس وغيرها من المجالات، أما حجم الاستثمارات العربية الفعلية في الصين فبلغ 3,1 مليار دولار أمريكي، وتشمل هذه الاستثمارات البتروكيماويات، والخدمات اللوجستية، والصناعات الخفيفة ومواد البناء وغيرها من المجالات.[1]

كما يقع في صلب إستراتيجية الصين في الشرق الأوسط الاهتمام بالدول التالية: السعودية، إيران، إضافة إلى سوريا والعراق والتي تعد إحدى أهم محطات " طريق الحرير البري"، كما أن دولا عربية كمصر، والإمارات، والكويت، وقطر، انضمت إلى " البنك الآسيوي للاستثمار" الذي تدعمه الصين .

كما تسعى الصين دائما إلى توطيد شراكاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط عبر مبادرات واتفاقيات اقتصادية وتجارية متعددة، حيث تعتبر دول الخليج الأهم في العلاقة بين الصين ودول المنطقة، ويجري التفاوض معها لإنشاء منطقة تجارة حرة لتقليل رسوم استيراد البترول.[2]

وتعد العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسعودية من أكثر العلاقات تطورا وتناميا في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية، حيث تعتبر السعودية أكبر شريك تجاري بالنسبة للصين، كما استطاعت الصين أن تحل محل الولايات المتحدة لتصبح أكبر شريك تجاري للسعودية منذ عام 2011، وتقدر حجم التجارة بين الصين والسعودية ب 69,1 مليار دولار في عام 2014، مقارنة مع 10,3 مليار دولار لعام 2004، حيث تضاعف حجم التجارة بينهما أكثر من سبع مرات خلال

[1] " تقرير إخباري: 251.2 مليار دولار إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام 2014" ، صحيفة الشعب، يومية، 2016/03/13، نقلا عن: http://agfund.org/opinion

[2] "التقارب الصيني– الشرق أوسطي في المجالات الاقتصادية" ،المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2016/04/12، نقلا عن: http://www.rcssmideast.org

عشر سنوات، كما تقدر قيمة الصادرات الصينية إلى السعودية ب 48,5 مليار دولار، وبلغت قيمة صادراتها إلى السعودية 20,6 مليار دولار، وتعد السعودية أكبر مزود للنفط الخام للصين، [1] لكونها أكبر مصدر للسوق الصينية الضخمة، حيث زودت السعودية الصين عام 2013 نحو 19% من حاجياتها من الطاقة، كما شهد التعاون بين الشركات السعودية خاصة "سابك" وغيرها من المؤسسات الخليجية العاملة في مجال البتر وكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية تزايدا بلغ 9 مليارات دولار، والجدير بالذكر أن العلاقات الصينية ودول الخليج شهدت نموا متزايدا خاصة بدأ المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس الخليج،[2] فالصين تتبنى في سياستها الخارجية مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول مما جعلها حليفا موثوقا به، وهو دليل على إدراك الصين لأهدافها في المنطقة والمتعلقة بتعزيز استثماراتها لضمان مصالحها الأساسية في مجالات الطاقة والتجارة والصناعة.

كما يقع في صلب إستراتيجية الصين في الشرق الأوسط الاهتمام بإيران التي أقامت معها علاقات وثيقة، فالصين من خلال علاقاتها مع إيران تهدف إلى إقامة علاقات صداقة مع دول أكثر قوة في المنطقة على اعتبار أنه سيحقق لها مزيد من النفوذ، وقد شهدت العلاقات الاقتصادية الصينية– الإيرانية نموا، حيث تعمل الصين على تصدير التكنولوجيا العالية، والخدمات الهندسية، والأسلحة لإيران، في المقابل تقوم إيران بتصدير النفط والمواد الخام للصين، وعرف التبادل التجاري بين الصين

[1] سامي تساو، " العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة تتطور على نحو أعمق وأكثر استمرارية "، 2016/04/16، نقلا عن: http://www.alriyadh.com/1120355

[2] ياسين السليمان، " الصين والخليج العربي...نمو في العلاقات يرسم معالم مستقبل واعد "،2016/04/15، نقلا عن: http://alkhaleejonline.net/articles/

وإيران حجما متسارعا،[1] حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران من 3 مليارات دولار عام 2001 إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار عام

2014، كما ارتفعت واردات النفط الصينية من إيران عامي 2014- 2015 إلى أعلى المستويات مقارنة عما كانت عليه عام 2012- 2013.[2]

لذا يمكن القول أن العلاقات الصينية – الإيرانية قائمة على أساس استيراد النفط من إيران، وتعمل على تطوير حقول نفطية في إيران من خلال شركات نفطية صينية، كما تعد الصين مصدرا رئيسيا لتوفر الخبرات في مجال تكنولوجيا الصناعات الكيماوية والالكترونية، هذا وتعتبر الصين المصدر الرئيس للأسلحة لإيران ذات المعدات التكنولوجية المتطورة .

وأمام الإمكانات المتوفرة لدى كل من الصين ودول الشرق الأوسط ، فبإمكانهما تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى أبعد من ذلك، بدءا بتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ودول الشرق الأوسط، والعمل على ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة، إضافة إلى توسيع التعاون الاستثماري من خلال ضمان الأمن النفطي للصين، وإقامة آليات للحوار الاستراتيجي على مختلف المستويات، إذ يجب ربط العلاقات الاقتصادية والتجارية بالمصالح الإستراتيجية للطرفين بما يحقق المنفعة المتبادلة.[3]

---

[1] فوزي درويش، مرجع سابق، ص 133.

[2] "الصين: الرابح الخفي من الاتفاق النووي الإيراني "، 2016/04/14، نقلا عن: http://www.sasapost.com/winner-of-iranian-nuclear-deal/

[3] همام غصيب، مرجع سابق، ص، ص. 66، 67 .

خاتمة

يلعب العامل الاقتصادي دورا محوريا في توجيه السياسة الخارجية الصينية و توجهها نحو الانفتاح على العالم الخارجي من أجل استكمال صيرورة نمو اقتصادها.

و من خلال البحث تم تأكيد الفرضية التي تنص على أن توظيف الصين لإستراتيجية القوة الناعمة ساهم في توسيع حدود المفهوم من الثقافة والإيديولوجية إلى جاذبية الدعم الاقتصادي والتجاري، وهذا من خلال سعي الصين لتفعيل قوتها الناعمة عبر برنامج المساعدات النشطة، كما برعت الصين في تطبيق إستراتيجية تعزز مفهوم التنمية السلمية سواء عبر المعاهد التعليمية أو عبر إتباع سياسة الشراكة الاقتصادية لتكون مصدرا للاستثمار الخارجي المباشر. أما إثبات الفرضية التي تقوم على الافتراض القائل إذا كان استمرار النمو الاقتصادي الصيني يشكل حتمية بالنسبة لها فانه مرتبط بمدى نجاحها في توظيف الجهود الدبلوماسية لخدمة الاقتصاد، وهو افتراض تم إثباته من خلال استعمال الصين الدبلوماسية لخدمة الاقتصاد بعد مرحلة الإصلاح والانفتاح، وهذا من أجل تحقيق الانتشار المالي العالمي، وبناء نفوذ اقتصادي واسع النطاق عبر خلق أسواق جديدة للاستثمار الخارجي وإيجاد مناطق جديدة التي توفر لها حاجاتها من المواد الخام اعتمادا على قاعدة تحقيق المنافع المتبادلة للطرفين من خلال استخدام المساعدات الاقتصادية للدول النامية لفتح آفاق اقتصادية جديدة مع هذه الدول، وبالتالي كسب أسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية وخلق بيئة استثمارية جيدة، مع تأمين مصادر الطاقة الضرورية، هذا وقامت الدراسة على صحة افتراض آخر أساسه، أنه كلما حققت الصين نموا اقتصاديا متزايدا كلما ساهم ذلك في توسيع دائرة نفوذها الإقليمي والدولي، فالمكانة التي اكتسبتها الصين تستند إلى تفوقها الاقتصادي القائم على ضخامة الإنتاجية وقوة الاستثمارات الأجنبية والتصنيع، وهو عامل باعث على التنبؤبإحراز الصين للتقدم وتبوء مكانة إقليمية وعالمية تتكافئ مع صيرورتها كثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما توصلت الدراسة لإثبات الافتراض القائم على أن التواجد الصيني في القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط

مرتبط بأهداف اقتصادية بالأساس، حيث ربطت الصين بشكل رئيس بين صعودها الاقتصادي وبين سيطرتها على مناطق من العالم خاصة بعد أن تحولت من دولة مصدرة للنفط الى دولة مستوردة له، فالصين تولي أهمية كبيرة لهذه المناطق باعتبارها مصدرا مهما للطاقة في المستقبل، لهذا عمدت الصين إلى توطيد علاقاتها مع معظم دول العالم بتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وأصبحت علاقاتها الاقتصادية والتجارية تغطي كافة القارات، هذا وأصبحت الصين أكثر إقبالا على الانخراط في المنظمات الإقليمية والدولية نتيجة للمتغيرات الداخلية وما تبعها من نمو اقتصادي سريع، والذي ترتب عليه العديد من الالتزامات الخارجية.

وبناءا على إثبات صحة فرضيات الدراسة يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج، هي:

- ✓ أن الصين تتبنى توجها استراتيجيا مفاده التعايش مع واقع النظام الدولي من منطلق براغماتي.
- ✓ تسعى الصين لتفعيل قوتها الناعمة وإقامة علاقات متبادلة مع مختلف دول العالم، حيث أصبحت أكبر شريك تجاري لمعظم دول العالم، وهو ما يتيح الفرصة لاقتصادها بأن ينمو بمعدلات متسارعة مما هو عليه.
- ✓ دور التنمية الاقتصادية في الصين وعلاقتها بالسياسة الخارجية هو دور مزدوج، فهي تمثل هدفا ووسيلة في الآن ذاته، فبينما تعد هدفا استراتيجيا كبيرا لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي تمثل وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- ✓ استعمال الصين لأدوات تقديم الدعم الاقتصادي ووسائل القوة الناعمة سيترجم في الأمد المنظور إلى دعم سياسي.

قائمة المراجع:

I. المراجع بالعربية ":

1- التقارير :

- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ،تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، ط. 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي2013).

2- موسوعات :

- الموسوعة العربية العالمية، (الرياض:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط.2، 1999).

3- الكتب:

1 –الأخرس، إبراهيم، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها؟، ط.1، (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

2 –ألدن، كريس، الصين في إفريقيا شريك ام منافس، (ترجمة)، عثمان الجبالي المثلوثي، ط. 1،(الامارات العربية المتحدة: الدار العربية للعلوم والنشر، 2009).

3- برهم، هادي، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991- 2010، ط.1(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014).

4- بوقارة، حسين، السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2012).

5- تايلر، أيان، دراسات عالمية: دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007).

6- جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة)، محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، ط. 1، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989).

7 -حقي، سعد، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط.1(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).

8- درويش، فوزي، العملاق الصيني بين الماضي والحاضر، ط. 1، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2013).

9- دندن، عبد القادر، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية دراسة ميدانية – الصين،،ط.1، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي ،2015).

10- زلمي، خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، ط.1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).

11- الزيدي، مفيد، العرب والقوى الدولية، ط. 1، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003).

12- السيد، سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط. 3، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 2013).

13 شينكار، أوديد، العصر الصيني الاقتصاد الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، (ترجمة)، سعيد الحسنيه، ط.1، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005).

14- عبد العظيم، خالد، النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الاستراتيجية، ط.1(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011).

15- عرفة محمد، خديجة، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، ط. 1، (الرياض: مكتبة النلك فهد الوطنية للنشر، 2014).

16- مصباح، عامر، تحليل السياسة الخارجية، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2010).

17- مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، ط.4 ،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

18- ميتكس، هدى، العلاقات الآسيوية- الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007).

19- نافع، إبراهيم، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، ط. 1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999).

20- النعيمي، أحمد، السياسة الخارجية، ط. 1، (الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2012).

21 - ناي، جوزيف س، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (ترجمة)، محمد توفيق البجيرمي، ط. 1، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007).

22- ناي، جوزيف.س و دوناهي، جون د، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، (ترجمة)، محمد شريف الطرح، ط.1،(العبيكان: مكتبة العبيكان، 2002).

23- النقر، علي سيد، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

24- هاشم، تامر إبراهيم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، ط. 1، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014).

25- ويلبورن، توماسل، دراسات عالمية: السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الاستراتيجي: الصين- اليابان- والولايات المتحدة الأمريكية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).

26- وي وي، تشانغ، الزلزال الصيني، نهضة دولة متحضرة، (ترجمة)، محمود مكاوي، ط.1، (مصر: المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2016).

4- الرسائل الجامعية:

1- جندل، خالد معمري، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر "، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة ، 2007).

2- العطري، ديب علي،" أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 1993 – 2007"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008).

3- العمار، هشام عبد العزيز، " مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991 -2006) "(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، 2008).

4- القحطاني، عائض مسفر بن ظافر، " إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية "، (أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

5- قط، سمير، " الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط أنموذجا –" ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007).

6- محمد عطية، محمد ريحان، " التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة- ، 2012).

7- مشيرح، أسماء، " السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي والدولي "، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2013).

5- الدوريات :

1- أوهانلون، مايكل، " دفاعية لكنها تتوسع ..عن العقيدة العسكرية الصينية " ، مجلة آفاق المستقبل، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع. 8، 2010).

2- البدراني، خلف حميد عدنان، "أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية (الموصل: ع.49).

3- البدراني، عدنان خلف حميد، "اثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (الموصل: جامعة الموصل، ع. 49).

4- بن سانية، عبد الرحمان، " قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية، ع. 11، 2011).

5- بن عطا الله، عائشة ، " دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية بين عامي 2001 -2007 "،مجلة الباحث،(الجزائر: جامعة الأغواط، ع. 11، 2012).

6- جلال نعمان، محمد، " الصين والعرب.. دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة "، مجلة آفاق المستقبل (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع.8، 2010).

7- جمال الدين جبار، علي عبد الله، "مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الكوفة، (ع. 2).

8- خالفي، علي، و رميدي، عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،(الجزائر: جامعة الجزائر،ع.6).

9- السيد، سليم محمد، " آسيا والتحولات العالمية"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998).

10- شنافه، صباح نعاس، " القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية "، مجلة العلوم السياسة، (بغداد: ع. 46).

11- صالح، محمد سالم، " القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية "، مجلة الكوفة، (العراق: جامعة الكوفة، ع. 6).

12- عبد الحفيظ، محمد علاء، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة "، المجلة العربية للعلوم السياسية، (مصر: جامعة أسيوط).

13- غالب ورسمه، عبد القادر، " مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية "، آفاق المستقبل(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 26، 2015).

14- ناصر، سليمان، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، (ع .1).

6- مواقع الأنترنيت :

1_ بن علي، عبد الغاني و موسلي، أمينة ، "التجارب الدولية المتبعة لمعالجة آثار الأزمات الاقتصادية " ، 2016/04/14، نقلا عن:http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/11/8-Bin-Ali-Abdel-Ghani-Mousli-Amina.pdf

2_ بوبوش، محمد، " مجموعة البريكس...القوة الاقتصادية الناشئة "، 2016/04/24، نقلا عن: http://www.marsadamericalatina.com/index.php/etudes/

3_ تساو، سامي، " العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة تتطور على نحو أعمق وأكثر استمرارية "، 2016/04/16، نقلا عن: http://www.alriyadh.com/1120355

4- تشلاني، براهما، " البريكس البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي"، 2016/04/14، نقلا عن:
http://prelive.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/201241873334191590.html

5- تيشوري، عبد الرحمان، "انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية"، 29/09/2005، نقالا عن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46690

6- تي يو، جورج، " الصين وإفريقيا "، 2015/12/28، نقلا عن:
http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=21&id=944

7- جودة، محمد محمود خليفة ، " أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 2010- 1991 "، 2016/02/15، نقلا عن: http://democraticac.de/?p=570

8- جوناتان، بيركشير ميلر، "الصين وعلاقاتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمن "، 2016/03/13، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156119297133457.html

9- الحبيب الشيخ، باي، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية ؟ "، 2016/03/13، نقلا عن:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916.html

10- حجازي، أكرم، " الإسلام والثقافة الإسلامية في الصين: الماضي والحاضر" ، 2016/03/06، نقلا عن: www.uyghurweb.net.

11- الحسيني، ناصر، " الصين نعومة المخالب "، 2015/12/27، نقلا عن:
http://www.chinainarabic.org/?p=18084

12- الحلواني، عاطف شيماء، " دبلوماسية الصين الجديدة"، 2016/02/17، نقلا عن:
http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/213.htm

13- الحمد، جواد، " اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية –العربية "، 2016/03/13، نقلا عن: http://www.arabsino.com/articles/10-06-22/3925.htm

14- حمودي، عبد الكريم، "الصين تغزو إفريقيا اقتصاديا "، 2016/03/13، نقلا عن:
http://alkhaleejonline.net/articles/

15- خروبي، سعادة خضرة، " الصين في الشرق الأوسط : مفاتيح الاقتصاد وبوابات السياسة"، 2016/03/16، نقلا عن: http://www.al-akhbar.com/node/252270

16- خليل، حسن ،" من سيقود آسيا الصين أم اليابان " ، 20016/03/03، نقلا عن:
http://alwatan.com/details/60772

17- خيضر، محمد ياس، " الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي" ، 2016/02/19، نقلا عن: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92270

18- سرور، نبيل، " الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الاقتصادي"، 2016/02/14، نقلا عن: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

19- سعد الدين، أسماء،" دول منظمة الآسيان "، في 2015-04-28، نقلا عن:
http://www.almrsal.com/post/231464

20- سعد، فارس، تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالمي" عندما تقول دول "بريكس" لا لأمريكا "، جريدة البناء، يومية، ع.1670، بيروت، لبنان، 2041/12/24.

21- السليمان، ياسين، " الصين والخليج العربي...نمو في العلاقات يرسم معالم مستقبل واعد "،2016/04/15، نقلا عن: http://alkhaleejonline.net/articles/

22- شن، وينجي، "نهضة الاستثمار "، 2016/03/14، نقلا عن:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/12/pdf/chen.pdf

23- شين، شيويشوانغ، "الصين: قوة دافعة للتجارة العالمية"، 2016-04-05، نقلا عن:
http://www.alrai.com/article/779171.html

24- صافي، محمود محمود، "توجهات سياسية حذرة آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة "، 2016/02/17، نقلا عن: http://www.acrseg.org/38006

25- عبد العزيز، مروان، "البريكس...عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ أمريكا "، 2016/04/15، نقلا عن:
http://arabic.sputniknews.com/news/20150722/1015046605.html

26- كورلانتزك، جوسوا، " قوة الصين الناعمة...مقاصدها وأخطارها "، (ترجمة)، عمرو فرحات، 2015/12/28، نقلا عن: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/354.htm

27- مانسينج، سورجيت، " الهند والصين: تنافس وتعاون 2006"، 2016/04/23، نقلا عن:
www.fpa.org/usr_doc/Topic-6-Arabic.doc

28- مرهون زيد، عبد الجليل، " العلاقات الصينية الاوروبية وبعض معطياتها "، 2016/02/16 ، نقلا عن: http://www.alriyadh.com/15952

29- مصدق، حسن، "البريكس... تكتل ناشئ يسعى لاعادة توزيع القوة في العالم "، 2016/04/14، نقلا عن: http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-195481.htm

30- الموسوي، كاظم، "منظمة شنغهاي للتعاون...مواقف وسياسات"، 13 جوان 2012، نقلا عن: http://www.arabrenewal.info/

31- النجار، مازن، " رغم مخاطر الاحتواء الحلم الصيني...التجارة والقوة الناعمة "، 2015/12/28، نقلا عن: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/351.htm

32- النداوي، عبد الواحد مهند، "الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير "، مجلة السياسة الدولية، 2016/04/19، نقلا عن: http://samstudies.com/wp-content/uploads

33- اليحياوي، يحي، "الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال "، 2016/03/14، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015691031393505.html

34- الناصر، ابراهيم، "منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها"، نقلا عن: file:///C:/Users/pc/Desktop/tegarh.pdf

35-" بكين ودول آسيان.. مصالح تتخطى بحر الصين الجنوبي"، التاريخ، نقلا عن: http://www.dotmsr.com/details/

36- " تقرير إخباري: 251.2 مليار دولار إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام 2014" ، صحيفة الشعب، يومية، 2016/03/13، نقلا عن: http://agfund.org/opinion

37- "التقارب الصيني- الشرق أوسطي في المجالات الاقتصادية"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2016/04/12، نقلا عن: http://www.rcssmideast.org

38- "الصين والآسيان تتوصلان إلى اتفاق لتحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثنائية"، 23-11-2015، نقلا عن:
http://arabic.cntv.cn/2015/11/23/ARTI1448243580596719.shtml

39- "الصين: الرابح الخفي من الاتفاق النووي الإيراني "، 2016/04/14، نقلا عن:
http://www.sasapost.com/winner-of-iranian-nuclear-deal/

40- "خبيران جزائريان: العلاقات بين الصين وإفريقيا إلى تعاظم أكبر بعد خطاب الرئيس الصيني "، 2016/03/13، نقلا عن: http://arabic.news.cn/2015-12/06/c_134890284.htm

41- "دول مجموعة البريكس تسعى لموقف مشترك ورخاء متبادل"، 2016/04/14، نقلا عن:
http://arabic.people.com.cn/31659/7351306.html

42- "ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، المركز الوطني للمعلومات"، 2004، نقلا عن: file:///C:/Users/pc/Desktop/m%C3%A9moire/

43- "هذه ملامح اللوحة الإستراتيجية الشرق أوسطية الجديدة "، 2016/03/12، نقلا عن:
http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index

44- الاستثمارات الأجنبية في الصين تحقق رقما قياسيا في 2015، 2016/03/01، نقلا عن: http://arabic.news.cn/2016-01/05/c_134980481.htm.

45- برنامج الخليج العربي للتنمية، " العلاقات الصينية العربية بالأرقام "،2016/03/13 ، نقلا عن: http://arabthought.org/

46- المبادئ المرشدة للعلاقات الصينية الآسيانية "، المركز العربي للمعلومات، 2006/11/13، نقلا عن: http://www.arabsino.com/articles/10-05-12/1430.htm

47- مجموعة البنك الدولي " تعداد السكان الاجمالي"،2016/02/17 ، نقلا عن:http://data.albankaldawli.org/country/china

48- "النمو الاقتصادي الصيني يسجل أدنى مستوى له منذ 25 عاما"، 2016/03/03، نقلا عن:
http://www.bbc.com/arabic/business/2016/01/160119_china_economic_growth_slowest

49- وكالة شينخو، " وزير الخارجية: مشاركة الرئيس الصيني في قمة البريكس أسفر عن نتائج مثمرة "، 2016/04/12، نقلا عن:
http://arabic.people.com.cn/31664/7777238.html

7- البحوث الأكاديمية:

- بلمادي، سفيان، " جيوسياسة المضايق البحرية الإستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق مالكا وأثره على أمن الطاقة الصيني " نموذجا ""، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2014.

II. المراجع الأجنبية :

1- بالإنجليزية :

1- books :

1 –ALDEN Chris , foreign policy analysis,(united kingdom : the london school of economics and political science , 2011).

2 –SHENG Ding, "soft power and the rise of china : an assessment of china s soft power in its modernization process" , (a dissertation of doctor of philosophy, the state university of new Jersey, 2006).

2– internet sites :

BARR Michael, " mythe et réalité du soft power de la chine ", 2015/12/28 , http://id.erudit.org/iderudit/045560ar.

2– بالفرنسية :

1– livres :

– MBABIA Olivier, La Chine en Afrique : Histoire Géopolitique Géoéconomie, (paris : ellipses, 2012).

2– sites internets :

1– ANDRE Paul, "L'évolution de la politique étrangère chinoise ", 14/02/2016, https://halshs.archives-ouvertes.fr/tel-00511284/document

2- Cabestan, "Chine: une diplomatie tous azimuts", forumchine pdf, 14/02/2016, http://gis.hkbu.edu.hk/files/Cabestan_article_08_forumchine.pdf

3- YANHAI Zhao, L'insertion de la Chine dans la mondialisation, les Fux d'investissements directs étrangers et la disparité économique régionale en Chine.

الفهرس:

المقدمة..... **01**

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية..... **07**

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية..... **08**

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... **08**

المطلب الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية..... **18**

المبحث الثاني: المقتربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الصينية..... **21**

المطلب الأول: مقترب القوة الناعمة..... **21**

المطلب الثاني: مقترب الاعتماد المتبادل..... **32**

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية بعد مرحلة الإصلاح والانفتاح..... **38**

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الصينية..... **39**

المطلب الأول: خلفية تاريخية للسياسة الصين الخارجية **39**

المطلب الثاني: دبلوماسية الصين الجديدة بعد فترة الإصلاح والانفتاح..... **44**

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الصينية..... **48**

المطلب الأول: المحددات الداخلية..... **48**

المطلب الثاني: المحددات الخارجية..... **77**

الفصل الثالث: البعد الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية بعد مرحلة الإصلاح والانفتاح..... **92**

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الدائرة الإقليمية 93

المطلب الأول: رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).....93

المطلب الثاني: منظمة شنغهاي للتعاون.....99

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنظمات الدولية.....104

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية.....105

المطلب الثاني: تكتل دول مجموعة البريكس.....110

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأقاليم الأخرى.....115

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه قارة إفريقيا.....115

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط.....125

الخاتمة.....137

قائمة المراجع.....139

الملخص.....153

الفهرس.....154

Résumé :

Notre objectif dans ce travail est de montrer le rôle du facteur économique dans l'orientation de la politique étrangère chinoise, nous ne pouvons pas ignorer la position que la chine occupe dans le champ de relations internationales, en particulier l'évolution économique qu'elle a réalisée durant le début de 21 siècle, ce que lui a mit l'accent sur la création d'une nouvelle conception de sa politique étrangère. Nous partons d'une question de départ qu'il y a une influence du facteur économique dans l'orientation de la politique étrangère chinoise après la phase de la reforme et l'ouverture, en appuyant sur la méthode descriptive et la méthode de l'étude de cas, ce que nous a permet d'arriver à un résultat que l'adoption de la chine à une orientation stratégique qui nécessite une vision pragmatique a assuré la coexistence de ce pays asiatique avec le nouvel ordre mondial.

ملخص الدراسة:

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو محاولة الكشف عن دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية، فلا يمكننا تجاهل المكانة التي أصبحت الصين تحتلها في حقل العلاقات الدولية خاصة من جانب التقدم الاقتصادي الذي أحرزته الصين، والذي شكل منطلقا في إعادة الصين لبلورة سياستها الخارجية، وقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس تمحور حول تأثير العامل الاقتصادي في إعادة بلورة توجهات السياسة الخارجية الصينية، وقد اعتمدنا على مقاربة منهجية، تمثلت في المنهج الوصفي و منهج دراسة الحالة، والتي مكنتنا من الوصول إلى نتيجة مفادها، تبني الصين لتوجه استراتيجي مفاده التعايش مع واقع النظام الدولي من منطلق براغماتي.